

2019: انتفاضات مبتورة النتائج



دفاتر السفير العربي - 2020

تقديم

3 نهلة الشهال | كيف يمكن تحقيق التغيير، وأسئلة أخرى قلقة..

العراق

7 عمر الجفال | تظاهرات تشرين العراقية: ثابت السياسة وتحول المجتمع
15 ديمة ياسين | بين حروب الأمس وثورات المستقبل: دور نساء العراق

السودان

25 السر سيد أحمد | السودان: الحراك الشعبي المستمر وتخليق البديل
33 شمائل النور | السودان: انفجر الغضب، لكن السؤال القائم هو ما العمل؟

الجزائر

42 عمر بن درة | السلطة الجزائرية في مواجهة حراك 2019-2020
54 عمر بن درة | الحراك الجزائري في زمن الحجر الصحي

لبنان

62 نهلة الشهال | لبنان: ريع من نوع خاص

• نصا الجزائر ترجمة محمد رامي عبد المولى

تم دعم هذه المطبوعة من قبل مؤسسة روزا لكسمبورغ.
يمكن استخدام محتوى المطبوعة أو جزء منه طالما تتم
نسبته للمصدر.


ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office


السفير العربي
يصدر عن جمعية تقاطعات
www.assafirarabi.com

كيف يمكن تحقيق التغيير، وأُسئلة أخرى قلقة..

تكتيكات التأسيس، ومحاولات الإذلال أساسية في مخططات السلطات لإخضاع المجتمعات، وهو ما أجابت عليه الحركات المنتفضة بإعلاء شأن "الكرامة" بمقدار الخبز والحرية في 2011، وكذلك في 2019. وكانت تلك الشعارات تجسد الأفق الذي تسعى إليه الانتفاضات، بمقابل انسداد الأفق الذي أرسته الأنظمة، ومحاولاتها جعل الناس يعتادون على بؤسهم المتعدد.

2019: عودة التمرد والاحتجاج في المنطقة العربية. يحدث ذلك بعد سنوات قليلة على 2011، أي الانفجار الكبير الذي قضى على رؤوس في السلطة كانت تخال نفسها أبدية، بل وتنظّم وراثتها أبنائها لها. 2019 في أربعة بلدان هي السودان والعراق والجزائر ولبنان، على الرغم من القمع المنفصل من كل عقال الذي غالباً ما أعقب الحركة العملاقة في 2011، والذي ما زال نشطاً حتى اليوم. دفع الرعب الذي انتاب السلطات الحاكمة في 2011 - هي نفسها أو بديلها التي جاءت من طينتها - إلى الإمساك بزمام الأمور، وصولاً إلى الرغبة المجنونة باجتثاث النوايا التمردية من قلوب الناس في مجتمعاتها: في مصر مثلاً، يجري الاقتصاص منهم بنهم لا يرتوي، وفي سوريا قُتل مئات الألوف، وجرى تشريد نصف المجتمع، ودُمّرت المدن وجُعِلت البلاد مباحة لتدخلات القوى الخارجية على أنواعها... وقد راحت أنظمة مختلفة من المنطقة تستحضر هذه الحالة القصوى من الخراب لإخافة شعوبها، ولتبرير دعوتها لهم للاستكانة. بلا طائل!

2019 إذاً. وقد ساعد وباء كورونا الذي انتشر بعد أشهر قليلة من اندلاع الانتفاضات الجديدة على إخماد حركتها. ولكن وفي الأثناء، اضطر النظام في السودان إلى التضحية برأسه، وكذلك فعل النظام في الجزائر، بينما اتضح عجز النظام في العراق عن السيطرة والحكم، فيما لاذ النظام في لبنان بصمت الفاشل المنسحب، بعدما نالت إدانته اجماعاً. والمؤكد أن انتفاضتي 2019 و2011، ليستا استثناءات في مسيرة هذه المجتمعات، فقد سبقتهما كما تخللتها لحظات تمردية، كبيرة أو صغيرة.

لم تكن انتفاضات 2011 و2019 ضد الجوع فحسب، أو حتى بالدرجة الأولى. صحيح أن إفقار البشر قد وصل إلى حدود قصوى، كاشفاً عن النهب المنظم الممارس على مواردهم، وهو يتجاوز السرقة إلى الاقتراض، ويتراقص مع انعدام كفاءة مذهب. وصحيح أن القمع طال كل الفئات وتمثّل، علاوة على القتل الصريح، بممارسة الاعتقال الموسع وخصوصاً الاعتباري، وتعطيل ما كان قائماً من مؤسسات وسيطة، رسمية أو أهلية، وتغول السلطة التنفيذية ومن يسندها، وبخاصة مختلف الأجهزة العسكرية والأمنية. ولكن بقيت تكتيكات التأسيس، ومحاولات الإذلال أساسية في مخططات الإخضاع، وهو ما أجابت عليه الحركات المنتفضة بإعلاء شأن "الكرامة" بمقدار الخبز والحرية في 2011، وكذلك في 2019. وكانت تلك الشعارات تُجسّد الأفق الذي تسعى إليه الانتفاضات، بمقابل انسداد الأفق الذي أرسته الأنظمة، ومحاولاتها جعل الناس يعتادون على بؤسهم المتعدد.

وقد بنت حركات 2019 على هذا، فطالب المنتفضون في العراق بـ"الوطن"، وطالب الحراك في الجزائر بالسلطة المدنية بوجه حكم العسكر الممتد، وكانت شعارات الحركتين السودانية واللبنانية على القدر نفسه من الشمول. لكن، وعلى الرغم من كل السمات الرائعة التي طبعت هذه الانتفاضات، وما أمكنها إنجازه، برزت المعضلة الفعلية:

كيف يمكن تحقيق التغيير؟

ترسّخ عقم العملية التي تسمى "ديمقراطية" والتي تقتصر على إجراء انتخابات عامة كل بضعة سنوات، يشوبها التزوير وأشكال متنوعة من التحوير. وهي عقيمة حتى في نقل صورة عن التيارات المختلفة التي تخترق المجتمع، كما انها تمارس بشكل مبتور عن سائر ما يمثّل الديمقراطية، من وجود رأي عام متشكّل، ويمكنه أن يعبر عن نفسه من خلال أطر وتنظيمات، ومن خلال إعلام يتمتع بالحرية. وعلى أيّ حال، فبنية الأنظمة مهندسة بحيث يكون هذا المستوى من "الديمقراطية" ليس مقرراً أبداً.

بالمقابل، فما ظهر بشكل ملموس أيضاً هو عجز الحركات الاجتماعية - مهما بلغ اتساعها ومهما بلغت مئذنتها، وحتى حين ترفع مطالب محددة - عجزها عن تحقيق ما تصبو إليه. ففي أحسن الأحوال، وحين تفشل موجات القمع أو الاحتواء، ويظهر عناد الانتفاضات، تلتفّ السلطات في حالات نادرة - وإذا ما أجبرت فعلاً على ذلك - على المطالبات الرئيسية، وتُقدّم على إجراءات محدودة وتحويرية.

ويبدو لذلك أن هناك استعصاءً على مستوى تحقيق التغيير، وأنه لا أدوات متوفرة لحل هذا الاستعصاء أو لتجاوزه. في العراق مثلاً، صمدت الاعتصامات في الساحات في مناطق ومدن البلاد كلها، وتحمل المعتصمون والمتظاهرون رصاص القنص، وإطلاق النار والقنابل الدخانية المميّنة، وسقط منهم أكثر من 700 قتيل، وما يقدر بأكثر من 25 ألف جريح، وهناك العشرات اغتيلوا بعمليات خاصة أو خطفوا أو فقدوا. وكل ما تحقق هو انكشاف عجز السلطة عن الحكم. وأما الشعارات المرفوعة فليست مطالباً يمكن للنظام تحقيقها من دون أن ينقلب على نفسه، بما فيها ما يبدو إجرائياً أو مطلبياً، كموضوع بطالة الشباب أو توفير خدمات الكهرباء. لقد ظهر أن العطب شامل، وبنوي، وأنا دائماً بإزاء "سلطة"، بمعناها العاري، وهي متغوّلة، بينما تغيب "الدولة" وفق التعريف الحدائلي المدعى.

وقد اشتركت كل الانتفاضات الجارية في إبراز التغييرات التي طبعت مجتمعاتها: حضور النساء الكثيف في المجال العام، وممارستهن لأدوار فعالة، الانفكاك عن سطوة "المقدسات" كما تُوظف سياسياً، وأدانة هذا التوظيف بلا تردد، مما يعطله، جسّر الهوة بين الأجيال... وظهر أن هناك "منطقاً آخر" لهذه الانتفاضات، مستقل عن التنظيم الاجتماعي القائم وعن أنظمة الحكم السائدة. وبهذا المعنى، فإن هناك في حالات العراق والجزائر ولبنان "قطيعة"، بينما توصلت انتفاضة السودان إلى صيغة عملية وتسوية تتمثل بـ"الفترة الانتقالية"، حيث يجري تقاسم السلطة بصعوبة بالغة ووسط خلافات واصطدامات، بين الجناح العسكري من جهة، الذي انقلب على البشر، وهو مدجج بكل أجهزته وجبروته وصلاته بقوى إقليمية ودولية، واستعداده للمساومة على كل شيء حفاظاً على سلطته ومكاسبه الهائلة، وبين، من جهة ثانية، ممثلي الانتفاضة الشعبية العامة، أي "قوى الحرية والتغيير".

ما هو الحل؟ كان هومي بابا (1) قد دعا إلى العبور من الانتظار القدرّي للخلاص، نحو السيرورة الطويلة والتراكمية، أو "المقاومة المنتجة"، كما يقول، معتبراً أن مواضع الثقافة أساسية في هذه العملية. لعل ذلك لم يعد ممكناً لوحده وسط إدقاع أحوال المجتمعات، واستفراغ المجموعات المتسلطة غير العابئة بمجتمعاتها. القطيعة فعلاً عميقة وشاملة. والممارسة السياسية، أي التراسل بين السلطة والمجتمع، تحولت إلى أبسط تعبيراتها: فهي إما القمع العاري أو الازدراء والتجاهل، وفي كل الأحوال الإمعان في الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تثبتت كارثيتها. وبدا أن أدوات مثل التظاهر أو الاعتصام أو الإضراب، مهما بلغت قوتها، وحتى لو حاولت بلورة برامج وإيجاد توافقات الخ... - وتلك كانت أدوات الفعل الاحتجاجي طوال العصر الحديث - لم تعد فعالة في إحداث أي تغييرات

على مخطط السلطات (في بلدان المنطقة العربية، بل وفي العالم!)، أو في حملها على التفاوض والتسوية. بينما تبدو الانتفاضات المسلحة عاجزةً هي الأخرى، ومصدر تهديد بخراب عميم، لأن السلطات لا تتوانى عن استخدام كل أدواتها القمعية ضد مجتمعاتها لو لزم الأمر. فمجدداً: ما العمل؟

1- المفكر الهندي البريطاني هو من أبرز المشتغلين على نظريات ما بعد الكولونيالية، أحد أهم مؤلفاته "موقع الثقافة"، ترجمة تائر ديب، منشورات المركز الثقافي العربي 2006

A map of Iraq, shaded in light gray, with the name 'العراق' (Iraq) written in bold black Arabic script in the center. The map shows the country's irregular borders, including the Persian Gulf to the south and the Mediterranean Sea to the west. The text is centered within the country's outline.

العراق



ساحة التحرير، بغداد. تصوير: علي دبدب - العراق

تظاهرات تشرين العراقية: ثابت السياسة وتحول المجتمع

عمر الجفال

كاتب صحفي من العراق

ما إن اندلعت التظاهرات، حتى جمعت آلاف الشبان في ساحة التحرير وسط بغداد، وحملت هموماً وقضايا لا تُعد. خرج إليها اليأس والباحث عن عمل، خرج إليها الغاضب على العائلة والعشيرة، وخرج كذلك من يبحث عن مساحة في هذه البلاد الشاسعة، ليصرخ. لكن فكرتين جمعتهما: "الحق" و"الوطن"، وهم لذلك تمسكوا بشعاري "نازل آخذ حقّي"، و"نريد وطناً".

زعزعت التظاهرات الواسعة التي شهدتها العراق في الأول من تشرين الأول / أكتوبر عام 2019، والتي استمرت حتى الآن - وإن بتفاوت في الوقع والحجم - الكثير من المفاهيم السياسية والاجتماعية، وتلك التي تخص طريقة فهم العراقيين لبلادهم وعلاقتهم بالسلطة والسياسة والمجتمع والعائلة...

أثناء التظاهرات وبعدها، تخلّق مجتمع وتقاليده جديدة، وبرز جيل مختلف يحمل نفساً أطول في مقارعة السلطات. هو جيل لم يعرف سوى النظام الذي أُرسى بعد احتلال بغداد في نيسان / أبريل عام 2003، وهو الجيل ذاته الذي عاش تفتّت الهوية الوطنية الجامعة، وانهيار المنظومة القيمية، وعاصر مدن العراق في أكثر مراحلها بشاعة وعسكرة، وهو جيل لا يعرف من يمارس العنف في البلاد، ولا يُشارك في السياسة، لأن السياسة، على ما يُفسرها، محتكرة من قبل مجموعة تسكن في المنطقة الخضراء المحصنة بالجدران الكونكريتية والأجهزة الإلكترونية المتطورة، وتتصرف بمعزل عن متطلبات مجتمعها، ولذلك فهو يبغض الأحزاب.. جميع الأحزاب.

والجيل هذا، الذي ولد الأكبر سنّاً من بينهم في أواخر التسعينيات، بلا مستقبل. فالبلاد تغرق بوحد سياسات الإفقار والفساد والسلاح والتبعية كل يوم أكثر فأكثر، وحديث الإصلاح فيها ليس سوى قبض ربح، والأحزاب والقوى التي عوّل عليها لبناء قارب نجاة، سرعان ما سبحت مع التيار، وتركت القارب مفككاً وسط الوحل العراقي.

على هذا الأساس، فالتظاهرات التي انطلقت في تشرين الأول / أكتوبر 2019 ويحاول العراقيون اليوم بث الحماسة لاستعادة زخمها، قد زرعت الأمل في الكثيرين، وأطنبت أعمدة يأس جديدة في نفوس آخرين. والانطلاق من الخاص - من العائلة - إلى العام، تبدو لي المحاولة الأجدر لفهم ما جرى خلال عام الأمل والخوف والتفكير. أخي الأصغر وُلد في بغداد عام 2001، وما بين جيلينا فوارق. وقد اعتمدتُ على عدد من الحوارات مع أشخاص من جيلينا أخي وأنا، من طبقات وفئات وأفكار مختلفة، لأفهم كيف بتنا نفكر.

خلال الأيام الأولى للتظاهرات، سال دم كثير في شوارع بغداد. اتخذ قناصون البنايات العالية، وأغلقت أرتال عسكرية المخارج من المناطق، واعتقل كثر للاشتباه بأنهم في سنّ التظاهر، وصارت بغداد مدينة خارج العالم بعد أن قطعت خدمة الإنترنت، وأضعفت شبكات الهاتف المحمول. جيلي وصف تلك الأيام بـ"الهزيمة"، ودبّ الخوف من تغول السلطات. وبالنسبة للكثيرين آنذاك، ساد الاعتقاد بأن التظاهرات انتهت.

وفي عرف المجتمعات المستقرة، قد تبدو 13 عاماً هي فارق العمر بيني وبين أخي، أو بين جيلي وجيله، لا تشكّل فارقاً، وقد نُحسب، ربما، من الجيل ذاته، وقد يكون لدينا الاهتمامات ذاتها، والهموم والتفكير نفسه. لكن العراق، الذي يبدو مختلفاً في الكثير، يُحدّث أيضاً فارقاً كبيراً بين جيلين لا يفصل بينهما أكثر من عقد ونيّف. تبدو المسافة الزمنية، والحال هذه، عقوداً وليست عقداً فحسب.

الاهتمام بالسياسة

على الرغم من أن السياسة في منزلنا - كبقية البيوت العراقية - تأخذ حيزاً كبيراً من حديثنا اليومي، وتسيطر برامج الحوارات، ونشرات الأخبار على مساحة واسعة من جدول مشاهدة التلفاز، فقلّما سمعت أخي الصغير يتحدث في السياسة أو يبدي رأيه فيها، وهو لا يلقي بالاً لما يحصل في العراق. من ناحيتنا - نحن الذين عايشنا النظام البعثي

وحروب صدام حسين وأيام الحصار - فقد رددنا ذلك إلى كونه مراهقاً له عالم خاص، لا نعلم ما يدور فيه. ولكننا كنا على يقين بأنه سيدخل في يوم ما عالم الشغل والمؤسسات الرسمية والتفكير في مستقبله.. وعندها سيهتم بالسياسة، وسيكون رأياً عنها، وسيصبح عراقياً ناصعاً، ناقماً على السلطة.

لكن الشاب بدد تصوّرنا عنه، ففي أيلول / سبتمبر عام 2019 حشد، مثل أقرانه، للتظاهرات التي ستنتقل بعد قليل في الأول من تشرين الأول / أكتوبر من العام ذاته. من بين خمسة أبناء لوالدي، بقي هو وأختي في بغداد. وتسللنا نحن الثلاثة، بحجج مختلفة، الواحد بعد الآخر، إلى خارج البلاد.

كتبت له، متعالياً وأمرأ، أن "ابق في المنزل، فلا شيء سيحصل لو شاركت في التظاهرات". تصرّفتُ كمجرّب، كأخ كبير وككاتب خبر الأحداث وكتب عنها، والأهم منذ ذلك: عاشها. ردّ: "أعرف، لن أشارك". ولكن ذلك لم يدم طويلاً، إذ لا أنا، ولا هو كنا نعرف أن تظاهرات تشرين ستكون مغايرة لكل ما عرفه العراق من احتجاجات منذ سقوط نظام صدام حسين. فما إن اندلعت التظاهرات، حتى جمعت آلاف الشبان في ساحة التحرير وسط بغداد، وحملت هموماً وقضايا لا تعد. خرج إليها اليأس والباحث عن عمل، خرج إليها الغاضب على العائلة والعشيرة، وخرج كذلك من يبحث عن مساحة في هذه البلاد الشاسعة، ليصرخ. لكن فكرتين جمعتهما: "الحق" و"الوطن"، وهم لذلك تمسكوا بشعاري "نازل أخذ حقّي"، و"نريد وطناً"، واستعملوهما في الأغاني والجرافيتي واللوحات، في المنشورات والبوسترات على مواقع التواصل الاجتماعي.

تمثّل "الحق" في المطالبة بالخدمات الغائبة، بالسكن والطاقة الكهربائية والطرق المعبّدة والتعليم، وبشكل أساسي: العمل. كل هذه الحقوق مستلبة في العراق، وإذا ما توفّر أيّ منها، فإنها توزع دون انصاف بين فئة سكانية مقربة من الأحزاب، أو تحاول هذه الأخيرة استمالتها. أما الوطن فبدا أنه صورة العراق المهشمة التي لم يجمعها أحد بعد سقوط النظام السابق، والذي ساد طويلاً، لما يزيد عن ثلاثة عقود..

بالنسبة لجيل أخي الصغير، فكل واحد منهم يحمل وطناً في مخيلته، لكنه وطن جامع: يؤمن بالحرية ويحترم الحقوق ويُعامل فيه الجميع على أساس القانون. لم يكن في خاطر الشبان أيّ تحرّك عنيف، إذ حملوا أعلاماً ولافتات، الرصاص والقنابل الدخانية تطايرت في كلّ مكان. قُتل نحو مئة شخص، وجرح نحو 4 آلاف خلال الأيام الخمسة الأولى، إذ لم تتوان أيّ سلطة مسلحة في العراق عن قمع هؤلاء الشبان العزل.

أيام العنف

مطلباً "الحق" و"الوطن" أربعا السلطة. خلال الأيام الأولى للتظاهرات (5-1 تشرين الأول / أكتوبر 2019) سال دم كثير في شوارع بغداد. اتخذ قناصون زوايا في البنايات العالية في عدد من الشوارع لمحاصرة الشبان، وأغلقت أرتال عسكرية المخارج من المناطق، واعتُقل كُثر فقط للاشتباه بأنهم في "سنّ التظاهر"، وصارت بغداد مدينة خارج العالم والإعلام بعد أن قُطعت خدمة الإنترنت، وأضعفت شبكات الهاتف المحمول. جيلي وصف هذه الأيام بـ"الهزيمة"، ودبّ الخوف في الجميع من تغوّل السلطات أكثر. وبالنسبة للكثيرين آنذاك، ساد الاعتقاد بأن التظاهرات انتهت!

بعد أيام عادت خدمة الإنترنت بشكل ضعيف، وظهرت فيديوهات أكثر بشاعة مما تصورنا: قنص في الرأس، وإعدام ميداني في بغداد ومحافضة الديوانية، ورمصاص كثير، وكان القوات الأمنية تقاتل جيش دولة غازية. بالمقابل، فإن إعلام

السلطة وذاك المقرب منها، أخذ يبت نظريات مؤامرة عن "محرّكات الاحتجاج" وخلفيات الشبان. بل روج وكأن دول العالم جميعها تدعم هذه التظاهرات، وتحاول إسقاط "النظام الديمقراطي".. لكن من يصدّق؟ صورة دم القتلى والجرحى على مواقع التواصل الاجتماعي أصدق من نشرات أخبار هزيلة لفضائيات لا يشاهدها سوى ممولّيتها.

عودة أخرى

دم الشبان السائل فور الدم في رؤوس الأجيال العراقية الأخرى. سرعان ما أُجمع على أن يكون 25 تشرين الأول / أكتوبر موعداً للعودة إلى الساحات في نحو 11 محافظة من أصل 18 يتشكّل منها العراق. الجنوب والوسط، الذي تهيمن الأحزاب الشيعية باسميهما على المناصب والوزارات، شكّلا العمود الفقري للتظاهرات. أما في الشمال والغرب، حيث المدن السنّية الخارجة تواءم من الحرب على "داعش"، فقد اعتُقل على الفور كل من حرص فيهما على التظاهر. أما الكرد فقد كانوا أساساً يتظاهرون، وإن لم يكن تحت المطالب والشعارات ذاتها.

استعمل المجال العام كمكان لالتقاء الجميع، لأول مرة، ربما، في تاريخ العراق، من دون أن تسيطر جماعة على جماعة أخرى بالعنف. وكل هذا سياسي. أخذ المجتمع يتشكّل بمعزل عن الطبقة السياسية ونظامها، بل هو يتشكّل في معارضة لها ولطرائقها في إدارة السلطة. كان المجتمع يعيد تشكيل نفسه، ويحاول إيجاد مشتركات ومقترحات للعيش في المجال العام.

ولأول مرة، ألغى هذا الجيل الاعتماد على مقتدى الصدر، السياسي ورجل الدين الشيعي، واعتمد على نفسه في التحشيد. دمرّ الجيل أسطورة رددتها الأحزاب المدنية بأن لا أحداً يمكنه تحضير تظاهرة مليونية غير الصدر. لكن هذا الجيل فعلها من دون الصدر ودعمه، حتّى أن الأخير أُصيب بجرح نرجسي، وانقلب على المتظاهرين أكثر من مرة، وعنّف أنصاره الساحات وزرعوا فيها الرعب. وعلى الرغم من ذلك، فإن أحداً لم ينجر وراء العنف.

تنظيم جديد

اعتمد من يقرأ في جيلنا على المقالات والكتب لمعرفة الطرق والآليات التي تساعد على التنظيم والاحتماء من عنف السلطة في التظاهرات. وفي النهاية، فإن من يقرأ ولا يقرأ انكل على "الرفاق" من الحزب الشيوعي، أو الإسلاميين الذين قارعوا نظام صدام في النزول إلى الشوارع والسيطرة على الساحات. بالنسبة لجيل أخي، فإن تحشيدهم وقيادتهم للاحتجاجات اتخذت طابعاً منظماً، ليس لأن الكثير منهم انخرط في فصيل عسكري، أو لديه أدنى فكرة عن الترتيبات العسكرية، وإنما لأن لعبة "بوبيجي" الإلكترونية جمعتهم! في هذه اللعبة الإلكترونية خاض الكثير منهم معارك للسيطرة على منشآت، ووضعوا سوية خطاً للتقدم على عدو متوهم.

وقد يكون مثال المطعم التركي الأشهر في ذلك. إذ سيطرت حكومة نوري المالكي في 2011، أوّل ما سيطرت، على المطعم التركي وسط ساحة التحرير، ومن هناك أدارت عملياتها ضد التظاهرات، الأمر الذي تكرّر في تظاهرات 2015 و2018. أما في تشرين الأول / أكتوبر 2019، فقد حوّل المتظاهرون المطعم التركي - وهو بناية عملاقة مهجورة تكشف ساحة التحرير وجانباً من جهة الكرخ - إلى قلعة حصينة، وسرعان ما تجمّع فيه المئات، وظلّ شغلهم الشاغل ألا يخسروها لصالح السلطة. وظلّت المناشآت تتوالى طوال الأشهر الأولى من التظاهرات لإرسال "إمدادات"

الطعام والشراب والأغطية إلى المتحصنين بالمطعم التركي، خشية أن تدفع الحاجة الشبان إلى النزول منه وتركه. كان هذا المطعم أشد ما أربع السلطة والفصائل المسلحة التي تقف خلفها، وهي على هذا الأساس لم تُبقِ خيراً لشيطنته إلا وبثته، بدءاً من تحوّل المطعم إلى وكر للمخدرات والدعارة، وصولاً إلى عمليات القتل الممنهجة داخله وتجارة الأعضاء البشرية.

ألغى هذا الجيل الاعتماد على مقتدى الصدر، السياسي ورجل الدين الشيعي، واعتمد على نفسه في التحشيد. دمر الجيل أسطورة رددتها الأحزاب المدنية، بأن لا أحد يمكنه تحضير تظاهرة مليونية غير الصدر. لكن هذا الجيل فعلها من دون الصدر ودعمه، حتى أن الأخير أصيب بجرح نرجسي، وانقلب على المتظاهرين أكثر من مرّة.

إضافة إلى ذلك، تشكّلت فرقٌ لإخماد مفعول القنابل الدخانية من خلال تحويلها من مجموعة إلى أخرى حتّى يصلها إلى النفق، ومن ثم وضعها في الماء وتغطيتها بغطاء سميك وإبطال مفعولها. واضطلع "التكتك" (دراجة نارية بثلاث عجلات) بأكثر من مهمة، منها نقل الجرحى إلى المستشفيات والعيادات، والمناورة بشكل دائري أمام سيارات مكافحة الشغب، وعجلات رش المياه الساخنة لإبعادها عن المتظاهرين. وتشكّلت مطابخ ومخابز في خلفية ساحة التحرير لرفد خيام الاعتصام بالطعام. انضمت نقابات العمال والمعلمين والمحامين والأطباء إلى التظاهرات، وأضرب بعضها عن العمل، وأخذ كل منها دوراً على عاتقه.

في الجنوب والوسط، أغلق المحتجون مقار الأحزاب، وحوّطت حقول النفط الموانئ والمنافذ الحدودية في مسعى لتعطيل الاقتصاد. برزت الأصوات التي تطالب بعدم تعطيل أي موارد مالية، ورد المتظاهرون: "هي أموال تأتي وتذهب ولا نلمس منها شيئاً". ورغم التحوّط، والاحتفاظ بالسلمية إلى حد بعيد، فإن القتلى سقطوا بالعشرات كل يوم في بغداد والمحافظات.

المرأة بين جيلين

شاركت المرأة بقوة في التظاهرات، وحصلت على نصيب وافر من القتل والاعتقالات والإصابات. مع جيلي، تغيّرت أحوال المرأة قليلاً عن الأحوال التي كانت عليها في جيل آبائنا. فقد بدأت بالعمل، وصارت السيارات التي تقودها النساء في الشوارع المزدهمة كثيرة، صار بإمكانها طلب الطلاق إذا ما تعنّفت. ومع ذلك، فقد ظلّت تحت سلطة الرجل وسطوته، إذ أنه ورغم كفاحها لأجل حقوقها فإن ما حصلت عليه جرى برضا الرجل قبل أن يكون انتزاعاً منه. ظلّت صحافة جيلنا تكتب عن النساء كـ"معاونات" للرجل، وليس كفاعلات.

ليسوا منظمين، ولم يتلقوا أي تدريبات عسكرية، ولكن لعبة "بوجي" الإلكترونية جمعتهم! في هذه اللعبة الإلكترونية خاض الكثير منهم معارك للسيطرة على منشآت، ووضعوا سوية خطاً للتقدم على عدو متوهم. وقد يكون مثال المطعم التركي الأشهر في ذلك.

إلا أنه مع الجيل الذي تظاهر في تشرين الأول / أكتوبر 2019، بدا جيل نساء عراقيات مُغايراً تماماً. قادت النسوة الصفوف الأمامية للتظاهرات في أكثر المناطق عشائرية مثل ذي قار والبصرة والديوانية، وبنّت أطواقاً بين القوات الأمنية والتظاهرات للحفاظ على السلمية كما جرى في الناصرية. وحتّى النساء اللواتي سيطرت عليهن الذكورة

ومنعتهم من الخروج، شاركن بما يستطعن لدعم التظاهرات، فتبرعت الفقيرات منهن، العاملات من المنازل، بنصف إيرادتهن القليلة لتأمين الطعام والعلاجات للمتظاهرين، واستعملت أخريات (لبسن الزي العربي) أعراف العشائر لدفع شيوخها إلى عدم مهادنة السلطات، وأخريات حرضن رجال العائلة للخروج إلى الساحات.

خطاب المرأة كلّه بدا مختلفاً، فهي لم تُعد "داعمة" وإنما فاعلة ومحركة ومشاركة. وهذا الواقع أكثر ما أربع أحزاب الإسلام السياسي ورجال الدين، الأمر الذي دفع إلى إخراج صفات ضدّ المرأة لم يعتد العراقيون سماعها ضد النساء ولا بأي وضع أو حال.

في الجنوب والوسط، أغلق المحتجون مقار الأحزاب، وحوّطت حقول النفط الموانئ والمنافذ الحدودية في مسعى لتعطيل الاقتصاد. برزت الأصوات التي تطالب بعدم تعطيل أي موارد مالية، ورد المتظاهرون: "هي أموال تأتي وتذهب ولا نلمس منها شيئاً".

مجتمع يتغيّر

حتّى قبل نهاية تشرين الثاني / نوفمبر 2019، بدأت أنباء تتردد عن هرب سياسيين خارج البلاد. قيل إن المنطقة الخضراء - نتيجة زيادة التحصينات الأمنية فيها، فهي كانت بحاجة إلى جيش مدجج لاقتحامها - قد خلت من المسؤولين سوى أولئك المتصدرين للسلطة. السياسيون الذين كالوا الاتهامات للمتظاهرين في البداية، أخذوا يتهربون من الإعلام. بالمقابل، فإن خيم اعتصام بدأت تنتصب في الساحات لأنصار سياسيين ورجال دين وأشخاص مدعومين من جهات خارجية. المتظاهرون لم يقوموا بطرد هؤلاء. بالنسبة لهم، فإن الغالبية لها الصوت الأعلى، والساحات للجميع، وليس لأحد أن يُزايد على أحد. كان هؤلاء كلما أصدروا بياناً باسم الاحتجاج، حظوا بالسخرية والتكذيب، وأبعدوا عن الواجهة.

اضطلع "التكتك" بأكثر من مهمة، منها نقل الجرحى إلى المستشفيات والعيادات، والمناورة بشكل دائري أمام سيارات مكافحة الشغب، ورش المياه الساخنة لإبعادها عن المتظاهرين. وتشكّلت مطابخ ومخابز في خلفية ساحة التحرير لرفد خيام الاعتصام بالطعام. وانضمت نقابات العمال والمعلمين والمحامين والأطباء إلى التظاهرات، وأضرب بعضها عن العمل، وأخذ كل منها دوراً على عاتقه.

هكذا فقد استعمل المجال العام كمكان لالتقاء الجميع، كأول مرّة، ربما، في تاريخ العراق، من دون أن تسيطر جماعة على جماعة أخرى بالعنف. كل هذا سياسي، لكن الاجتماع السياسي فيه أكثر من السياسة بمفهومها المجرد. استطراداً، فإن المجتمع أخذ يتشكّل بمعزل عن الطبقة السياسية ونظامها، بل هو يتشكّل في معارضة لها ولطرائقها في إدارة السلطة. كان المجتمع، والحال هذه، يعيد تشكيل نفسه، ويحاول إيجاد مشتركات ومقترحات للعيش في المجال العام. الساحات ضمت حلقات غناء ورقص وأجواء احتفالية، لكنها جمعت أيضاً حلقات قراءة قرآن ودعاء. الغرافيتي على الجدران ضمّ رسوماً متحرّرة، لكنه لم يخلو من الرسوم ذات الأبعاد الدينية. وضرب المتظاهرون مثلاً عن الوطن الذي يريدونه لصور تظهر فيها فتاة غير محجبة تتصفح هاتفها المحمول، وعلى بعد متر منها رجل دين معمم يقرأ القرآن.

لم يعن ذلك، ولا بأي حال من الأحوال، أن المجتمع العراقي تخلّص من مآزقه اليومية، ولا نزع عنه تخلفاً وعنفاً اشتهر به طوال العقود الأخيرة. لكن كل ذلك أظهر مدى قدرته على احترام الآخر من دون أن يكون ذلك بتشجيع أو بضغط سلطات عليا سياسية كانت أم دينية أم قبلية.

سياسة ثابتة

في نهاية تشرين الأوّل / نوفمبر 2019، استقال رئيس الوزراء عادل عبد المهدي. عمت الفرحة الكثيرين، لكن ساحات التظاهر أكدت استمرارها. المطالب أخذت تتلخّص بحاسبة قتلة المتظاهرين، حصر السلاح بيد الدولة، محاسبة كل من تورّط بملفات فساد، إقرار قانون انتخابي جديد، تشكيل حكومة مؤقتة لإدارة عملية الانتخابات المؤقتة، ومطالب خدمية أخرى عديدة اختلفت من محافظة إلى أخرى. خلال هذه الفترة استمر عبد المهدي بهامه، وازدادت القسوة تجاه المتظاهرين، وحاولت السلطات الأمنية (قوات نظامية وفصائل مسلحة) فض الاعتصامات. كانت كلما واجهت محافظة ضغطاً أمنياً ناشدت أخرى بالتصعيد للتخفيف عنها، وهكذا تداولت بغداد وذي قار والبصرة التظاهرات، وسُميت كل واحدة منها، بين الفينة والأخرى، عاصمة للثورة.

طوال عمر التظاهرات كنت أتساءل كيف لجيل يفور ويغلي، يملك كثر من أهله وعشيرته السلاح، ولم يستعمله رغم كل المحاولات لجرّه إلى منازل بالبنادق؟ حصلت على إجابات عديدة رفضت كلّها السلاح، وأحد الشباب قال "لو نحن نحترم أنفسنا لما امتلكننا في البيت ثلاث بنادق". تحدّث الشاب عن ضرورة احتكام الجميع لقانون يضمن العدالة لأي فرد يعيش في العراق "عراقي أو بنغلاديشي أو أي جنسية.. لا يهم"، "ماذا يعني إن مات منا الكثير - نعم نحزن عليهم فهم أرواح لها ماضٍ ومستقبل - لكننا بكل الأحوال سنموت إذا لم نحاول، ولا نريد لمحاولتنا أن تتحوّل إلى حرب أهلية".

الحال، لم يقبل المتظاهرون، وسط الدم الذي سال بينهم، أقلّ من تسمية حراكهم ب"الثورة". وهي بطبيعة الحال ثورة على مستويات عدّة، لكنها افتقرت للكثير. ظهر جلياً فقر النخبة العراقية، وعدم ثقة الشارع بها بعد أن تورّط الكثير منها بالمكاتب السياسية. والثورة على زخمها، إن بقيت بلا إطار فكري يجمعها على المطالب والأهداف، فإنها تتهدّد شيئاً فشيئاً. لكن هذا ليس وحده ما جعلها تتراجع، وإمّا أسباب أخرى. أمرُ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب باغتيال الجنرال الإيراني قاسم سليماني، ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس، أطلق وحوشاً ضارية إلى الشوارع، وأربك الوضع الداخلي إلى أبعد حد. أنصار الرجلين اعتبرا أن التظاهرات مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، وتشقّى بعض المتظاهرين (وهم عدد قليل) بقتلهما كرهان على ذلك. بكل الأحوال، هي حجة للقضاء على التظاهرات، فالمتظاهرون ردّوا، منذ البداية، شعاراً يدين إيران وأمريكا وأتباعهما لتخريبهما البلاد: "ذيل.. لوكي.. انعل أبو إيران لابو أمريكا".

كيف لجيل يملك أهله وعشيرته السلاح، ولم يستعمله رغم كل المحاولات لجرّه إلى منازل بالبنادق. رفضت كل الإجابات السلاح، وتحديث الشباب عن ضرورة احتكام الجميع لقانون يضمن العدالة لأي فرد يعيش في العراق، وأنه " مات منا الكثير ونحزن عليهم، لكننا بكل الأحوال سنموت إذا لم نحاول، ولا نريد لمحاولتنا أن تتحوّل إلى حرب أهلية".

ولم تتأخر الطبيعة برفد مأساة جديدة على العراق، إذ حلّ فيروس "كورونا" بين ظهرانيه، وعمّ الخوف من الموت بالحمى والسعال ونقص الأوكسجين في بلد يعاني قطاعه الصحي انهياراً قلّ نظيره.

منح ترامب و"كورونا" السياسيين العراقيين فرصةً لجرّ أنفاسهم، والعودة إلى خلافاتهم الأثيرة بشأن تقاسم المناصب. اختلف زعماء الطوائف واتفقوا على مرشحين، وفي آخر الأمر لم يحظيا بالأغلبية وسحب ترشيحهما، ثم جيء بثالث هو مصطفى الكاظمي رئيس جهاز المخابرات، والصحافي السابق، رئيساً لمجلس الوزراء بحكومة امتلك فيها الجميع حصته. وهي حكومة كالت الوعود، وتعتبر نفسها ابنة حراك تشرين أو على ما يسميها الكاظمي "أحداث تشرين"، ولم تحقّق حتّى الآن أي وعد قطعتة للمتظاهرين، ولا يبدو أنها ستفعل. أما محاسبة قتلة المتظاهرين، فاكتفت الحكومة حتّى الآن باعتبار القتلى شهداء ومنح أهلهم حقوقهم مادية. أما الفاسدين فلن يحاسبوا لأن الكثير منهم صاروا في لجان حكومية لا تعدّ ولا تحصى، والقتلة بعضهم صار مستشاراً لدى رئيس الجمهورية. وأخيراً، فإن قانون الانتخابات يجري تسويفه إلى حدّ بعيد خشية أن تفقد الأحزاب المهيمنة أصواتها في الانتخابات المقبلة. وخلال كل هذا، كانت وتيرة الاغتيالات بحق الناشطين في ازدياد، والإخفاء القسري صار طريقة جديدة لإسكات التظاهرات، والجرحى لم يجد أحد منهم مستشفى تقطّب جراهم العميقة. لقد قتل أكثر من 600 متظاهر، وجرح أكثر من 20 ألفاً، ولا يُعرف عدد المغييبين والمغتالين على وجه الدقة منذ بدء التظاهرات وإلى الآن.

أظهرت الحوارات مع الشبان المتظاهرين أنهم دولتيّون أو مناصرون لقيم الدولة، بينما السلطة الحاكمة هي ضد الدولة، أو حتّى معادية لها، لأنّها - وهذا أبسط مثال - لا تؤمن بالأجهزة الأمنية الرسمية، ويملك أغلب مكوناتها، بما فيهم رجال الدين الكبار، فصائل مسلحة لتدافع عنهم.

دولتيّون

يفهم جيل أخي الصغير أن ما نجح هو ثورتهم الاجتماعية، وإمكانيتهم في السيطرة على المجال العام، واستطاعتهم على التحشيد. يفهم أيضاً أن ما جرى هو خسارة، وأن الدم الكثير الذي سال ما كان يجب أن يسيل. في الأوّل من تشرين الأوّل /أكتوبر الماضي، وضع أخي صورة تجمعه بصديق قتل في التظاهرات، وكتب "الثورة تصير حتى نعيش حياة أحسن مو نموت". لقد أظهرت الحوارات التي أجريتها مع الشبان المتظاهرين أنهم دولتيّون أو مناصرون لقيم الدولة، بينما السلطة الحاكمة هي ضد الدولة، أو حتّى معادية لها، لأنّها، وهذا أبسط مثال، لا تؤمن بالأجهزة الأمنية الرسمية، وتملك أغلبها -وحتّى رجال الدين الكبار- فصائل مسلحة لتدافع عنها. وهذه الفصائل المسلحة جرى تأسيسها ليس لدرء خطر خارجي، وإنما، وبالأساس، للسيطرة على المجتمع. بمعنى آخر، فإن جميع هذه القوى تعلم بأنّها تقوم بـ"أخطاء" (وهذا أكثر تعبير مؤدب وجدته)، ولذلك فإن الدولة، كمؤسسة حديثة، لا يمكن أن تقدم لها أي حماية، ولذلك فإن الطرق لإدامة وجودها عديدة، منها استمالة جزء من السكّان والسيطرة على الخطاب (إعلام ومنابر ووسائل تواصل اجتماعي) وأخيراً استعمال العنف... والأخير استعمل بوفرة، وبطرق شتى، منذ 1 تشرين الأوّل / أكتوبر من العام الفائت وحتّى اليوم.



زياد متني
ZIYAD MATTI

المرأة حاضرة بقوة في احتجاجات العراق. تصوير: زياد متني - العراق.

بين حروب الأمس وثورات المستقبل: دور نساء العراق

ديمة ياسين

كاتبة صحافية، من العراق

غالباً ما ترتبط مصائر النساء بالحروب، فيكنّ أكثر من يدفع أثمانها، وتُمارس ضدّهن أشكالٌ مختلفة من العنف المجتمعي والسياسي والاقتصادي، ثم تهمّش حكاياتهن فيما بعد. كان لافتاً حضور النساء، من كل الأعمار والشروط الاجتماعية والمناطق، في ساحات التحرير طوال "انتفاضة تشرين"، متحررات مما لحق بهن من ضيم خلال السنوات التي سبقت الانفجار الكبير.

لنسمّها سارة. التقيتها في ”منظمة حرية المرأة“ في بغداد عام 2019. كانت تركض وتلعب مع اثنين من أصدقائها، تعلق وجهها الدائري ابتسامة طفولية. سارة عمرها 14 سنة. كانت قد أتت إلى المنظمة قبل أن ألتقيها بأيام قليلة تحمل طفلة رضية لم تبلغ بعد عامها الأول. والد سارة فشل في دفع دينٍ عليه، فقدم ابنته ذات الـ11 عاماً كدية لصاحب الدّين. تزوجها الرجل زواج متعة حتى حملت منه، فلم يعد يرغب بها، وتركها للشارع حتى وصولها للمنظمة. طفلة تحمل طفلة. هي ليست القصة الأولى، ولا الأخيرة التي نسمع عنها عن قاصرات يزوجن بهذه الطريقة في العراق، وإن كانت سارة قد وجدت طريقها لمنظمة تحتويها هي وابنتها الرضية، فهناك الكثيرات ممن لا يجدن من يعتني بهن، وقد تكون نهايتهن أكثر مأساوية. فحسب إحصائية أجرتها وزارة التخطيط العراقية عام 2013 فإن ثلث المتزوجات في العراق كن قاصرات. وبنظرة سريعة على الأحداث التي جرت بعد سنة 2013 سيكون من المنطقي أن تزداد تلك النسبة.

غالباً ما ترتبط مصائر النساء بالحروب، فيكُن أكثر من يدفع أثمانها، ومُمارس ضدّهن أشكالٌ مختلفة من العنف المجتمعي والسياسي والاقتصادي، وهن أكثر مَنْ تُهمّش حكاياتهن فيما بعد. ولفهم حضور النساء من كل الأعمار والشروط الاجتماعية والمناطق في ساحات التحرير طوال ”انتفاضة تشرين“، نراجع ما مورس بحقهن خلال السنوات التي سبقت الانفجار الكبير.

1 - حروب الدكتاتور

زج صدّام حسين العراق في حرب مع إيران استمرت لثماني سنوات (1980 - 1988) وصل عدد ضحاياها إلى أكثر من مليون قتيل من الطرفين، مخلّفة بذلك الكثير من الأراذل والأيتام والثكالي. ووقع ثقل العراق الاقتصادي، الذي استنزفته الحرب، على كاهل النساء اللواتي شكلن في ذلك الوقت أغلب القوة العاملة في البلد، بعد أن أجبر الشبان الذكور على التوجه إلى جبهات القتال. قامت العراقيات بإدانة عجلة الإنتاج الاقتصادي في كل القطاعات، من تعليم وصحة وزراعة وصناعة وغيرها. وأصبحت المرأة أيضاً المعيل الوحيد للأسرة العراقية، سواء تكونت تلك الأسرة من أطفال، أو من والدّين مسنين.

قرر صدّام مجدداً حل خلافاته بالعنف والاستعراض الذكوري. مرة عندما عاقب معارضيهِ بإبادة قرى بأكملها في كردستان بالسلاح الكيماوي، وأخرى بمغامرة احتلال الكويت عام 1990 بسبب رفضها إعفاء العراق من دين اقترضه لتمويل حربه مع إيران. فأخذ العراق إلى حرب ثالثة مع قوات ”التحالف“ بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي اسمتها ”درع الصحراء“ (آب/أغسطس -1990 شباط/فبراير 1991). وقد أدت هذه الحرب إلى تدمير البنى التحتية للعراق، وإلى حصار اقتصادي استمر منذ الحرب وحتى 2013، وأنهك البلاد اقتصادياً واجتماعياً.

كانت إحدى حجج صدّام التي روجها لاحتلال الكويت، هي أن مسؤولاً كويتياً أهان ”الماجدات العراقيات“، حتى أصبح بعد ذلك مصطلح ”ماجدة“ مادة للسخرية والتهكم من المرأة العراقية سواء داخل العراق أو خارجه.. في الوقت ذاته الذي كان فيه ابنه البكر عدي يتصيّد الفتيات الجميلات في شوارع بغداد ونواديها ومدارسها وجامعاتها، مستغلاً سطوته وقدرته المخيفة على البطش بأي كان، ليجبر بعضهن على إقامة علاقات أقل ما يمكن أن توصف به هو أنها كانت اغتصاباً متكرراً وعلى مدى طويل من الزمن.

قضى الحصار المديد على الطبقة الوسطى في العراق برمّتها. فهاجر من استطاع، وبقي من لم يستطع للفقير والعوز.

كانت النساء العراقيات بكل أطيافهن أكثر من تضرر من الحصار. فبدل أن يُحتفى بهن كمنقذات لاقتصاد البلاد خلال سنوات الحرب الطويلة مع إيران، ألغى النظام، وبحجة الحصار الاقتصادي، معظم برامج التمكين الاجتماعية والاقتصادية، وتسهيلات العناية بالأطفال التي كانت سابقاً تقدم للموظفات، إضافة إلى برامج محو الأمية والتوعية، والضمان الاجتماعي. فدفح ذلك بالمرأة إلى البطالة والعودة مرة أخرى للدور التقليدي في البيت. وبعد أن كانت المرأة العراقية تشكل 23 في المئة من القوى العاملة في البلاد قبل عام 1991 - النسبة الأعلى في دول المنطقة - انخفضت النسبة، حسب تقارير الأمم المتحدة لعام 2000 إلى 10 في المئة. دفع الفقر بعضهن للوقوع تحت رحمة تجار الجنس، حتى بدأ هؤلاء بتصدير النساء والفتيات القاصرات والمتاجرة بهن في دول عربية وغير عربية.

ثلث المتزوجات في العراق قاصرات، بحسب إحصائية أجرتها وزارة التخطيط العراقية عام 2013. وبنظرة سريعة على الأحداث التي جرت بعد سنة 2013، سيكون من المنطقي أن تكون تلك النسبة قد ازدادت. وكانت النساء العراقيات، في ظل الفوضى والتفائل، يُستبحن من الجميع، جيش الاحتلال، والفصائل الإسلامية المتقاتلة على حد سواء، إضافة إلى تجار الجنس.

أدرك صدام حسين أن الدين هو خلاصه من غضب الناس بسبب ما آلت إليه الظروف الاقتصادية المريرة. فغيّر المسار العلماني لحزب البعث، وأطلق عام 1993 حملته الإيمانية، والتي حاول بها التقرب من الإسلاميين وكسبهم لصقه. فبدأ بإغلاق محلات الكحول والنوادي الليلية والحانات بحملة واسعة نفذتها "قوات فدائيي صدام" المعروفة بعنفها، وارتكبت خلالها جرائم وإعدامات ميدانية في بغداد بحق عاملات الجنس وصل بعضها إلى حد قطع رؤوسهن بطريقة وحشية أمام بيوتهن وتحت أنظار الناس. كما فُرض قرارٌ رسميٌّ يمنع النساء التي تبلغ أعمارهن أقل من 45 سنة من مغادرة البلاد إلا برفقة "محرم"، مما شجع على ظهور سماسرة الزواج المزيف، حيث يتزوج رجل امرأة على الورق ويعبر بها الحدود إلى الأردن - الحدود الوحيدة التي كانت مفتوحة أمام العراقيين آنذاك - مقابل مبلغ من المال. كما ازداد غض النظر عن جرائم الشرف التي لم يكن قانون العقوبات العراقي رقم 188 لعام 1969 في الأصل منصفاً لضحاياها، فجاء قرار مجلس قيادة الثورة عام 2001 ليشمل تخفيف الحكم على الجاني من الأقارب أيضاً، وليس فحسب من أقرباء الدرجة الأولى، ما وسع دائرة الإجرام!

قضى الحصار (13 عاماً) على الطبقة الوسطى في العراق. وكانت النساء العراقيات بكل أطيافهن أكثر المتضررين من الحصار. فبدل أن يُحتفى بهن كمنقذات لاقتصاد البلاد خلال سنوات الحرب الطويلة مع إيران، ألغى النظام، بحجة الحصار الاقتصادي، معظم برامج التمكين الاجتماعية والاقتصادية، وتسهيلات العناية بالأطفال التي كانت سابقاً تقدم للموظفات، إضافة إلى برامج محو الأمية والتوعية، والضمان الاجتماعي.

حدث ذلك كله في الوقت الذي كان إعلام الدولة، والفنون المدعومة منها، قد بدأت تقدم نموذجاً مشوهاً للمرأة العراقية، فهي أما مكسورة الجناح أو سيئة السمعة. حتى عجّت وسائل الإعلام والمسرح - والذي كان العراق قبل ذلك رائداً فيه - بمسرحيات ذات مستوى هابط، تؤدي النساء فيها أدواراً تحط من قيمتهن الاجتماعية والإنسانية. وفي الوقت نفسه لجأت الكثير من العوائل للدين ليخفف عنهم ثقل العوز والحاجة، وساد الحجاب وارتداء العباءة بين النساء، ليس فقط من باب التدين وإنما بسبب الفقر، بعد أن أصبح شراء الملابس الجديدة وزيارة الكوافير

للاعتناء بالشعر غير ممكنٍ للكثيرات.

تسييد قانون العشائر

كاد صدام حسين أن يفقد سيطرته تماماً على مدن وسط وجنوب العراق بعد انطلاق الانتفاضة الشعبية ضده عام 1991 التي قمعها نظامه بوحشية، وذهب ضحيتها ما يزيد عن 180 ألف قتيل معظمهم من المدنيين، نُفذت فيهم الإعدامات الميدانية ودفنوا في مقابر جماعية. لم يجد صدام أمامه سوى أن يتقرب من العشائر، لضمان ولائهم له. فأطلق أيديهم فوق القانون المدني الذي كان في السابق قد قوّض سطوتهم ونفوذهم إلى حدّ كبير، عندما وُضِعَ قانون الأحوال الشخصية العراقي عام 1959 الذي اعتبر رائداً في زمانه.

أصبحت الخلافات والقضايا الجنائية تُحل، في تسعينيات القرن العشرين، خارج المحاكم المدنية. وباشتداد الأزمة الاقتصادية، ازدادت جرائم الخطف والقتل والسرقة وتحولت إلى مصدر مُريح للأموال لشيوخ العشائر وحاشيتهم. فمثلاً هناك دية تُدفع لأهل المقتول تُقررها العشيرة دون اللجوء للقانون، كما أن للمخطوف دية محددة، وللسرقة دية. حتى حوادث السيارات لها ديّتها. في بعض الأحيان لا تُدفع دية القتل بالمال، وإنما بامرأة أو فتاة، أو أكثر، يقدمن كهدية من عشيرة القاتل إلى عشيرة المقتول، يختارهن زعماء العشيرة دون العودة لأهل الفتاة/الفتيات. يسمى هذا التقليد العشائري القديم بـ "الفصليّة"، ويبرره رجال العشائر على أنه يخلط النسب والدم بين العشيرتين فيتبدد الثأر. لكن وفي كثير من الأحيان تُعدّب المرأة، وتُنْتَهك بكل الأشكال لأنها "دية ثأر"، وتُدفع حياتها ثمناً لتمحو جرماً ارتكبه رجل من عشيرتها. وفي حين كانت الزيجات، منذ عام 1959، تُعقد لزاماً أمام محاكم مدنية، أصبحت تُعقد في "مضايف" العشائر لمن هنّ دون سن 15، ودون الحصول على موافقة الفتاة.

واستعيد تقليد عشائري يسمى بـ "النهوة"، ويعني أن من حق أي عشيرة أن تمنع زواج إحدى فتياتها من رجل ينتمي لعشيرة أخرى، وإجبارها على الزواج من داخل عشيرتها، دون أخذ موافقتها أو حتى موافقة أهلها. جرّم القانون العراقي لعام 1959 هذين التقليدين ضمناً عندما وضع شرط قبول الفتاة، وإلزام أن يكون هناك عقد مدني في المحكمة، كما جرّم الإجبار على الزواج.

الاحتلال الأمريكي، فوضى الميليشيات والافتتال الطائفي

بعد ما يقارب من 13 عاماً من الحصار الاقتصادي الذي أدى إلى انهيار البنى الصحية والاقتصادية والاجتماعية في العراق، جاء الاحتلال الأمريكي عام 2003 بعد ادعاء واشنطن، بمساندة لندن، بامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل المحرمة دولياً. وكما فعل صدام حسين قبل احتلال الكويت، كانت إحدى ذرائع بوش الابن لشنّ الحرب على العراق هي "تحرير المرأة العراقية"! حدث العكس تماماً. فقد أدى الاحتلال الأمريكي للعراق، إلى إنهاء ما تبقى من البنى التحتية للعراق، وزج البلاد في فوضى استمرت المرأة العراقية بدفع ثمنها. سقطت مؤسسات الدولة بالكامل، وحلّ الجيش مما أدى لخلق سوق للعمل في الفصائل الإسلامية المسلحة. وما إن تشكلت أول حكومة عراقية بنظام المحاصصة الطائفية الذي فرضته الولايات المتحدة عام 2005، حتى بدأت الفصائل المسلحة بالافتتال فيما بينها، وبتنفيذ أحكام الإعدام الميدانية والتهجير ضد المدنيين العزل، حسب الهوية الطائفية. كانت تلك الفصائل، ومنها تنظيم "القاعدة"، تجنّد المقاتلين من شتى أنحاء العالم باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وشبكة المعلومات لتثير مشاعر المسلمين في العالم، مُصدّرة أفكاراً مثل "استباحة واغتصاب النساء المسلمات في العراق على يد الجيش الأمريكي"، والتي تناقلها الناس بصورة واسعة. والنساء العراقيات، في ظل الفوضى والتقاتل، كُنّ يُستبحن من الجميع،

جيش الاحتلال والفصائل الإسلامية المتقاتلة على حد سواء، إضافة إلى تجار الجنس. انتهت حرب المليشيات عام 2008 بمساعدة العشائر العراقية في المناطق السنية والقضاء على تنظيم القاعدة. أصبح الحكم في العراق وبشكل رسمي إسلامياً/عشائرياً. وبالرغم من تحديد كوتا للنساء في البرلمان العراقي، حسب الدستور، إلا أنها كانت تمثل الأحزاب الإسلامية لا للمرأة، مع تواجد غير مؤثر للتيار المدني.

ازداد غض النظر عن "جرائم الشرف" التي لم يكن قانون العقوبات العراقي رقم 188 لعام 1969 في الأصل منصفاً لضحاياها، ف جاء قرار مجلس قيادة الثورة عام 2001 ليشمل تخفيف الحكم على الجاني من الأقارب أياً كانوا. وتجري محاولات مستمرة لتحويل قانون الأحوال الشخصية من المحاكم المدنية إلى محاكم وشرع الطوائف.

لم تتمكن منظمات المجتمع المدني من سد الفراغ الكبير الذي خلفته الفوضى ومفخخاتها في ظل غياب القانون وتزايد المضايقات والتهديدات من قبل المليشيات لهذه المنظمات، النسوية منها بصورة خاصة. المعارك كانت كثيرة والحاجة للخدمات كبيرة، ما بين محاولات إنقاذ النساء والقاصرات من العنف الأسري وجرائم "الشرف"، والوقوف في وجه محاولات الأحزاب الدينية تغيير قانون الأحوال الشخصية إلى قانون تحكمه الطوائف الدينية، وبين محاولات تقديم يد العون للنازحات الهاربات من شتى أنواع العنف الذي ولدته الأزمات السياسية المختلفة. حيث بلغ عدد النازحين في مخيمات داخل العراق في نهاية عام 2008، وحسب تقرير "مشروع بروكينغز"، ما يزيد عن 2.8 مليون إنسان. ازداد الوضع تعقيداً بعد احتلال الموصل وعدد من المدن العراقية عام 2014 من قبل تنظيم الدولة الإسلامية ("داعش"). ارتكب التنظيم مجازر بحق تلك المدن والقرى المحيطة بها، كانت أبشعها تلك التي ارتكبت في "قاعدة سبايكر" في مدينة تكريت، وراح ضحيتها ما يزيد عن 1700 منتسب غير مسلح من الجيش، ذبحوا على يد أفراد تنظيم "داعش"، والأخرى التي ارتكبت بحق الأقلية الأزيدية. فسببت النساء الأزيديات، وأصبحن يُععن ويشترين لغرض الجنس من قبل أفراد التنظيم في أسواق نخاسة وجدت خصيصاً لهذا الغرض في المناطق التي وقعت تحت احتلالهم في العراق وسوريا. وحتى عندما هُزم التنظيم وحررت الموصل عام 2018، بقيت مخيمات اللجوء تكتظ بالنساء الأزيديات وغير الأزيديات اللواتي خسرن قراهن وبيوتهن، وفي أحيان كثيرة، عوائلهن أيضاً. في ذات الوقت كانت النساء اللواتي انتمى أزواجهن لتنظيم الدولة الإسلامية أو تزوجن من المنتسبين له، والكثير منهن كنَّ مرغبات على هذا الزواج خوفاً من بطش "داعش"، وضعتن الحكومة العراقية مع أطفالهن في مخيمات قريبة من مدينة الموصل، مغلقة تماماً ولا يحق لهن مغادرتها.

بعد هزيمة تنظيم "داعش" وتحرير الموصل عام 2018، بقيت مخيمات اللجوء تكتظ بالنساء الأزيديات وغير الأزيديات، اللواتي خسرن قراهن وبيوتهن، وفي أحيان كثيرة، عوائلهن أيضاً. وفي الوقت ذاته، وُضعت النساء اللواتي انتمى أزواجهن لـ "داعش" أو أرغمن على الزواج من أفرادهن، مع أطفالهن في مخيمات قريبة من مدينة الموصل، مغلقة تماماً ولا يحق لهن مغادرتها.

2 - سنوات الاحتجاج: مشاركة النساء وحراك الأمهات

كشفت مذبحة "سبايكر" تقاعس المؤسسة العسكرية ومسؤولين في الحكومة العراقية آنذاك، لا سيما رئيس الوزراء نوري المالكي، بعد أن تُرك المنتسبون في القاعدة العسكرية من دون أوامر واضحة أو معلومات عما يحدث، مما سهل

لـ"داعش" مهمة خطفهم وقتلهم بوحشية، حيث كشفت منظمة حقوق الإنسان (Human Rights Watch) صوراً بشعة للجريمة التقطتها الأقمار الصناعية. بقيت الكثير من جثث ضحايا المجزرة مفقودةً رغم مطالبات أهاليهم المستمرة للحكومة العراقية بالكشف عن مصائر أولادهم ومحاسبة المقصرين. وكانت أمهات ضحايا المجزرة اللواتي عرفن بـ"أمهات سبايكر" في مقدمة حراك الأهالي، وفي اعتصامات ومظاهرات ومواجهات مستمرة مع المسؤولين العراقيين استمرت بعد اقتحام الأهالي للبرلمان في أيلول/ سبتمبر عام 2014، وإجبار المالكي على التنازل عن منصبه كرئيس للوزراء.

استمرت الاحتجاجات، والتي كان أشدها في البصرة، ضد سوء الخدمات وسيطرة الميليشيات على المدينة منذ عام 2014، ومن ثم عادت في صيف عام 2018 بصورة أكبر وبمشاركة نسائية كبيرة، بسبب استمرار انقطاع التيار الكهربائي، وتلوث المياه الذي أرسل المئات من سكان المدينة إلى المستشفيات. رافق الحراك الشعبي في البصرة، وبتزامن مع احتجاجات التيار المدني المتعاقبة في بغداد منذ عام 2015، تعاطفاً شعبياً في كل أنحاء العراق الذي كان لا يزال يعاني من المفخخات والتفجيرات. واستمر التعاطف على الرغم من محاولات الإعلام الحكومي والمليشياوي تخوين المتظاهرين، وخصوصاً النساء منهم، وإلصاق تهم غالباً ما تكون ذات علاقة بـ"الشرف" أو التواصل مع جهات وسفارات أجنبية. وكالمعتاد، بدأت سلسلة الاغتيالات للناشطين والمؤيدين للحراك، وطالت هذه المرة النساء الناشطات أيضاً، فاغتيلت في البصرة في يوم 25 أيلول / سبتمبر 2018 الناشطة الحقوقية سعاد العلي، رئيسة منظمة "الود العالمي" لحقوق الإنسان. وتوالت بفترات زمنية قصيرة جداً، اغتيالات لشخصيات نسائية معروفة كالموديل التي عرفت بجراتها تارة فارس، وطبيبة التجميل المعروفة بمعالجة ضحايا الحروب مجاناً، رفيف الياسري، سبقتها رشا الحسن، صاحبة مركز تجميل ومقهى خاص بالنساء في بغداد.

كانت أمهات ضحايا المجزرة، اللواتي عرفن بـ"أمهات سبايكر" في مقدمة حراك الأهالي، وفي اعتصامات ومظاهرات ومواجهات مع المسؤولين العراقيين استمرت بعد اقتحام الأهالي للبرلمان في أيلول / سبتمبر عام 2014، وإجبار المالكي على التنازل عن منصبه كرئيس للوزراء.

قُيدت تلك الاغتيالات ضد مجهول، مع روايات غير رسمية تبثها حسابات وهمية تابعة للأحزاب، عن كون هذه الجرائم حدثت بسبب "خلافات عائلية". إلا أن تقارب الفترة الزمنية وتشابه طريقة التنفيذ والتزامن مع اغتيالات أخرى لناشطين في حراك البصرة، كانت مؤشرات على محاولة مراكز القوى في العراق خلط الأوراق، وتشتيت الرأي العام عن حراك البصرة الشعبي، وإرسال رسالة مباشرة للنساء: نحن قادرون على إسكاتكن وبلا ثمن يُذكر.

أثارت تلك الاغتيالات الرعب والخوف بين الناس لفترة قصيرة من الزمن، ودفعت الكثير من الشخصيات النسائية المعروفة إلى مغادرة العراق مؤقتاً. لكن النساء عُدن بقوة في مقدمة اعتصام أصحاب الشهادات العليا أمام رئاسة الوزراء في بغداد في صيف 2019 ضد البطالة وانعدام فرص العمل. استمر الاحتجاج والاعتصام لأكثر من 50 يوماً دون اهتمام يذكر من المسؤولين، حتى قرروا إنهاءه بالقوة في نهاية أيلول/ سبتمبر 2019. أثارت صور وفيديوهات ضرب المعتصمات، ورشهن بالمياه الساخنة من قبل قوات الأمن سخطاً شعبياً كبيراً، تزامن مع استمرار سوء الخدمات وفساد الحكومة والبطالة التي تفشت خاصة بين شريحة الشباب. فخرجت يوم 1 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2019 مجموعة من الشباب إلى ساحة التحرير في بغداد للتظاهر كالمعتاد. لكنهم فوجئوا بالقوات الأمنية والمليشيات تطلق الرصاص والغاز المسيل للدموع نحوهم بكثافة، وبوجود قناصين متمركزين في بناية مهجورة في ساحة التحرير عُرفت

باسم "بناية المطعم التركي". قتل القناصون في غضون يومين فقط في بغداد والناصرية ومحافظات أخرى في العراق ما يقارب الـ150، وجرح ما يقارب الـ4300 من المتظاهرين العزل. وكانت تلك الشرارة التي أطلقت ثورة تشرين الأول/ أكتوبر في معظم محافظات وسط وجنوب العراق.

"يا هو اللي قال صوتك عورة، صوتك مفتاح لكل ثورة"

مع ازدياد السخط الشعبي، جاء الخطاب الرسمي متبرئاً من الأحداث، متهماً جهات مجهولة بقتل وجرح المتظاهرين. عبّرت الأمم المتحدة عن "قلقها" لما يحدث في العراق، بينما دعت المرجعية الدينية في النجف إلى ضبط النفس، وأعطت حكومة عادل عبد المهدي مهلة أسبوعين لكشف القتلة. خرجت أصوات كثيرة تحذّر من التظاهر في فترة إحياء أربعينية الحسين، بينما كانت أصواتٌ أخرى تدعو إلى إحيائها في ساحات التظاهر. وانطلقت دعوة شعبية في كل أنحاء العراق لمظاهرات حاشدة في 25 تشرين الأول / أكتوبر، حُشد لها على صفحات التواصل الاجتماعي.

كان خوف المسؤولين في الحكومة يتزايد، وترددت أنباء عن مغادرة عدد منهم إلى خارج البلاد. أعلنت الحكومة على عجل يوم 24 تشرين الأول / أكتوبر أنها ألقت القبض على بعض الضباط ومنتسبي القوات الأمنية ممن تسببوا بقمع المتظاهرين، بينما أصرت على أن القناصين كانوا مجهولي الهوية. أُعلن حظر التجوال مرة أخرى في عدة مدن لمحاولة منع التجمع في ساحات التظاهر، وأغلقت الجسور وبعض الطرق لمنع انتقال المتظاهرين عبرها. فخرج الناس بعوائلهم إلى الشوارع كسراً للحظر، بما يشبه الاحتفالية حتى الساعات الأولى للصباح. بدأ المتظاهرون بالسيطرة على مداخل الساحات والبنيات العالية لمنع القناصين، وفي غضون أيام، تحولت الساحات بسرعة إلى مساحات آمنة لوجود العوائل والأطفال، بينما حاول المتظاهرون حماية المداخل مواجهين قوات الشغب التي بقيت تطلق الرصاص والغاز المسيل للدموع نحو الرأس مباشرة، مما تسبب بقتل الكثير من المتظاهرين بعد أن اخترقت قنابل الغاز رؤوسهم. كان منهم الشاب الشاعر صفاء السراي، الذي اشتهر باسم "ابن ثنوة"، وهو الاسم الذي أطلقه على نفسه بعد وفاة والدته التي ربته وأخوته بمفردها في منطقة شعبية في بغداد، بعد موت الأب. كانت قصة صفاء تشبه قصص معظم شباب العراق. فعلى الرغم من أن المجتمع العراقي - كسائر المجتمعات العربية - ذكوري، إلا أنه ليس مجتمعاً بطرياقياً تماماً. فللأم في العراق مكانة خاصة، تعززت بسبب فقدان الآباء في الحروب، وأحداث العنف الكثيرة التي مرت على البلاد في الـ40 سنة الأخيرة. فبينما كان الرجال يتقاتلون ويُقتلون، كانت النساء تربي. لذلك أصبحت الأمهات في العقل الجمعي العراقي رمزاً لتحدي الظلم. وكذلك أصبحت ثنوة وابنها صفاء أيقونة للثورة.

قتل الشاعر الشاب صفاء السراي، الذي اشتهر باسم "ابن ثنوة"، وهو الاسم الذي أطلقه على نفسه بعد وفاة والدته التي ربته وأخوته بمفردها في منطقة شعبية في بغداد، بعد موت الأب. كانت قصة صفاء تشبه قصص معظم شباب العراق..

تزايدت الخسائر في الأرواح بين المتظاهرين، وتزايد معها الزخم الشعبي في الساحات. كان حضور المرأة لافتاً وقويًا، ليس في بغداد فقط، وإنما أيضاً في الناصرية والبصرة، ومدن محافظةً اجتماعياً ودينياً كالنجف و كربلاء. كانت النساء المشاركات من مختلف الأعمار والخلفيات الثقافية والطبقية، بدءاً من الأمهات اللواتي أتين مع أولادهن المتظاهرين إلى الساحات. فكنّ يطبخن الطعام ويغسلن الملابس، وفي كثير من الأحيان يشكلن مجموعات تذهب إلى الحواجز التي كانت تفصل المتظاهرين عن "قوات الشغب"، ويقمن بتهدئة بعض الشباب المندفعين. وكانت هناك النساء المتطوعات في الكوادر الطبية والمستشفيات الميدانية، اللواتي كن يتواجدن في الخطوط الأمامية لمعالجة وإنقاذ المصابين، مما أدى إلى مقتل وإصابة العديد منهن. بينما شاركت طالبات الجامعات والمدارس الإعدادية بزخم كبير في

الاحتجاجات والاعتصامات الطلابية، إضافة للمشاركات في إضرابات واعتصامات النقابات المهنية وغيرها، والناشطات المدنيات والحقوقيات والصحافيات اللواتي أصدرن أولى النشرات المطبوعة لتغطية الاحتجاجات كجريدة "تك تك" وجريدة "المساواة".

فاجأ الزخم النسائي في الاحتجاجات الجميع بمن فيهم المتظاهرين الذكور، الذين أدركوا أن وجودهن لا يعني فقط عدداً وضغطاً أكبر، وإنما أيضاً حماية أكبر، في بلد تعود الناس فيه على القتل الممارس ضدهم. كان تحدياً صارخاً للفكر الديني الذي حكم العراق منذ احتلاله في 2003، والذي فرّق بين الذكور والإناث، وحرّم الاختلاط خصوصاً في الطبقات الأقل حظاً اقتصادياً وتعليمياً. وشكّل تواجدهن في الساحات أيضاً كسراً للتفرقة الطبقية، التي حطت من قيمة الطبقات الفقيرة، وخلقت هالة حول الطبقات الأكثر حظاً. وعلى الرغم من محاولات الإعلام الديني والموالي للحكام والزعماء السياسيين استعمال المصطلحات الذكورية المعتادة ضد نساء الثورة، إلا أنهن تحولن بسرعة إلى رمز للاحتجاجات. فكان معظم ما أنتج من فن الثورة، سواء الشعر، الأغاني، الجرافيتي، وغيرها من الفنون، يبرز مكانة المرأة كأيقونة، ويتغنى بدورها في الثورة.

كان حضور المرأة لافتاً وقويًا، ليس في بغداد فقط، وإنما أيضاً في الناصرية والبصرة، ومدن محافظة اجتماعياً ودينيًا كالنجف وكربلاء. كانت النساء المشاركات من مختلف الأعمار والخلفيات الثقافية والطبقية، بدءاً من الأمهات اللواتي أتين مع أولادهن المتظاهرين إلى الساحات، يطبخن ويغسلن وفي كثير من الأحيان يشكلن مجموعات تذهب إلى الحواجز التي كانت تفصل المتظاهرين عن "قوات مكافحة الشغب".

وباءت كل محاولات الحكومة والموالين لها لإنهاء تلك المشاركة بالفشل. فقد استهدفت المليشيات والأحزاب الناشطات والمتظاهرات بشتى الطرق، فطالت أولى الاغتيالات منذ اندلاع الاحتجاجات، الناشطة سارة طالب، وزوجها حسين عادل في البصرة، وكانت الناشطة صبا المهداوي من أوائل من حُطفوا من التظاهرات، بينما اغتيلت الناشطة أنوار جاسم والتي لُقبت بـ"أم عباس" في الناصرية، ونجت الناشطة نهاوند تركي، والتي كانت تُعرف في الناصرية بهتافات الحماسية، من محاولة اغتيال فاشلة.

حضرت المتطوعات من الكوادر الطبية والمستشفيات الميدانية، إلى الخطوط الأمامية لمعالجة وإنقاذ المصابين، مما أدى إلى مقتل وإصابة العديد منهم. وشاركت طالبات الجامعات والمدارس الإعدادية بزخم كبير في الاحتجاجات والاعتصامات الطلابية، إضافة للناشطات المدنيات والحقوقيات والصحافيات اللواتي أصدرن أولى النشرات المطبوعة لتغطية الاحتجاجات، كجريدة "تك تك" وجريدة "المساواة".

بينما جاءت محاولات ترهيب الطالبات بالضرب والشتيم بنتائج عكسية تماماً، حيث أصبح تحدي الطالبات لسلطات المدارس والسلطة الأمنية نموذجاً يُحتذى به، في جيل يعتمد كلياً على الإنترنت في تناقل الأخبار والصور، وخلق المحتوى بعيداً عن الخطاب الحكومي الرسمي. فقدّم المتظاهرون أنفسهم كثقافة مختلفة عمّن يحكمونهم. فهم سلمييون، منفتحون ومتقبلون للتباينات الدينية، الطائفية، الجنسية، الطبقية وغيرها. بينما من يتحكم بسياسة البلد واقتصادها كانوا مجموعة من الفاسدين، المنغلقيين فكرياً، المتعصبين دينياً وطائفيًا، والمؤمنين بالعنف كحل لكل المشاكل التي تواجههم. حتى زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، الذي قدم نفسه كحليف للمدنيين - خصوصاً

بعد تحالفه مع الحزب الشيوعي العراقي عام 2018 في كتلة "سائرون" - فشل هذه المرة في أن يستقطب النشطاء المدنيين، خصوصاً النساء منهم، وهو الذي أراد أن يظهر بمظهر الراعي للثورة. أدى ذلك إلى انقلاب خطابه ضد الثورة. فانسحب عناصر التيار الصدري من الساحات، وبدؤوا بافتعال المواجهات التي أدت إلى قتل وجرح الكثير من المتظاهرين، خصوصاً في بغداد والناصرية والنجف. وهو ما أنكره مقتدى الصدر، لكنه عاد وصرح أن تلك الأحداث كانت "جرّة إذن" للمتظاهرين، لتمردهم على طريقته في إدارة الأمور، بعد أن وجهت والدة أحد الشبان الذين قُتلوا في الهجوم المسلح على ساحة الاعتصام في مدينة النجف، اتهاماً مباشراً لأتباعه بتنفيذ الهجوم بأوامر منه. تحولت السيدة شهلاء/ أم مهند إلى أيقونة أخرى للثورة، لم تُخفها التهديدات، والتي جاء أحدها على شكل رسالة مصورة من "نساء التيار الصدري" تتوعدها بالقتل. لكنها لم تتوقف عن التوجه لساحات الاعتصام وقيادة المظاهرات والظهور في وسائل الإعلام، مطالبة بالاعتصام من قتلها ومنها ومن عُذروا معه.

كان معظم ما أنتج من فن الثورة، سواء الشعر، الأغاني، الغرافيتي، وغيرها من الفنون، يبرز مكانة المرأة كأيقونة ويتغنى بدورها في الثورة. وباءت كل محاولات الحكومة والموالين لها لإنهاء تلك المشاركة بالفشل. وقد استهدفت الميليشيات والأحزاب الناشطات والمظاهرات بشتى الطرق، بما فيها القنص والاعتصالات.

ظلت الصراعات مستمرة بين مقتدى الصدر والمتظاهرين، فكان كلما أطلق إحدى تغريداته متوعداً إياهم، ردوا بهتافات ضده. فإيرد الصدر بإرسال من أسماهم بـ "القبعات الزرق" ليعتدوا على المتظاهرين، أو ليخطفوا من ينتقده أو يهتف ضده. وهو ما حدث للناشطة النجفية رنا الصميدعي، التي وجهت انتقادات جريئة ولاذعة لمقتدى الصدر وأتباعه، في فيديوهات لها انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي. تلقت الصميدعي بسبب انتقاداتها الكثير من رسائل التهديد المصورة من أتباع الصدر، خاصة أنها امرأة ومن مدينة النجف، المركز الديني للمذهب الشيعي في العالم، والذي يعتبر الصدر نفسه ممثلاً له. واجهت الصميدعي أيضاً، حملة تشويه واسعة، ومحاولة لخطفها وضربها وتهديدها.

قدّم المتظاهرون أنفسهم كثقافة مختلفة عمّن يحكمونهم. فهم سلاميون، منفتحون ومتقبلون للتباينات الدينية، الطائفية، الجنسية، الطبقة وغيرها. بينما من يتحكم بسياسة البلد، واقتصادها كانوا مجموعة من الفاسدين، المغلقين فكراً، المتعصبين دينياً وطائفيًا، والمؤمنين بالعنف كحل لكل المشاكل التي تواجههم.

خسر الصدر جزءاً من قاعدته الشعبية، خصوصاً الشباب منهم. وهو اعتبر أن الثورة خرجت عن مسارها الصحيح، وأعلن "ميثاق ثورة الإصلاح" الذي نص على 18 نقطة، تحمل كعادتها اتهامات وتهديدات ضمنية للمتظاهرين. لكن توصيته التي أثارت السخرية كانت عن عدم الاختلاط بين الجنسين. مما تسبب بحملة سخرية واسعة على تويتر، لكن الرد الأكبر كان في الساحات، حيث انطلقت مسيرات وتظاهرات نسائية واسعة في بغداد والناصرية والبصرة والنجف وكربلاء تندد وتسخر من تصريح الصدر، والنساء يرددن "يا هو (مَن) اللي قال صوتك عورة، صوتك مفتاح لكل ثورة".

عندما رأيت سارة مرة أخرى لم تكن تلعب وتمرح، بل كانت تهتف بحماس من أمام خيمة "منظمة حرية المرأة" في ساحة التحرير، ربما أملًا في أن يكون لابنتها مستقبل أفضل.



السودان



الصورة من صفحة "تجمع المهنيين السودانيين" على فايسبوك.

السودان: الحراك الشعبي المستمر وتخليق البديل

السر سيد أحمد

كاتب صحفي من السودان مختص بقضايا النفط

عايش السودان حراكين شعبيين من قبل، تمكنا من الإطاحة بنظامين عسكريين في عامي 1964 و 1985. إلا أن الحراك الأخير تميز بثلاث ظواهر رئيسية: أنه انطلق من الأقاليم قبل أن تنتفض العاصمة، وأن الشباب والنساء سجلا فيه حضوراً ملحوظاً، وأن الشارع استمر حاضراً وفاعلاً في المشهد السياسي، ولم ينسحب بعد إحداث التغيير تاركاً مهمة الحكم للسياسة كما حدث من قبل.

يوم الثلاثين من حزيران/ يونيو 1989 أصبح علامة فارقة في التاريخ السياسي للسودان. فهو اليوم الذي انقلبت فيه "الجبهة الإسلامية القومية" على النظام التعددي البرلماني، لتطرح بذلك السؤال الحيوي عن مدى إيمان تلك الحركة بالديمقراطية. فعلى غير ما كان سائداً في المنطقة، فإن الجبهة كانت كياناً سياسياً معترفاً به. وبذلك الصفة خاضت انتخابات 1986 وحازت على المرتبة الثالثة، لتشكل قوة المعارضة الرئيسية، كما دخلت الحكومة مؤتلفة مع حزبي الأمة، والاتحادي الديمقراطي.

يوم 30 حزيران/ يونيو من العام الماضي، هو اليوم الذي اختارته قوى الحراك الشعبي التي أطاحت بنظام "الإنقاذ" ورئيسه عمر البشير، لتنتقل في مظاهرات عارمة تؤكد فيها على هدفين مزدوجين: طمر ذكرى انقلاب الإنقاذ تحت قوة وحيوية الشارع، وفي الوقت نفسه مواجهة المجلس العسكري الانتقالي، وتعديل ميزان القوة السياسية لصالح الجناح المدني. فقد جاء "حراك الثلاثين من يونيو" في العام الماضي بعد 27 يوماً من الفض الدموي لجمهورية الاعتصام، التي استمرت على مدى 58 يوماً، متجاوزة اعتصام رابعة العدوية المصري بعشرة أيام، وفي إطار قطع كامل للإنترنت، وسعي حثيث من قبل المجلس العسكري للتواصل مع أجسام سياسية بديلة، من زعماء القبائل والإدارة الأهلية وبعض الشخصيات ذات الصلة بنظام الإنقاذ المطاح به. الإنجاز الذي حققه الحراك الشعبي وقتها تمثل في إعادة فرض "قوى الحرية والتغيير" ("قحت") مفاوضاً وحيداً على ترتيبات الفترة الانتقالية، بعد أن كان المجلس العسكري قد استبعد "قحت" غداة فض الاعتصام.

على أن قوة وحيوية الحراك الشعبي لم توظف في مواجهة العسكريين فقط، ولم تكن شيكاً على بياض، وإنما أيضاً في مواجهة حكومة الدكتور عبد الله حمدوك الذي جاءت به "قحت" رئيساً للوزراء. ففي الثلاثين من حزيران/ يونيو الماضي 2020، انتظم الشارع في مليونية أخرى على الرغم من جائحة الكورونا، لكن هذه المرة تحت لافتة "تعديل المسار" وذلك في إشارة واضحة إلى عدم الرضى عن البطء، وعدم تحقيق إنجاز يذكر. وتكرر الأمر بمظاهرات "جرد الحساب" في ذكرى عام على توقيع الوثيقة الدستورية في السابع عشر من آب/ أغسطس.

على الرغم من أن السودان عايش حراكين شعبيين من قبل، تمكنا من الإطاحة بنظامين عسكريين في عامي 1964 و1985، إلا أن الحراك الأخير تميز بثلاث ظواهر رئيسية: أنه انطلق من الأقاليم قبل أن تنتفض العاصمة، وأن الشباب والنساء سجلا فيه حضوراً ملحوظاً، وأن الشارع استمر حاضراً وفاعلاً في المشهد السياسي، ولم ينسحب بعد إحداث التغيير تاركاً مهمة الحكم للساسة كما حدث من قبل.

فانطلاق الحراك الشعبي من الأقاليم مؤشر إلى أن المركز لم يعد اللاعب الوحيد في المشهد السياسي، وهو إحدى صور جدل المركز والهامش الذي تبلور في شكل حركات متمردة في دارفور ومنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. هذا إلى جانب عامل الإفقار والتجاهل المستمر للأقاليم، وأبرزه حقيقة أن انطلاق المظاهرات في مدينة عطبرة مثلاً في شمال السودان جاء بسبب أنها أول مدينة جربت رفع الدعم عن الخبز في كانون الأول/ ديسمبر 2018، حيث فوجئ المواطنون بارتفاع سعر الرغيف عدة مرات نسبة لعدم وجود كيس واحد في المدينة كان مدعوماً وقتها. فالتقليد السائد عبر مختلف الأنظمة كان دائماً محاولة تلبية احتياجات العاصمة، وبأكبر قدر من الدعم الممكن تقديمه، لأن أهل العاصمة هم الذين يتظاهرون ويغيرون الحكومات.

أما بروز دور الشباب والنساء في الحراك الحالي فيعود إلى أنهما أكثر فئتين تضررتا من سياسات وممارسات النظام السابق. المفارقة أن هؤلاء المنتفضين الشباب فتحوا أعينهم على الدنيا، واكتسبوا معارفهم ونظرتهم إلى الحياة خلال

فترة الإنقاذ التي استمرت 30 عاماً، وحتى قيادات بعض الأحزاب والمنظمات التي قادت الحراك الشعبي المناوئ كانت في العاشرة من أعمارها عندما تسلمت "الإنقاذ" السلطة.

يوم 30 حزيران/ يونيو 2019، هو اليوم الذي اختارته قوى الحراك الشعبي التي أطاحت بنظام "الإنقاذ" ورئيسه عمر البشير، لتنطلق في مظاهرات عارمة تؤكد فيها على هدفين مزدوجين: طمر ذكرى انقلاب الإنقاذ تحت قوة وحيوية الشارع، وفي الوقت نفسه مواجهة المجلس العسكري الانتقالي، وتعديل ميزان القوة السياسية لصالح الجناح المدني.

خلال هذه الفترة، تعرض هؤلاء الشباب إلى الكثير من التجارب القاسية عبر الخدمة الوطنية الإلزامية، وأحياناً المشاركة في بعض الحروب، مما أنتج مأسياً مثل كارثة معسكر العيلفون في شرق الخرطوم التي قتل فيها 74 من طلاب الخدمة الإلزامية إلى جانب غرق 55 منهم، ووجدت مقبرة جماعية تخصهم مؤخراً (وقعت قبيل عيد الأضحى في العام 1998. كان المعسكر يقع في أطراف مدينة العيلفون التي تبعد حوالي 40 كيلومتراً جنوب شرقي العاصمة، ويطل على النيل الأزرق. وابتدأ الأمر بمطالبة المُجنّدين بإجازة عيد الأضحى، ورفض إدارة المعسكر..).

قوة وحيوية الحراك الشعبي لم توظف في مواجهة العسكريين فقط، وإنما أيضاً في مواجهة حكومة حمدوك الذي جاءت به "قوى الحرية والتغيير" رئيساً للوزراء. ففي 30 حزيران/ يونيو 2020، انتظم الشارع في مليونية أخرى على الرغم من جائحة الكورونا، هذه المرة تحت لافتة "تعديل المسار" في إشارة واضحة إلى عدم الرضى عن البطء، وعدم تحقيق إنجاز يذكر.

كما ان نظام الانقاذ لجأ الى أسلوب اعطاء الأولوية في فرص العمل لمحازبيه والمتعاطفين معه وتسهيل، الإجراءات لمن يدخلون منهم في الأنشطة التجارية أو الاستثمارية. الأمر الذي يعني عملياً قفل الباب أمام الآخرين، معارضين أو غير معارضين، ما لم يكونوا في قوائم المرضى عنهم سياسياً من قبل النظام ومؤسساته المختلفة في دوائر الشباب والعمال ورجال الأعمال.

وفاقم من هذا الوضع انغلاق فرص الخيارات الأخرى، خاصة في جانبي الهجرة وفرص العمل في الدول المجاورة، والخليجية منها تحديداً. فعلى غير ما كان عليه الوضع في الفترات السابقة، أو حتى في بدايات عهد الإنقاذ، فإن الآلاف ممن قُصّلوا من أعمالهم وجدوا فرصة للهجرة إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، ووفرت لهم عملية الفصل من الخدمة والتعذيب الذي تعرضوا له أساساً تمكّنوا من خلاله من ترتيب أوضاعهم القانونية في المهاجر التي ذهبوا إليها، بينما اتجهت مجموعات أخرى إلى الخليج أو المنظمات الإقليمية والدولية أو بعض دول الجوار، عاملين ومستثمرين.

اتخاذ نظام الإنقاذ لسياسات خارجية عدائية ومثيرة للجدل، أدت بالكثير من الدول إلى تجميد علاقاتها مع السودان، إن لم يكن قطعها. وبلغ الأمر ذروته بإدراج السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب منذ العام 1993، الأمر الذي كانت له انعكاساته التي لا تزال البلاد تعاني منها إلى الآن، ومن ذلك تقليل فرص الخيارات الفردية أمام الشباب سواء بالهجرة أو فرص العمل، ولم يعد أمامهم إلا مواجهة الواقع الداخلي والعمل على تغييره، خاصة وأن هذا الواقع في حالة تردٍ مستمر لانسداد الأفق أمام الإصلاح السياسي والاقتصادي.

أما النساء، فقد عانين تحت نظام الإنقاذ في جانبين رئيسيين: أولهما "قانون النظام العام" الذي لاحق النساء حتى في ملبسهن، ودفع إلى تكوين هيئات مناهضة مثل منظمة "لا لقهرة النساء". ثم أن السياسات الاقتصادية والممارسات الأمنية المتبعة أدت إلى الكثير من حالات الإفكار التي وقع عبؤها على النساء، وهو ما كان يجد انعكاساً له في تزايد حالات الإعسار والغيبية للأزواج والآباء والأشقاء، إما بسبب العنف الرسمي والقبلي، أو لانهايار فط الاقتصاد الريفي، الأمر الذي ألقى بأعباء متزايدة على النساء لتولي مسؤولية الأسرة، مما أدى إلى تكاثر ظاهرة الأعمال البسيطة مثل سيدات بيع الشاي والقهوة وبعض الأعمال الأخرى.

من ناحية أخرى، فإنه على الرغم من حالة التأزم التي كان يعيشها نظام الإنقاذ، إلا أن القوى السياسية التقليدية لم تستطع استثمار هذا الوضع لمقارعة النظام. ويظهر هذا في ضعف التجاوب الشعبي مع التظاهرات التي دعت لها القوى السياسية التقليدية في مطلع كانون الثاني/ يناير 2018 عندما بدأت الحكومة في الرفع الجزئي للدعم عن بعض السلع.

زغردة... ومطالب

وعلى العكس من ذلك، فعندما برز تجمع المهنيين في أواخر العام نفسه، لقيت دعواته المتكررة للتظاهر استجابات متنامية، إذ كان الناس يتجمعون في تمام الساعة الواحدة بعد الظهر كما تطالب منشورات التجمع، ثم تنطلق زغردة من إحدى السيدات أو الشبابات المشاركات لتبدأ المظاهرة في موعدها تماماً. وهو ما شجع هذا التجمع على التقدم خطوة أخرى، وتحويل شعاراته من الجانب المطالب بالرواتب ومواجهة تكاليف المعيشة المرتفعة إلى الجانب السياسي والمطالبة برحيل نظام الإنقاذ. تبلور ذلك في "ميثاق الحرية والتغيير" الذي وقّعت عليه مختلف الأحزاب السياسية والتجمعات المهنية ومنظمات المجتمع المدني في الأول من كانون الثاني/ يناير 2019.

الصدقية والتأييد اللذان حصل عليهما تجمع المهنيين يعودان بصورة أساسية إلى أنه لم يكن محسوباً على المؤسسة التقليدية للقوى السياسية، خاصة الحزبية منها التي تمّ تجريئها بصورة أو أخرى من قبل. وبالقدر نفسه، فإن الشعبية التي تمتع بها رئيس الوزراء عبد الله حمدوك يمكن تفسيرها بسبب مماثل وهو أنه جاء من خارج نادي القيادات السياسية التقليدية، كما أنه يعود بجذوره إلى مناطق الهامش في ولاية جنوب كردفان، بينما القيادات السياسية التي حكمت السودان تنحدر في الغالب من الوسط النيلي، هذا إلى جانب عمله في مؤسسات دولية لسنين عديدة. وفي المخيلة السودانية فإن هذه المؤسسات لديها قدرًا لا يستهان به من الاحترام والتقدير بسبب الاعتقاد في قدرتها على اجترار الحلول.

عندما برز تجمع المهنيين في أواخر العام 2018، لقيت دعواته المتكررة للتظاهر استجابات متنامية، إذ كان الناس يتجمعون في تمام الساعة الواحدة بعد الظهر كما تطالب منشورات التجمع، ثم تنطلق زغردة من إحدى السيدات أو الشبابات المشاركات لتبدأ المظاهرة في موعدها تماماً.

الرغبة في التغيير من قبل قوى عديدة ومتنامية تلاقت مع توفر الظروف الموضوعية للتغيير، ويأتي على رأسها تردي الوضع الاقتصادي، الذي تلقى ضربة شبه قاصمة بانفصال جنوب السودان كدولة مستقلة في العام 2011، حاملاً معه ثلاثة أرباع الاحتياطات المعروفة من النفط. وأدى حرمان البلاد من العائدات المالية إلى تراجع قيمة الجنيه

السوداني بنسبة 60 في المئة غداة الانفصال، وهي الرحلة التي لا تزال مستمرة بإيقاع متسارع منذ ذلك الوقت. وتزامن مع هذا التغيير الأساسي في المشهد الاقتصادي تغيير آخر لا يقل أهمية في المشهد السياسي الداخلي لنظام الإنقاذ. فبعد عامين من انفصال الجنوب، قام البشير بإزاحة شخصيتين رئيسيتين من كابينة القيادة، هما نائبه الأول وقتها علي عثمان محمد طه، ونائبه الآخر لشؤون الحزب الدكتور نافع علي نافع، الأمر الذي أنهى عملياً مشاركة الحركة الإسلامية في الحكم مع الإبقاء على رمزيها الشكلية كأحد إكسسواراته التي يمكن استدعاؤها لتأكيد شرعيته ومشروعيته على الأقل أمام قاعدته السياسية. لكن على المستوى الفعلي والعملي، فإن البشير أصبح هو المركز والمرجع الوحيد للسلطة، وهو ما دفعه شيئاً فشيئاً إلى الاعتماد على أسرته وبطانته المقربة.

الصدقية والتأييد اللذان حصل عليهما تجمع المهنيين يعودان بصورة أساسية إلى أنه لم يكن محسوباً على المؤسسة التقليدية للقوى السياسية، خاصة الحزبية منها التي تمّ تجربتها بصورة أو أخرى من قبل.

لكن مع تفاقم الأزمات الاقتصادية، واضمحلال القاعدة السياسية للحكم، وانسداد أفق الإصلاح بسبب حالة الحصار الدولي المفروضة على السودان، والاتهام الموجه للبشير من قبل المحكمة الجنائية الدولية، وإصراره على التمسك بالرياسة والترشح لها كل مرة على أساس أنها ضمان له، فإن النظام بدأ يدخل شيئاً فشيئاً في مرحلة عدم القدرة على الحكم. ولهذا عاشت حكومة بكري حسن صالح، وهي أول حكومة يتم فيها فصل منصب رئيس الوزراء عن رئاسة الجمهورية، فترة 18 شهراً فقط، وتلتها حكومة معتز موسى التي عمرت أقل من فترة خمسة أشهر، وآخرها حكومة محمد طاهر أيلما التي قضت عليها الانتفاضة الشعبية بعد ثمانية أسابيع من تكوينها. ووصل الأمر في العجز عن الحكم إلى درجة استفحال أزمة السيولة المالية التي فشل النظام في مواجهتها.

ترتيبات قلقة

وهذا العجز هو الذي دفع بالمنظومة الأمنية إلى الانحياز إلى الحراك الشعبي وإزاحة البشير، لبدء فصل من الترتيب القلق للفترة الانتقالية يعكس في نهاية الأمر توازنات وتعقيدات القوى الفاعلة على الساحة السياسية. فالمنظومة الأمنية تضم القوات المسلحة وقوات الدعم السريع التي كونت أساساً لمواجهة الحركات المتمردة، خاصة في دارفور، مستخدمة أساليب حرب العصابات نفسها، وحققت نجاحات كبيرة، ثم ألحقها البشير بالقوات المسلحة وجعلها تابعة له ضماناً لمستقبل حكمه. وهناك أيضاً جهاز الأمن والمخابرات الذي كان يملك قوة ضاربة. وفي الجانب الآخر كانت هناك قوى الحرية والتغيير التي يتوسطها تجمع المهنيين وبعض مؤسسات المجتمع المدني إلى جانب الأحزاب السياسية التقليدية. وانتهى الترتيب إلى فترة انتقالية تستمر لثلاث سنوات وثلاثة أشهر، ومجلس سيادي مناصفة بين العسكريين والمدنيين بغلبة للمدنيين، ومجلس وزراء ترشحه "قحت" وله كل السلطة التنفيذية على أن يشرف العسكريون على وزارتي الدفاع والداخلية. وعلى هذا الأساس تم اختيار الدكتور عبد الله حمدوك الموظف السابق في الأمم المتحدة ليرأس الحكومة.

لكن بعد مرور عام على تشكيل الحكومة، وتسرب ثلث الفترة الانتقالية بدون إنجاز ملموس، يبدو الحراك الشعبي في مفترق طرق. فالمتاعب الاقتصادية انحدرت إلى مرحلة الأزمة المستحكمة التي فاقمها غياب أي رؤية أو خطة سياسية واقتصادية تعمل الحكومة على هديها، الأمر الذي خلق حالة من الاستنزاف المشبع بمزاج من التشكيك في إمكانية تحقيق إنجازات يمكن البناء عليها. فحتى لو رُفع اسم السودان من القائمة الأمريكية للدول الراضية للإرهاب،

أو تم إبرام اتفاق سلام مع بعض الحركات المتمردة، فإنه ليس هناك قناعة أن مثل هاتين الخطوتين، على أهميتهما، قادرتان على قلب حالة التخبط والتشاؤم المتزايدة. وقد عبر عن ذلك اختفاء الهاشتاغ "شكراً حمدوك" لتحل محله مقالات وتصريحات ناقدة لحمدوك من قوى سياسية وكتاب صحافيين.

مع تفاقم الأزمات الاقتصادية، واضمحلال القاعدة السياسية للحكم، وحالة الحصار الدولي المفروضة على السودان، والانتهاج الموجه للبشير من قبل المحكمة الجنائية الدولية، دخل النظام في مرحلة العجز عن الحكم وهو ما دفع بالمنظومة الأمنية إلى الانحياز إلى الحراك الشعبي وإزاحته، ليبدأ فصل من الترتيب القلق للفترة الانتقالية يعكس في نهاية الأمر توازنات وتعقيدات القوى الفاعلة على الساحة السياسية.

فخطوط الانقسام التي كانت واضحة بين المكون العسكري والمدني في ترتيبات الفترة الانتقالية زادت وتعمقت بين قوى الحرية والتغيير التي تشكل الحاضنة السياسية للحكومة وللفترة الانتقالية بأكملها. ويعتبر انقسام تجمع المهنيين وانسحاب جزء منه من "قحت" أحد أبرز علامات هذا التشرذم، إضافة إلى النقد المتواصل من قبل أحزاب الأمة والشيوعي والمؤتمر السوداني للحكومة، كل من منطلقه الخاص به.

الحكومة التي شعرت بضعف وتشرذم "قوى الحرية والتغيير" بدأت تأخذ اتجاهاً مستقلاً في قراراتها، تتجاوز فيها "قحت" ومكوناتها كما حدث في بعض تشكيلات الولاية التي أعلنها حمدوك، أو إجازة الميزانية المعدلة رغم الصيحات التحذيرية للجنة الاقتصادية لـ"قحت"، وأخيراً طرح مسودة قانون للنقابات مخالف لما تقدمت به "قحت".

ويلفت النظر في قرارات الحكومة الأخيرة جانبان: أنها لجأت إلى وصفة صندوق النقد الدولي نفسها، القاضية برفع الدعم خاصة عن الوقود وغاز الطبخ والكهرباء والخبز، وهو في ما يبدو شرطاً من قبل المانحين الذين أوضحوا بجلاء أنهم ليسوا في وارد تقديم دعم اقتصادي ليتم إهداره في دعم هذه السلع. وفي الحقيقة فإن الحكومة ذهبت خطوة أبعد بمحاولة السيطرة على الوضع الاقتصادي، حتى على حساب المنتجين، مثلما حدث عندما فرضت على المزارعين تسليم إنتاجهم من القمح إلى البنك الزراعي بسعر 3500 جنيه للطن في الوقت الذي يباع فيه الطن في السوق بمبلغ خمسة آلاف جنيه.

أما الجانب الثاني الذي يشير إلى رغبة الحكومة في السيطرة، فيتمثل في مسودة قانون النقابات التي قدمتها وأبقت فيها على خيار نقابة المنشأة التي تضم المهنيين والإداريين والفنيين، والتي كانت سائدة خلال العهد البائد، لطمس الهوية النقابية المهنية لكل مجموعة. وانتهى الأمر وقتها بأن أصبح أحد البروفيسورات رئيساً لاتحاد نقابات عمال السودان. العديد من القوى تواصت على مسودة تعيد التركيز على نقابة الفئة والمهنة، وذلك لإعطاء إشارة ملموسة بحدوث تغيير في المشهد النقابي ووضعه في الاعتبار الدور المحوري الذي لعبه تجمع المهنيين في الحراك الشعبي الذي أطاح بنظام الإنقاذ، الأمر الذي يجعلها في تضاد مع المسودة الحكومية.

هذه الوضعية تعكس الإشكال الرئيسي لهذه الفترة الانتقالية. فالفكرة من تمديد هذه الفترة إلى أكثر من ثلاث سنوات كانت بهدف تفكيك إرث "التمكين" الذي وضعه النظام المطاح به، وتهيئة الأرضية لبرنامج للتحوّل الديمقراطي ابتداءً من إجراء انتخابات تعددية في أجواء من الحرية. وباختصار فإن ميثاق "قحت" يدعو إلى وضع الأسس لبناء دولة، لكنه أغفل حقيقة أن برنامج البناء هذا يتطلب أكثر من الاتفاق على الحد الأدنى من العموميات

التي يربط بينها بصورة أساسية العداء للنظام السابق. وتزداد الأمور صعوبة لغياب القيادة، والإرادة السياسية لتنظيم ملك برامج تفصيلية قابلة للتطبيق، لأن "قحت" في نهاية الأمر عبارة عن تحالف لأجسام سياسية متنافرة وليست تنظيمياً موحداً.

بعد مرور عام على تشكيل الحكومة، وانقضاء ثلث الفترة الانتقالية بدون إنجاز ملموس، يبدو الحراك الشعبي في مفترق طرق. فالمتاعب الاقتصادية انحدرت إلى مرحلة الأزمة المستحكمة التي فاقمها غياب أي رؤية أو خطة سياسية واقتصادية تعمل الحكومة على هديها، الأمر الذي خلق حالة من الاستنزاف المشعب بمزاج من التشكيك في إمكانية تحقيق إنجازات يمكن البناء عليها.

وهكذا، فمع انقسام وتشردم قوى "قحت" القابل للتوسع، فإن الضرورات السياسية ستفرض حالة من إعادة الاصطفاف وتقارباً أكثر وتنسيقاً أفضل بين الحكومة المدنية والعسكريين. وسيكون التحدي أمام "قوى الحرية والتغيير" يتعلق بكيفية مواجهة هذا الوضع من ناحية، وكيفية الضغط على حكومة حمدوك لتغيير السياسات التي بدأت في اتباعها، وهي لا تختلف في توجهها العام عن السياسات المجربة منذ أيام الإنقاذ. وفوق هذا مواجهة تحدي استتباب الأمر للولاة الذين شاركت في تعيين معظمهم، لأنه تحد للقدرة السياسية لـ"قحت" وإن كانت لها قاعدة شعبية تأتمر بأمرها وهي متجاوزة للتقسيمات المناطقية والقبلية التي انتعشت في الولايات.

الفكرة من تمديد الفترة الانتقالية إلى أكثر من ثلاث سنوات هي تفكيك إرث "التمكين" الذي وضعه النظام السابق، وتهيئة الأرضية لبرنامج للتحويل الديمقراطي ابتداءً من إجراء انتخابات تعددية في أجواء من الحرية. لكن برنامج بناء دولة يتطلب أكثر من الاتفاق على الحد الأدنى من العموميات التي يربط بينها العداء للنظام السابق، لاسيما أن "قوى الحرية والتغيير" ليست تنظيمياً موحداً.

يبقى هناك عاملان أساسيان يمكن أن يلعبا دوراً في توجيه مسار الأحداث مستقبلاً بصورة ما، وهما: البعثة الأممية التي ستصل إلى السودان مطلع العام المقبل لمساعدته في استكمال ترتيبات المرحلة الانتقالية. لكن ورغم ذلك مما يمكن أن تساعد به هذه البعثة، خاصة في بعض الجوانب الفنية، مثل إجراء التعداد السكاني أو تنظيم الانتخابات أو المساعدة في برامج لدعم السلام مثل إعادة الدمج للمقاتلين. إلا أن تأثيرها سيكون محدوداً للغاية في دفع القوى السياسية للقيام بالتسويات المطلوبة للوصول إلى حالة من التوافق الوطني تبدو شرطاً ضرورياً لعبور هذه المرحلة.

يبقى تأثير البعثة الأممية التي ستساعد في ترتيبات المرحلة الانتقالية، خاصة في بعض الجوانب الفنية محدوداً في دفع القوى السياسية إلى تسويات للوصول إلى حالة من التوافق الوطني الضروري. العامل الثاني يتعلق بحيوية الشارع وقدرته على فرض المطالب على الحكومة والقوى السياسية، والانتقال إلى مرحلة التغيير الهيكلي للمنظومة النخبوية المهيمنة على البلاد منذ استقلالها قبل أكثر من 60 عاماً.

أما العامل الثاني فيتلخص في وضع الشارع وإلى أي مدى يمكن لحيويته أن تستمر لتفرض على الحكومة والقوى السياسية تعاملات أفضل لتحقيق بعض أهداف الحراك الشعبي، والانتقال إلى مرحلة التغيير الهيكلي الحقيقي

للمنظومة النخبوية التي هيمنت على البلاد منذ استقلالها قبل أكثر من 60 عاماً. ومن الجوانب التي تتطلب انتباهاً ومتابعة تجربة حكام الولايات المدنيين على الرغم مما شابها من تعثر، ووجود اعتراضات على ثمانية من الثمانية عشر والذين تمّ تعيينهم، إلا أن المنطلق الأساسي لهذه التعيينات أنها استمزجت رأي الناس في هذه الولايات عبر منابر "قحت" المختلفة. والتحدي في كيفية تمكن الحكومة و"قحت" من عبور هذه المرحلة، وتأسيس مبدأ أن تنبع السلطة من أسفل، أي من القاعدة الشعبية، وكذلك إلى أي مدى ستنجح خيارات "قحت" السياسية في مواجهة اعتراضات مناطقية وقبلية، الأمر الذي سيعني نقلة نوعية في الممارسة، وإن شرعية السلطة تنبع من حاضنتها الجماهيرية.

ويظهر هنا عامل "لجان المقاومة" التي مثلت حتى الآن وبصورة عامة حالة استمرار للمزاج الثوري على مستوى الشارع، وأصبحت عنصراً أساسياً في المشهد السياسي. لكنها تحتاج قدرًا من الضبط وكفّ تضارب أنشطتها مع ممارسات أجهزة الدولة. والأهم كيف يمكن تنظيم نشاط هذه اللجان وتوجيهه ليصب في المجرى السياسي العام، ووضع نادي النخبة تحت مجهر المساءلة الشعبية بعد أن هيمن طويلاً ومنفرداً على الحياة السياسية في السودان.



من صفحة تجمع المهنيين على فيسبوك، "لجان المقاومة تقود التظاهرات الحالية في السودان".

السودان: انفجر الغضب، لكن السؤال القائم هو ما العمل؟

شمائل النور

كاتبة صحافية من السودان

مع السلمية التي شهد عليها كل العالم، كانت السمة البارزة في الاحتجاجات أنها الأوسع نطاقاً جغرافياً، إذ لم تُرصد منطقة لم يخرج مواطنوها في التظاهرات، أو على الأقل عبروا عن رغبتهم في التغيير، ومثلت الطبقة الوسطى وفوق الوسطى القوى الفعلية لهذه الاحتجاجات.

لماذا استمر تهاوي الجنيه السوداني على نحو غير مسبوق بعد سقوط البشير؟ لماذا انفلتت الأوضاع الأمنية في الأطراف، وطففت الصراعات القبلية على السطح؟ لماذا لم يُحاكم رموز النظام المخلوع حتى اليوم؟ لماذا تأخرت العدالة؟ ولماذا تأخر السلام.. ثم لماذا تُرنا؟. أسئلة تقف حائرة بعد مرور عام على الحكومة الانتقالية في السودان، والتي نتجت عن شراكة سياسية بين المدنيين والعسكريين بعد الإطاحة بنظام البشير في نيسان/ أبريل 2019.

بداية الشرارة

في التاسع عشر من كانون الأول/ ديسمبر 2018، حينما تفجرت احتجاجات شعبية ضد الغلاء في مدينة عطبرة التي تبعد عن الخرطوم نحو 300 كلم شمالاً، كان في حكم المؤكد أنها الثورة، لا كذب، ليس لأن الاحتجاجات غطت كل المدينة، ولا لأن الغلاء بلغ مداه وسط السودانين، بل لأن الأفق انسَدَّ تماماً أمام الحكومة، فلم يعد هناك إلا الانفجار الشعبي. طوت مدينة عطبرة يومها الملتهب بحرق مقار حزب "المؤتمر الوطني" الحاكم، وأعلنت سلطاتها حالة الطوارئ. وفي الليلة ذاتها انتقلت الشرارة إلى عدد من المدن شمال الخرطوم، وكانت الرمزية الطاغية هي حرق مقار الحزب الحاكم كتعبير صارخ عن الغضب والشعور بالظلم، وسط مخاوف من أن تنتهي هذه الشرارة التي لوحث بدرجة من العنف بمصير دموي لا يستثنى أحداً.

عندها أخذ "تجمع المهنيين السودانيين" زمام المبادرة، وأعلن مباشرة عن أول موكب مركزي ينطلق من قلب الخرطوم في 25 من الشهر ذاته، جاهراً بشعار واحد هو "رحيل النظام". وتجمع المهنيين الذي تأسس عام 2012 من أجسام نقابية ومطلبية ومجموعات ضغط، كان بصدد تقديم مذكرة لرئاسة الجمهورية خاصة برفع الأجور، لكن احتجاجات عطبرة فرضت أجندة أكبر، وقد كانت استجابة الشارع السوداني واسعة لأول موكب ينطلق من قلب الخرطوم ينادي علناً بـ "رحيل النظام" منذ مجيء حكم الإسلاميين، قابلتها السلطات بقمع مفرط. حفزت هذه الاستجابة "تجمع المهنيين" لتنظيم موكب ثانٍ بعد خمسة أيام، وكانت الاستجابة تتسع مع كل موكب.

كان لافتاً استجابة الشارع السوداني لجسم غير معروف، ولا يمتلك أيّ رصيد سياسي، ولا سيرةً في العمل العام، بل بالكاد كان يعرفه المهنيون في أجسامهم المختلفة. هو جسم يظهر لأول مرة للعامة، يخاطب الناس عبر صفحة على موقع "فيسبوك"، الأكثر شعبية في السودان. لم يكن الشارع وقتها بحاجة لمعرفة من وراء "تجمع المهنيين" بقدر حاجته إلى قيادة تسوق هذه الشرارة إلى أهدافها الكلية. استثمر "تجمع المهنيين" هذه الحاجة ووظفها كما ينبغي، وحصد في وقت وجيز ثقة هائلة من الشارع السوداني بمختلف توجهاته وطبقاته، كانت هذه الثقة نتيجة طبيعية لتراكم الخيبة جراء العجز المستمر للقوى السياسية التقليدية.

وتجري على الدوام المقارنة بين ثورة كانون الأول/ ديسمبر 2018، واحتجاجات أيلول/ سبتمبر 2013 التي راح ضحيتها عشرات اليافعين، حصدتهم آلة القمع. وتنطلق المقارنة بين 2013، و2018 من مسألة غياب التنظيم والقيادة في الشارع. حينما هبت الجماهير في 2013 رفضاً لسياسات صندوق النقد الدولي والتي قضت برفع الدعم عن المحروقات، وأعلنت عن مرحلة جديدة في الاقتصاد السوداني في أعقاب فقدان مورد النفط بعد إعلان انفصال جنوب السودان في تموز/ يوليو 2011. لم يكن في بال الجماهير أن تعيب القوى التقليدية عن الشارع بالشكل الذي جرى. خرجت الجماهير إلى الشوارع لأول مرة في ظل حكم الإسلاميين ترفع شعار الرحيل وتم قمعها بوحشية، ولما كان محيط السودان الجغرافي ثائراً آنذاك فيما سُمي بـ "الربيع العربي" كانت الحكومة مهياًة لإطفاء هذه

الشرارة مهما كلف الثمن وهي تعلم تماماً أن أسبابها مكتملة، فيما كانت الأحزاب السياسية (اليمينية واليسارية) تقف متفرجة، وربما مترددة من تحمّل هذه المسؤولية العظيمة. لم تتخذ هذه القوى أي موقف تجاه الاحتجاجات باستثناء بيانات الإدانة والتنديد، ولم تخرج إلى الشوارع لتقودها وانطفأت الشرارة بسبب غياب القيادة وانعدام التنظيم.

غابت القوى التقليدية عن الشارع في انتفاضة أيلول/سبتمبر 2013. هذه المرة كانت الحاجة ملحة إلى قيادة تسوق الشرارة إلى أهدافها الكلية. استثمر "تجمع المهنيين" هذه الحاجة ووظفها كما ينبغي، وحصد في وقت وجيز ثقة هائلة من الشارع السوداني بمختلف توجهاته وطبقاته.

شكلت هذه الاحتجاجات البذرة الأولى في تراجع الثقة بين الناس والقوى السياسية التي عرضتها احتجاجات 2013 لامتحان شعبي حقيقي. صحيح أن الشرارة انطفأت لكن المستفاد كان أهم، إذ لأول مرة يدرك الشارع حاجته الملحة إلى قيادة حديثة تفهم وتتفهم طبيعة التغيير المطلوب. احتفظ الشارع بنحو أو آخر بشرارة الاحتجاج من خلال عمل سلمي متصل ومتقطع تمثل في الوقفات الاحتجاجية والإضرابات لقطاعات مهنية مختلفة، تأتي الصحافة على رأسها، لما كانت تتعرض له دائماً من مصادرات ومنع واستدعاءات أمنية، عطفاً على العمل الدؤوب الذي كانت تقوم به "لجنة الأطباء المركزية". ويحفظ التاريخ الحديث للسودان دوراً بارزاً لقطاع الأطباء في التصدي للقضايا الوطنية الكبرى.

استمرار سياسات صندوق النقد واتساع دائرة الغضب

استمرت حكومة البشير في تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي، وبدأت برفع تدريجي للدعم عن عدد من السلع الرئيسية. في عام 2016 أعلنت الحكومة عن رفع تدريجي عن دعم الدواء، ما ترتب عليه وقتها زيادةً بنسبة 30 في المئة في أسعاره. بدأت أصوات متفرقة في مواقع التواصل الاجتماعي تدعو لعصيان مدني شامل. كانت الاستجابة مذهلة للجميع، فنقذ السودانيون عصياناً مدنياً لمدة يومين، كان اختباراً مهماً لجس نبض الشارع الذي كان فيما يبدو جاهزاً.

استمرت حكومة البشير في تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي، وبدأت برفع تدريجي للدعم عن عدد من السلع الرئيسية. في عام 2016 أعلنت الحكومة عن رفع تدريجي عن دعم الدواء، ما ترتب عليه وقتها زيادةً بنسبة 30 في المئة في أسعاره. بدأت أصوات متفرقة في مواقع التواصل الاجتماعي تدعو لعصيان مدني شامل.

ومع استمرار الحكومة في سياساتها الاقتصادية، وامتناعها العنيد عن محاصرة الفساد الذي أصبح أبرز سمات النظام الحاكم، ووفقاً لمنظمة محلية، فإن حجم الأموال المهذرة بلغ 18 مليار دولار، وعجزت حكومة البشير عن خلق سياسات بديلة وسط تراجع مريع لقطاعات الإنتاج، وتوقف بعضها بالكامل، وارتفاع مستوى التضخم الذي قارب الـ 70 في المئة بعد النصف الأول من العام 2018، وفقدان العملة المحلية قيمتها، لم يكن من خيار غير الانفجار الشعبي، والذي بدأ فعلياً بعد إعلان الحكومة نيتها رفع الدعم عن القمح والدواء وانتهى بسقوط البشير.

وعلى الرغم من أن شرارة "احتجاجات ديسمبر" فجرها الوضع الاقتصادي الذي صاحبه انعدام أو شح في القمح والدواء والوقود، إلا أن هذه الاحتجاجات تطورت لاحقاً إلى ثورة شاملة رفعت شعارات تغيير جذري، وفرضت فرز صفوف حاد في المجتمع، وحتى وسط الأسرة الواحدة. وكان مدهشاً مشاركة أبناء قيادات النظام في الحراك الشعبي، ونشط بعضهم في توجيه النقد واللوم العلني لآبائهم، عبر مواقع التواصل الاجتماعي. ولأن الشباب (18 - 30 عاماً) هم الأغلبية الساحقة في الشارع، كانت آلة "مواقع التواصل الاجتماعي" هي إعلام الثورة الذي لا حاجة معه لإعلام تقليدي تسيطر عليه الحكومة بشكل شبه كامل. فعلياً لم يكن هناك حاجة إلى أكثر من مبلغ زهيد لتنشيط خدمات الإنترنت وهاتف ذكي وبعض التشبيك والتنسيق بين المجموعات المحلية التي أسمت نفسها "لجان المقاومة" ونشأت أساساً مع احتجاجات أيلول/ سبتمبر 2013. كانت هذه البساطة هي سلاح الثورة الذي انتصر أمام آلة قتل بُنيت على مدى ثلاثين عاماً بنحو 70 في المئة من ميزانية الدولة على حساب الخدمات الأساسية، من صحة، وتعليم، ومياه، وسكن.

حجم الأموال المهذرة بلغ 18 مليار دولار، وعجزت حكومة البشير عن خلق سياسات بديلة وسط تراجع مربع لقطاعات الإنتاج، وتوقف بعضها بالكامل، وارتفاع مستوى التضخم الذي قارب الـ 70 في المئة بعد النصف الأول من العام 2018، وفقدان العملة المحلية قيمتها.

المهنيون والنساء يتقدمون الصفوف

مع السلمية التي شهد عليها كل العالم، كانت السمة البارزة في الاحتجاجات أنها الأوسع نطاقاً جغرافياً، إذ لم تُرصد منطقة لم يخرج مواطنوها في التظاهرات، أو على الأقل عبروا عن رغبتهم في التغيير، ومثلت الطبقة الوسطى وفوق الوسطى القوى الفعلية لهذه الاحتجاجات، وكان المهنيون والمهنيات بمختلف قطاعاتهم (أطباء، مهندسون، صحفيون، محامون، صيادلة وغيرهم) هم القوى الفاعلة في الشارع، تنظيمياً وقيادة وقوى جماهيرية. وكانت هذه النقطة تمثل مصدر قلق للحكومة إذ أن الذين يخرجون إلى الشارع ليسوا فقراء، وهم يتبعون سياسة "النفس الطويل" عطفاً على البسالة أمام الرصاص بشكل لم يحظ بتفسير حتى الآن. ومن المسائل التي كانت تمثل معضلة حقيقية أمام الحكومة، أن الفتيات والنساء شكلن الدور الأبرز، إذ تحفظ الأجهزة الأمنية والعسكرية في التعامل العنيف معهن، قبل أن يتساوى الجميع أمام آلة القمع بعد بلوغ الاحتجاجات ذروتها، نالت النساء نصيباً وافراً من الشعارات والمواكب ذات الطبيعة المطالبة المحددة، وكان كثيراً ما تخرج مواكب وتظاهرات من العنصر النسائي الخالص، وحينما أدركت الأجهزة الأمنية أن تقدم النساء للصفوف الأمامية يصعب معه التعامل الميداني قررت اتباع أقدر الأساليب، فتعرضت الكثير من الفتيات والنساء إلى تحرش منظم خلال عمليات الاعتقال والملاحقة، فيما يبدو أنه كان أحد الأسلحة التي قررت الأجهزة الأمنية عبرها الحد من مشاركة النساء.

لم تكن هناك نسبة مؤكدة لحجم مشاركة النساء في الاحتجاجات والثورة، لكن قُدرت ما بين الثلث إلى النصف، وتلتفت كل القوى الفاعلة في الثورة في جسمي "تجمع المهنيين" و"لجان المقاومة" وهي لجان تشكلت داخل الأحياء، ولعبت الدور الأبرز في قيادة المواكب واستمراريتها والاحتفاظ بجذوة الثورة حتى اللحظة، إذ لا ينتمي الكثير من شباب وشابات لجان مقاومة الأحياء إلى أجسام نقابية ولا قوى حزبية، وهو الأمر الذي جعلها عرضة للاستقطاب والاستمالة من كل جهة. ولأن ليس لها كبيراً إلا الثورة فالجميع يهابها ويحاول كسب رضاها من جهة، ويجتهد في استقطابها من جهة أخرى، وعلى أقل تقدير فإن النتيجة المطلوبة هو تحييدها.

رفعت "ثورة ديسمبر" شعارات عديدة، خاطبت جميعها حاجة السودانيين في كل البقاع إلى التغيير الجذري، شعار "حرية، سلام وعدالة" كان الشعار الرئيسي وإن كان لا يحتاج إلى تفصيل، إلا أن القضايا المطالبية المتراكمة عند السودانيين فرضت تنوعاً كبيراً في الشعارات والهتافات والمطالب، أبرزها قضايا الحرب والسلام، العنصرية، ووجد ضحايا الحرب والتعذيب في معتقلات النظام خطأً من الخصوصية، وبالضرورة فإن الحقوق الاقتصادية كانت حاضرة بالقوة ذاتها التي فجرت الثورة.

الشباب هم الأغلبية الساحقة في الشارع، ولذا كانت مواقع التواصل الاجتماعي هي إعلام الثورة. يكفي مبلغ زهيد لخدمات الإنترنت، وهاتف ذكي، وبعض التشبيك بين المجموعات المحلية، "لجان المقاومة"، التي نشأت مع احتجاجات أيلول / سبتمبر 2013. كانت هذه البساطة هي سلاح الثورة الذي انتصر أمام آلة قتل بنيت على مدى ثلاثين عاماً بنحو 70 في المئة من ميزانية الدولة.

قاد الثنائي، "لجان المقاومة" و"تجمع المهنيين" الثورة إلى نهايتها، وكانت الأحزاب السياسية مشاركة بدرجات متفاوتة لكنها لم تكن الفاعل الرئيسي، وإن كانت عضوية "تجمع المهنيين" هم شباب الأحزاب أصلاً، إلا أنهم أدركوا أهمية الواجهة المستقلة وضرورة الحفاظ عليها، على أقل درجة من تغول الأحزاب. لكن يبدو أن الأمر عسيرٌ في الواقع، إذ تصاعدت الخلافات داخل تجمع المهنيين ما أدى إلى انقسامه إلى كتلتين، واحدة تدعم الحكومة، وأخرى تميل إلى العمل سوياً مع لجان المقاومة في التصعيد المستمر والضغط على الحكومة لإنجاز مطالب الثورة، رافعة شعار تصحيح مسار الثورة.

كثيراً ما تخرج مواكب وتظاهرات من العنصر النسائي الخالص. وتتحفظ الأجهزة الأمنية والعسكرية في التعامل العنيف مع النساء، قبل أن يتساوى الجميع أمام آلة القمع بعد بلوغ الاحتجاجات ذروتها. وحينما أدركت الأجهزة الأمنية أن تقدم النساء للصفوف الأمامية يصعب التعامل الميداني قررت اتباع أقذر الأساليب.. وقدرت مشاركة النساء ما بين الثلث إلى النصف من المتظاهرين.

وعلى الرغم من أن المنتظر من تجمع المهنيين الانصراف إلى معركة بناء النقابات التي خربتها سنوات حكم البشير، إلا أنه انخرط في أتون صراعات القوى التقليدية، وهذا يعود لطبيعة تركيبة التجمع المشكّلة أساساً من شباب منتمين إلى أحزاب سياسية هي في الأصل عضو في التحالف الحاكم ("الحرية والتغيير"). وتتنافس الأحزاب في السيطرة على التجمع وتحديد وجهته وفقاً للمطلوب وللأجندات الحزبية. غير أن التجمع نفسه تراجع شعبيته بعد إنجاز سقوط النظام وتشكيل الحكومة الانتقالية، فيما صعدت إلى المشهد منظمات المجتمع المدني التي يسيطر أعضاؤها على مكتب رئيس الوزراء، عبد الله حمدوك.

ويتعرض مكتب رئيس الوزراء إلى انتقادات حادة من قبل بعض مكونات التحالف الحاكم الذي يعتبر أن المنظمات ذات الارتباطات المباشرة بالمجتمع الدولي وسياساته أحكمت قبضتها على مكتب رئيس الوزراء، وأنه بات يعمل معزلاً عن حاضنته السياسية.

الأحزاب في امتحان العمل الحقيقي بعد الثورة

منذ سقوط البشير تنسّم السودانيون للحرية، لم يُرصد لأي حزب نشاطٌ سياسي جماهيري على الرغم من الحريات السياسية اللامحدودة التي وفرتها الثورة. ولا ترغب الأحزاب في نقاش قضية الانتخابات، ولا يظهر عليها أقل اهتمام بالعملية الانتخابية حتى على مستوى المؤتمرات العامة للأحزاب التي تُنتخب فيها قياداتٌ جديدة، وتكتفي وهي الحاضنة السياسية للحكومة، ببيانات المطالبة أو المباركة أو الرفض. وتتشكل هذه الحاضنة من أحزاب، أبرزها "الأمّة القومي" ذو أساس طائفي، و"التجمع الاتحادي" وهو مجموعة شباب ضاقت بهم أطر "الحزب الاتحادي" وهو حزب وسطي، والأحزاب اليسارية: الحزب الشيوعي، حزب البعث، المؤتمر السوداني. وقد كشفت فترة ما بعد "ثورة ديسمبر" الحاجة الشديدة لثورة داخل الأحزاب مُمكنها من مواكبة التغيير. هذه الأحزاب تعرضت لعملية تجريف واسعة خلال سنوات البشير أضعفتها عن دورها وفعاليتها، إلا أن الواقع الآن يوضح بجلاء أن الأزمة تكمن في العقلية المتحكمة في هذه الأحزاب، والتي ترفض على الدوام أصوات التغيير. ومن المهم الإشارة إلى تعدد الواجهات القبلية والجهوية طوال سنوات الحكومة السابقة، ما يفسره البعض بأنه تعبير صارخ عن غياب الأحزاب عن العمل السياسي القائم على البرامج والخطط الواضحة.

لجان المقاومة" تشكلت داخل الأحياء، ولعبت الدور الأبرز في قيادة المواكب واستمراريتها والاحتفاظ بجذوة الثورة حتى اللحظة. لا ينتمي الكثير من شباب وشابات لجان مقاومة الأحياء إلى أجسام نقابية ولا قوى حزبية، وهو الأمر الذي جعلها عرضة لمحاولات الاستقطاب من كل جهة. ولأن ليس لها كبيرٌ إلا الثورة، فالجميع يهابها.

ويعتقد الشفيق خضر، وهو شيوعي قاده الجهر بالإصلاح إلى خارج الحزب مفصلاً، أن عجز الأحزاب هو واحد من أسباب "الحلقة الشريرة"، التي يفسرها بمتوالية "ثورة، انقلاب، ثورة، انقلاب". وهذا العجز لا يعني أن هذه الأحزاب انتهت، لكنها غير قادرة على الإجابة على الأسئلة الرئيسية المطروحة منذ استقلال السودان في 1956. وأبرز هذه الأسئلة في نظره، شكل الدولة وشكل الحكم، توزيع الموارد وهوية الدولة.

عجزت الأحزاب عن التجديد: تجديد الخطاب وتجديد القيادة، بينما تطورت جماهير هذه الأحزاب مع الثورة التكنولوجية الهائلة، فلم يعد الجمهور ينتظر الزعيم ليخبره ماذا يجري حوله. لعبت الأحزاب دوراً في التغيير، لكن ليس لدرجة يمكنها الإطاحة بالنظام، فقفزت الجماهير فوق القيادة وأنجزت التغيير.

عطفاً على ذلك، فإن الأحزاب عجزت عن التجديد: تجديد الخطاب وتجديد القيادة، بينما تطورت جماهير هذه الأحزاب مع الثورة التكنولوجية الهائلة، فلم يعد الجمهور ينتظر الزعيم ليخبره ماذا يجري حوله، وهذا ليس بعيداً عن "صراع المجادلة". الأحزاب لعبت دوراً في التغيير، لكن ليس لتلك الدرجة التي يمكنها الإطاحة بالنظام، والحقيقة أن الجماهير قفزت فوق القيادة وأنجزت التغيير. ويرفض الشفيق الأصوات التي تناادي بتحول "لجان المقاومة" أو "تجمع المهنيين" إلى أحزاب سياسية.

ومنذ وقت باكر، كانت المبادرات الشبابية تحصد جماهيرية وثقة الشارع، وتعرّي القوى التقليدية وتبين عجزها.

ويُذكر أن مبادرة "شارع الحوادث" التي حققت نجاحات مبهره في العمل الإنساني الطوعي، بجمع التبرعات لتوفير الدواء للمرضى المحتاجين، أو إطلاق نداءات التبرع بالدم، ومبادرة "نفير" التي نفذت مشاريع طوعية لإغاثة المتضررين من السيول والفيضانات، ومبادرات "صدقات" و "مجددون"، وإن كانت السلطات الأمنية في الوقت السابق تنظر إليها باعتبارها واجهات عمل تنظيمي للحزب الشيوعي، إلا أن لا أحداً ينكر ما قامت به، وأنها تفوقت على الحكومة والمعارضة في العمل الجماهيري، وقد بذرت هذه المبادرات سيادة الشباب على مسرح العمل العام.

التصعيد مستمر!

بعد عام على تشكيل الحكومة الانتقالية، لا تزال لجان المقاومة مستمرة في التصعيد الثوري، تخرج في مواكب للتذكير بأهداف الثورة، وتذكر بشهادتها كلما استشعرت هبوطاً ناعماً. وقد حاولت بعض الأطراف داخل الحكومة إيصال لجان المقاومة بعض المهام التنفيذية مثل مراقبة توزيع الدقيق أو ضبط الوقود المهرب وغيره من مهام السلطات المحلية، وجرت احتكاكات بينها والشارع، الأمر الذي وضعها أمام مسؤولية ليست مسؤوليتها. ويعتقد بعض القلقين على مصير لجان المقاومة أن هذه خطة خبيثة لإفراغ اللجان من دورها الثوري، وغمسها في يوميات العمل التنفيذي بلا أساس قانوني، إذ ليس من مهامها العمل التنفيذي بل حراسة الثورة، وأن تكون برلمان الشارع.

مباشرة في أعقاب التوقيع على وثائق الفترة الانتقالية، طفت إلى السطح خلافات التحالف الحاكم ("الحرية والتغيير") الذي يضم الأحزاب السياسية الرئيسية في السودان، وبعض الحركات المسلحة، علاوة على تجمع المهنيين، وقوى المجتمع المدني. تبدت الصراعات على نحو غير مسبوق بين هذه المكونات ذات التوجهات والارتباطات المختلفة، وطفا التنافس على حصد وظائف الدولة وتقاسم حصصها، وتحولت مواقع التواصل الاجتماعي إلى ساحات عراك مستمر بين منتسبي الأحزاب السياسية المكونة للتحالف الحاكم، وصعد خطاب شبابي يرفض وجود الأحزاب، ومشاركتها في الحكومة سياسياً أو تنفيذياً.

تصاعدت الخلافات داخل تجمع المهنيين ما أدى إلى انقسامه إلى كتلتين، واحدة تدعم الحكومة، وأخرى تميل إلى العمل سويماً مع لجان المقاومة في التصعيد المستمر والضغط على الحكومة لإنجاز مطالب الثورة، رافعة شعار "تصحيح مسار الثورة".

بعد عام من توقيع الوثيقة الدستورية، يستفيق الشارع السوداني على أن ما اتفقت عليه القوى السياسية طوال السنوات الماضية هو فقط إسقاط النظام. غاب برنامج الحكم، وغابت الخطة الاقتصادية الواضحة، وغابت الرؤية لعملية السلام ووقف الحرب، وانغمست الحكومة بشكل كامل في العمل اليومي. جدير بالإشارة أن طبيعة التغيير التي تمت بين قوى مدنية مختلفة الأهداف والتوجهات، وبعض العسكريين فرضت ارتفاع متاريس وظهور عقبات عاتية تحول الآن، فيما يبدو، دون إحداث تغيير حقيقي، أو على أقل تقدير تحقيق الحد الأدنى من مطالب الثورة الملحة، والتي تفجرت بالأساس لأسباب لا تزال قائمة بل تتعمق يوماً بعد يوم.

فقد واصلت "حكومة الثورة" في تجريب المجرب، في تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي والتي بدأها الرئيس المخلوع، وكانت السبب المباشر والرئيسي في الانتفاضة ضد نظامه، علاوة على أنها أثبتت عدم جدواها. ويجري الآن الرفع التدريجي لأسعار المحروقات، فيما لا يزال ما قيمته 82 في المئة من المال العام خارج ولاية وزارة المالية التي تسيطر فقط على 18 في المئة منه وفقاً لحديث رئيس الوزراء مؤخراً. ولا يبدو أن هناك حزب أو كيان قدّم

برنامجاً اقتصادياً بديلاً لسياسات صندوق النقد الدولي، باستثناء الحزب الشيوعي، ولكنه يكتفي بالتنديد والرفض المستمر، ولم يُعلن حتى الآن عن خطة أو برنامج اقتصادي واضح الملامح بالنسبة للحكومة الانتقالية. ويتلاءم رئيس الوزراء مع حاضنته السياسية في غياب الرؤية والبرنامج. وفيما يتعلق بملف العدالة، فلا يزال رموز النظام السابق في السجون بلا محاكمات باستثناء جلسات محدودة بدأت بشأن بلاغ انقلاب 1989، ولا يزال ضحايا الحرب في دارفور يطالبون بتسليم المخلوع إلى المحكمة الجنائية الدولية!

هذا الوضع الذي يفرض سؤال "لماذا تُرنا" يُفسّر باتجاهين: طبيعة الوثيقة الدستورية التي تم التوقيع عليها قادت إلى شريكين في الحكم، شريك عسكري لديه امتيازات واسعة يريد الحفاظ عليها عبر آلية السلطة الجديدة، إضافة لما يبدو أنها التزامات تجاه النظام السابق بعدم المساس برموزه ومصالحهم، وشريك مدني منقسم على نفسه ما بين "التغيير الجذري" و"التغيير الشكلي".

بذرت المبادرات سيادة الشباب على مسرح العمل العام: مبادرة "شارع الحوادث" حققت نجاحات مبهرة في العمل الإنساني الطوعي، بجمع التبرعات لتوفير الدواء للمرضى المحتاجين، أو إطلاق نداءات التبرع بالدم، ومبادرة "نُفير" التي نفذت مشاريع طوعية لإغاثة المتضررين من السيول والفيضانات، ومبادرات "صدقات" و "مجددون"...

الحقيقة الماثلة هي أن إسقاط النظام هو الخطوة الأسهل في طريق التغيير الطويل الذي يحتاج إلى برنامج وخطط ورؤى واضحة لا لبس فيها، وهذا لن يتأتى إلا بوجود أحزاب وكيانات قادرة على استيعاب ما جرى.

يفرض الوضع سؤال "لماذا تُرنا"، الذي يُفسّر باتجاهين: طبيعة الوثيقة الدستورية التي تم التوقيع عليها قادت إلى شريكين في الحكم، شريك عسكري لديه امتيازات واسعة يريد الحفاظ عليها عبر آلية السلطة الجديدة، إضافة لما يبدو أنها التزامات تجاه النظام السابق بعدم المساس برموزه ومصالحهم، وشريك مدني منقسم على نفسه ما بين "التغيير الجذري" و"التغيير الشكلي".

ومع كل تعثر وخيبة، يحلو للثوريين في مواقع التواصل الاجتماعي الاستشهاد بمقولة أحد أيقونات الثورة الذي حصده آلة القمع في محيط اعتصام القيادة العامة، الشهيد كشة الذي كان يرفع لافتة مكتوب عليها "نخشي على ثورتنا من النُخب".





تصوير: حسن مزين/الجزائر.

السلطة الجزائرية في مواجهة حراك 2019-2020

عمر بن درة

خبير اقتصادي من الجزائر، عضو في Watch Algeria

لم يستطع النظام المتمرس جيداً بإدارة أحداث شغب محلية تندلع باستمرار هنا وهناك لكل الأسباب الممكنة منذ عشرات السنوات - مراوفاً بين القمع وشراء ذمم "قادة" مزعومين - أن يستعيد التحكم في الزمن السياسي.

”إن صراع الإنسان مع السلطة إنما هو صراع الذاكرة ضد النسيان“.

كتاب الضحك والنسيان، ميلان كونديرا.

حتى اللحظة الأخيرة، لم يتوقع النظام الجزائري - معتقداً أنه بمنأى عن أي حركة معارضة منظمّة - الزحف الاحتجاجي لحراك يوم جمعة 22 شباط/فبراير 2019 المصرية. كان أصحاب القرار في قيادة الأجهزة السياسية-البوليسية متيقنين من سيطرتهم الكلية على المجتمع. مثلهم مثل غالبية المراقبين السياسيين، كان الجنرالات يعتقدون أن الشعب الجزائري خانع وخاضع إلى حد كبير.

قبل بضعة أسابيع من إعلان ترشح عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية خامسة، في 10 شباط/فبراير 2019، أعلن أحمد أويحيى - أحد وجوه النظام المكروهة، والذي يقبع اليوم في السجن بتهمة الفساد - بعجرفته المعتادة، السيطرة البوليسية على الفضاء العام (1). وفعلاً، كان التنظيم السياسي الذي ولد من رحم انقلاب 1992 يبدو مسيطراً على الوضع أكثر من أي وقت سابق. فلقد أثبتت نجاحتها التغطية المزدوجة - المجالية والمؤسسية - للبلاد بشبكات الشرطة السياسية. وكان مستوى الطمأنينة في الأوساط الحاكمة عالياً لدرجة الاعتقاد بأن إعادة انتخاب رجل مريض للغاية، ويبلغ من العمر 82 سنة - كان أصلاً عاجزاً في 2014 عن مخاطبة الناس مباشرة، ناهيك عن قيادة حملة انتخابية - هي مجرد إجراء شكلي.

الحراك يصيب "القبة" بالذهول

باغت إذاً اقتحام ملايين المتظاهرين الشوارع في كل المدن ذات جمعة - 22 شباط/فبراير 2020 - النظام بشكل كامل. اعتبر المواطنون أن الإعلان عن عهدة خامسة للرئيس بوتفليقة، المُنصّب في 1999 من قبل التكتل العسكري الذي يحكم البلاد إهانته لهم. بلا شك، شكل هذا الأمر العنصر القادح الذي حفز استياء عاماً، كان ظاهراً بشدة حتى قبل ذلك الحين. وفي حقيقة الأمر، وبكل تأكيد، لم يكن هذا التسونامي البشري للجمعة الافتتاحية عاصفة مفاجئة في سماء صيفية صافية. فلقد كان الرأي العام، الساخط للغاية على استعراض النهب، الذي تنغمس فيه طبقة رجال العصابات المتغربين حاكمي البلاد، يحتج منذ مدة طويلة على تدهور ظروف معيشتهم، التي تبقى ظاهرة ”الحرقة“ (2) مؤشراً مأساوياً عليه. دُعي إذاً الجزائريون، الغاضبون والمهانون، لكنهم بكل تأكيد غير المذعنين، إلى المشاركة - وسط ذهولهم واحتقارهم - في ملهامة مأساوية يؤديها طاقم سياسي مصطنع وتابع ومبتذل، تدنّى إلى درجة التجوال بشكل عبثي تماماً، بصور رئيس لا يحكم حتى يظهر، في حملة انتخابية سوريالية.

لم يسبق أن تمظهر غضب المواطنين الصامت، لكن المحسوس تماماً منذ سنوات، بهذا الشكل العلني والمتحد وغير العنيف. حجم المظاهرات، واتساع نطاقها على كامل تراب البلاد كان مفاجئاً بقدر سلمية الاحتجاج. التعبئة الجماهيرية، وغياب أي شعار ”هدّام“ (المقصود هنا إسلامي!) والحضور الحاشد للنساء والجو المرح والهادئ للمظاهرات، كلها أمور ساهمت في تعزيز الطابع غير المسبوق بالمرّة للحدث. المواكب الضخمة، المختلطة جداً، والملونة، للمتظاهرين المسترخين لا تشبه أي سابقة في سجل التعبيرات السياسية الوطنية بعد الاستقلال. السابقة الوحيدة التي يمكن مقارنتها شكلياً بالحراك، هي المظاهرات المطالبة بالاستقلال في 11 كانون الأول/ديسمبر 1960. لم يستطع النظام المتمرس جيداً بإدارة أحداث شغب محلية تندلع باستمرار هنا وهناك لكل الأسباب الممكنة منذ عشرات السنوات - مراوحاً بين القمع وشراء ذمم ”قادة“ مزعومين - أن يستعيد التحكم في الزمن السياسي.

من المؤكد أن أعضاء "القبة" (3) تفاجؤوا بهذه الظاهرة. وكردة فعل قاموا بنشر منظومة هائلة من قوات شرطة مكافحة الشغب، وسعوا من حين لآخر خلال أول أيام جمعة من الاحتجاج إلى استفزاز المتظاهرين عبر أعمال قمعية أوقعت ضحايا (4). لكن سرعان ما أدرك الجنرالات الحاكمون استحالة التعويل على القمع. فلقد كانت ذكرى الحرب المروعة ضد المدنيين في سنوات 1990 حاضرة في كل الأذهان. حتى أكثر الجنرالات إصراراً وقسوة لم يفكروا إلا بتحفظ في استعمال للقوة مجهول العواقب. اتساع التعبئة، وطابعها غير العنيف تحت أنظار العالم بأسره (وهذا ليس أقل الأسباب أهمية)، وحقيقة أن الفرق الأمنية غير مضمونة، ساهم في منع القفز في المجهول الدموي.

سرعان ما تبين أن قمة النظام، المحشورة في الزاوية بلا وكلاء في المجتمع، والمنهكة أصلاً بخلافات عميقة بين الأقطاب الثلاثة للسلطة الحقيقية (قادة الشرطة العسكرية، وقادة الجيش، والمحيطين برئيس الدولة من أقاربه ورجال أعمال فاسدين) غير قادرة على الحفاظ على حد أدنى من الإجماع، وعلى أجندتها الانتخابية.

هيئة أركان الجيش تنتصر في حرب القمة

بعد سلسلة قصيرة من التأجيلات، تميزت خاصة بالاقتراح غير المنطقي بتأجيل الانتخابات لمدة سنة، "الوقت اللازم لتحضير انتقال ديمقراطي"، استرجع الجيش زمام المبادرة، وعزل عبد العزيز بوتفليقة، بكل بساطة ودون سابق إنذار، وذلك في 2 نيسان/أبريل 2019. استغل قادة "الجيش الوطني"، المتظاهرين واعتبروا انهم يصغون لصوت الشعب، والحراك - الذي يشنون عليه في العلن، ويشوهونه في حلقاتهم الداخلية - للبقاء في السلطة وتصفية حسابات قديمة، عبر تأكيد سطوتهم على مجمل أجهزة الدولة.

افتتحت استقالة / إقالة الرئيس حينها، والتي تبنها علناً رئيس هيئة أركان الجيش الجنرال قايد صالح مرحلة من تصفيات الحسابات بين جماعات المصالح ("الجماعات" في اللغة المتداولة) التي تتقاسم السلطة (5). تتشكل هذه الجماعات التي يقودها الجنرالات الأكثر نفوذاً، من موظفين ساميين، ورجال أعمال جشعين (الأوليغارشيين) لهم صلة مباشرة بالريع النفطي والغازي. تعول الجزائر على صادرات مواردها الأحفورية كمصدر أساسي للعملة الصعبة والجباية. وإذا ما كانت مختلف جماعات المصالح تتعايش بدون مشاكل خلال فترات الأسعار المرتفعة للمحروقات، فإنها عادة ما تدخل في صراعات خلال فترات تقلص الريع وتناقص نصيبها منه. وهذا ما حدث مثلاً في أواسط سنوات 1980، وأفضى إلى أحداث تشرين الأول/أكتوبر 1988.

كانت مختلف جماعات المصالح تتعايش بدون مشاكل خلال فترات الأسعار المرتفعة للمحروقات، إلا إنها عادة ما تدخل في صراعات خلال فترات تقلص الريع وتناقص نصيبها منه. وهذا ما حدث مثلاً في أواسط سنوات 1980، وأفضى إلى أحداث تشرين الأول/أكتوبر

1988.

خلال فترة حكم بوتفليقة، ظهرت إلى العلن الخلافات بين مجموعات في قمة السلطة نتيجة التنافس منذ 2010 على الشركة البترولية العمومية "سوناطراك" وبعض فروعها. تتجزأ "القبة" إلى ثلاثة أقطاب بمصالح متباينة: قطب الرئاسة بقيادة السعيد بوتفليقة أخ الرئيس والسيد الفعلي لقصر المرادية (6) منذ تدهور صحة الرئيس، وقطب دائرة الاستعلام والأمن متجسداً في الجنرال محمد مدين، المعروف باسم "توفيق" (7)، وفي الخلفية - متخذاً تدريجياً

وضعية الحكم - القطب العسكري الملتف حول قائد هيئة أركان الجيش مطلق النفوذ، الفريق أحمد قايد صالح. تحولت الخلافات بين القطبين الأولين إلى حرب مواقع في الأشهر التي تلت تهاوي أسعار البترول في 2014. منذ 2015، تمكنت هيئة أركان الجيش، بالاتفاق مع رئاسة الجمهورية من إقالة الجنرال "توفيق". سارت صفقة التعايش بين مجموعتي رئاسة الجمهورية، وهيئة أركان الجيش بشكل مرضٍ للطرفين إلى أن ظهر الحراك فانهارت بسرعة. منذ عزل الرئيس بوتفليقة، شرعت هيئة الأركان في تفكيك شبكة السياسيين - رجال الأعمال الفاسدين (وتفرعاتها العسكرية والبوليسية) المتشكلة حول سعيد بوتفليقة، وإقصاء حاشية الجنرال "توفيق" في أجهزة الاستخبارات والإدارة والأعمال. ذريعة التطهير معروفة، وتظهر العلاقات المحرمة بين المجموعات في قمة السلطة. ويبدو أن سعيد بوتفليقة وتوفيق مدين اللذين تخاصما لمدة طويلة، قد حاولا التقارب بهدف التصدي لمناورات أركان الجيش، وفرض حل سياسي يتطابق مع مصالحهم.

ألقي القبض على رأسي المجموعتين، والبعض من وكلائهم يوم 5 أيار/ مايو 2019، وتمت محاكمتهم وإصدار أحكام سجن ثقيلة بحقهم (8) في شهر أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها. وأيدت محكمة الاستئناف، في شباط/فبراير 2020، قرارات المحكمة الابتدائية.

الحراك يعري النظام

من بين الآثار المباشرة للحراك، والملموسة أكثر، نجد الإثبات غير القابل للدحض لسيطرة قيادات "الجيش الوطني الشعبي" - المؤسسة الأقوى في البلاد بحكم الأمر الواقع - على الدولة. إثر عزل عبد العزيز بوتفليقة، انتقلت الرئاسة مؤقتاً إلى عبد القادر بن صالح، وهو شخصية باهتة بشدة، ويترأس مجلس الأمة، المؤسسة التي تماثل البرلمان في صورتها، وتمثل نهاية المشوار للموالين للنظام المجتهدين.

في البداية، كان يراد من تكليف رئيس بالوكالة، بداية من 2 نيسان/أبريل 2019، تغطية الفترة المتبقية من عهدة رئيس الجمهورية المعزول، وتنظيم انتخابات رئاسية في نهاية المدة الانتقالية. يظهر هذا التدبير بوضوح واحدة من الواجبات التي يحصر النظام على القيام بها، وتتمثل في إظهار احترام صارم لشكليات قانونية مفرغة من أي معنى. الهدف من هذا المراعاة الزائفة للنص الحرفي للدستور هو تقديم إثبات للشركاء، الأجانب أساساً، على أن المنظومة تتأسس وتعمل حسب قواعد القانون...

منذ 2015، تمكنت هيئة أركان الجيش بالاتفاق مع رئاسة الجمهورية من إقالة الجنرال "توفيق". سارت صفقة التعايش بين مجموعتي رئاسة الجمهورية وهيئة أركان الجيش بشكل مرضٍ للطرفين إلى أن ظهر الحراك فانهارت بسرعة.

تخلصت البيروقراطية العسكرية - البوليسية من بعض وجوهها الأكثر فساداً، لكن انعدام كفاءتها بقي على حاله. أكد النظام العاجز عن تحديد موعد أن الانتخابات الرئاسية، التي كان يفترض تنظيمها في نيسان/ أبريل ثم تموز/ يوليو، تم تأجيلها لكانون الأول/ديسمبر 2019، مع تمديد مهمة الرئيس الانتقالي لبضعة أشهر، في خرق صريح للدستور الذي التزم قائد هيئة أركان الجيش باحترامه بحذافيره. لكن العهد الذي أُعطي، والإعلانات الرسمية والوعود لا تلتزم إلا الذين - وهم نادرون جداً- يمنحون مصداقية لمنظومة ورجال غير قادرين على التمسك بقواعد ضبطها بأنفسهم.

بعد كنس منافسيها، أصبحت هيئة أركان الجيش تحتكر "القبة". تم إخضاع الشرطة السياسية، التي تشهد إعادة هيكلة مستمرة منذ إعفاء الجنرال "توفيق" الذي قادها طيلة 25 عاماً دون أن يزحزحه أحد، وتفكيك شبكات الموالين في المحيط الرئاسي. وأحيل الجنرالات وكبار الضباط الذين يشتهر في انتمائهم إلى الشبكتين على التقاعد، أو سجنوا، أو فروا إلى الخارج (بعضهم حاملاً معه معلومات حساسة).

ضربت حملة التطهير، التي أطلقتها هيئة الأركان، قيادات عليا في النظام، رؤساء حكومات ووزراء، وأيضاً رجال أعمال من أصحاب الثروات العملاقة، التي جمعوها تحت حماية قادة جماعات مصالح في طور الانهيار حالياً. المحاكمات السريعة والمقتضبة التي نتالت بنسق متواصل، تمكننا على الأقل من أخذ فكرة عن جسامة الاختلاس والنهب عبر كشف أجزاء من طريقة العمل المافيوزية للمنظومة.

بعدما تبين لهم رفض الحراك الكلي لأجندتهم، جرب جنرالات هيئة الأركان مقاربات مختلفة لإعادة بناء قاعدتهم - عبر تجديدها إلى حد ما- وإقناع الناس بصدق إرادتهم في التغيير. بعد مدة قصيرة من تسمية الرئيس المؤقت، كلف تباعاً وزراء سابقون - كانوا في الظل خلال فترة حكم بوتفليقة - بإدارة منتديات حوار وندوات وطنية (9). كما تمت إعادة إحياء المجتمع المدني المصطنع والمدعوم مالياً - وهو صنعة البوليس السياسي - في سعي لإعطاء أهمية لنقاش خارج السياق، وبعيد عن الوقائع السياسية ودينامية الحركة الشعبية. لكن هذه المناورات لم تصمد طويلاً، وتم التخلي عنها في نهاية الأمر، مما جعل النظام يغير وجهته، ويركز على انتخابات 12 كانون الأول/ديسمبر 2019 الرئاسية.

الهدف من حملة التطهير العلاجية هذه، هو إقناع الجميع بأن النظام بصدد إعادة تأهيل نفسه عبر القضاء على فروع الأكثر تعقلاً. بينما لا توجد بالنسبة للمتظاهرين جماعات مصالح جيدة، وأخرى سيئة في قمة السلطة، فكل الحاكمين العسكريين ينتمون إلى "العصابة" نفسها... هناك "جماعة" واحدة تستحوذ على السلطة: جماعة القيادات العسكرية.

ثأر الجنرال أحمد قايد صالح

خلال الفترة نفسها، وبوتيرة خطاب واحد في الأسبوع على الأقل خلال زيارته التفقدية عبر أرجاء البلاد (مما استنزف صحته حسب الرواية المرخصة) كان أحمد قايد صالح، قائد أركان الجيش الوطني الشعبي، والوحيد المرخص له بالتحدث باسم النظام، المحرك الفعلي للحياة السياسية. إلى حين وفاته - التي تسببت فيها أزمة قلبية حسب الرواية الرسمية- حاول الجنرال العجوز (79 سنة)، بين اللعنات والتهديدات واللفظ الخادع، إنهاء الحراك مع مواصلة اقتصاصه من كل الذين عارضوه في الجيش أو الأجهزة الاستخباراتية.

وكان أحمد قايد صالح يعتقد أن الحراك هو قبل كل شيء نتاج لمخططات لزعة الاستقرار، تنسقها أجهزة الشرطة السياسية التي بقيت وفية للجنرال "توفيق" مدين، خصمه المهزوم. وكان أيضاً مقتنعاً بأن هذه الشبكات، خاصة في منطقة القبائل، هي المدبر الفعلي للانتفاضة الشعبية. بناءً على هذه القناعة، وللعب على انقسامات لغوية مبالغ في تقدير أهميتها، تقرر التضييق على الحراك بإجراء قمعي (واستفزازي) في حزيران/يونيو 2019. وتترجم هذا المنعرج

الأمني أساساً عبر منع رفع الراية الأمازيغية خلال المظاهرات، وهي الحجة التي استخدمت لتبرير أولى الاعتقالات في صفوف ناشطين من الحراك.

وفقاً للمحيطين بقائد أركان الجيش، فإن الشعارات المنددة به وبتواطئه المعروف مع الإمارات العربية المتحدة (10) مصدرها الصندوق الأسود النشيط جداً لما كان يعرف بـ "دائرة الاستعلام والأمن". هذا الهوس والارتياح لدى جنرال الجيش ليس له ما يبرره في الواقع، حتى وإن كان من المحتمل جداً أن أوساطاً قريبة من الرئيس السابق "للمخابرات" قد تكون سعت، بالتوازي مع قطاعات أخرى من الأقلية الحاكمة أو بالاتفاق معها، إلى تجيير وتوظيف الحراك. ذلك أن التخلص من المنظومة، العسكرية والبوليسية برمتها، هو في قلب المطالب الشعبية. الذين يزدرون "العصابة" يعتبرونها كتلة واحدة غير قابلة للتجزئة مهما كانت تناقضاتها الداخلية. ولا يحظى أي وجه من وجوه "القبة" الحاليين أو المخلوطين برضا أغلبية المواطنين، التي تعرف بدقة القادة الحقيقيين لشبكات الفساد والعمولات غير القانونية. وبفضل تناقل شفهي للمعلومات منذ أمد طويل، جرى التفتن للأخبار المضللة التي تبثها الشرطة السياسية، ويمتلك الرأي العام أيضاً معرفة جيدة بالتحالفات الخارجية للسلطة، ويعلم، فيما يتعلق بارتباطات قائد أركان الجيش، الدور السياسي الإقليمي المفوض للإمارات العربية المتحدة (11). لا أحد يجهل أيضاً دور إعادة تدوير رؤوس الأموال الذي تلعبه أبو ظبي، السوق المالي لبلد يتعاون معه "الجيش الوطني الشعبي" - دون أي مبرر عقلائي - في قطاعات جد حساسة (12).

لا أحد يجهل دور إعادة تدوير رؤوس الأموال الذي تلعبه أبو ظبي، السوق المالي لبلد يتعاون معه "الجيش الوطني الشعبي" - دون أي مبرر عقلائي - في قطاعات جد حساسة.

وفي جو ثقيل من المقاطعة، أُجريت في كانون الأول/ديسمبر 2019 الانتخابات الرئاسية، وهي إجراء شكلي غير مقنع مثل كل الانتخابات التي سبقتها، ففاقت نسبة العزوف عن المشاركة 85 في المئة حسب كل الملاحظين. الرئيس "المنتخب" عبد المجيد تبون، الذي يحظى برعاية وحماية قائد أركان الجيش، هو من الكوادر غير البارزين في نظام اضطر كلما أعاد إنتاج نفسه - "عبر عمليات بتر متلاحقة" حسب العبارة الشهيرة لحسين آيت أحمد - إلى البحث عن أعوانه في حوض قديم وناضب، وأكثر رداءة في كل مرة. لكن القبة تبحث عن هذا النمط من الشخصيات تحديداً: منخرط في المنظومة وطبع ومنضبط. أكثر من أي وقت سابق، يظهر قصر المرادية الرئاسي على حقيقته: ثكنة أخرى على خريطة السلطة الحقيقية.

الكوفيد 19، نعمة على النظام

يبدو أن وفاة الجنرال قايد صالح المباغثة، يوم 23 كانون الأول/ديسمبر، شكلت هدنة لعملية تآر هيئة الأركان من شبكات دائرة الاستعلام والأمن. في الواقع أتت وفاة قائد الأركان الحقود جداً في الوقت الملائم لتسهيل إعادة بناء توازنات النظام.

لا يكف الجنرال سعيد شنقرريحة (74 سنة)، الرئيس الجديد لأركان الجيش، الضغينة نفسها تجاه القطب العسكري-البوليسي الآخر، أي المجموعة التي يقودها الرئيس السابق للشرطة السياسية. ويعود هذا الأمر لكون الجنرال شنقرريحة، الذي كان مسؤولاً عن وحدات قوات خاصة في الجيش والشرطة السياسية، عُرفت بدمويتها الشديدة

خلال الحرب ضد المدنيين في سنوات 1990، يعد من ضمن الذين اقترفوا جرائم ضد الإنسانية في تلك الفترة، وهم اليوم مهيمنون على قيادة الجيش والشرطة السياسية، أي السلطة الفعلية (13). بالإضافة إلى هذا، يعلم الرئيس الجديد لأركان الجيش أن الجزائر تتجه نحو منطقة عواصف اقتصادية واجتماعية، وأن النظام في حاجة أكثر من أي وقت مضى لرص صفوفه، وتوحيد نفسه حتى يستطيع المجابهة. في انتظار تحقيق ذلك، تبقى أولوية النظام إنهاء الحراك، والعودة إلى الوضع السابق، مع التخلص من شخصيات عهد بوتفليقة الفاسدة الأكثر تسبباً للحرج.

وسط تكتم شديد، انطلق الجنرال شنقرية - الذي تم تثبيتته في منصبه كرئيس أركان الجيش في تموز/يوليو 2020 في عملية تقارب مع وجوه قريبة من دائرة الاستعلام والأمن المحلولة. إذ تم مثلاً تعيين ضباط متقاعدين مقربين من الجنرال توفيق في مناصب مهمة في مؤسسة رئاسة الجمهورية، في حين تم دون ضجة (14) إطلاق سراح آخرين حوكموا، وصدرت بحقهم أحكام مشينة. وحدهم المنتمون إلى محيط السعيد بوتفليقة ظلوا قريبين على المذبح العقابي للتغيير. ويرجع اختيار هؤلاء كقرايين تطهيرية إلى عدم انتمائهم إلى قلب الجهاز العسكري-البوليسي مما يسمح بالتضحية بهم بسهولة وفي أي وقت، إذا هم غير قادرين على الإزعاج.

تعززت المصالحة الداخلية التي يقودها الجنرال شنقرية - المقتنع بضرورة استعادة القبة لوحدها حتى تواجه الحراك - بخطوات محسوبة (ما زال توفيق يقبع في السجن) بظهور وباء كوفيد-19. هذا الفيروس هبة من السماء بالنسبة للسلطة، التي ظلت في وضعية دفاعية طيلة أكثر من سنة. وما أخفقت فيه كل مناورات أجهزة التأثير النفسي التابعة للمخابرات، أنجزه الفيروس الجديد. قرر الحراك في منتصف آذار/مارس 2020 تعليق المسيرات الأسبوعية.

يحاول النظام استغلال انفتاح نافذة فرص، لاستعادة السيطرة على الوضع السياسي بطريقته المعتادة ما بين القمع والتلاعب. على جبهة الدعاية والتحرير، يتم إضفاء مصداقية على أطروحة "العصر الجديد"، التي ما انفك المكلفون بالإعلام والدعاية يرددونها، وبمشروع جديد لتعديل الدستور. هذا الطقس البيروقراطي ملازم لكل تغيير لرئيس الدولة، والرسالة هي نفسها دائماً: التأكيد على الطابع المدني للنظام، والالتزام بانفتاح ديمقراطي أكبر، وإثبات دور القائد الذي يلعبه رئيس الجمهورية المنصب حديثاً من قبل الجيش الوطني الشعبي. وبالطبع، قليلون جداً من يعتقدون أن هناك أي معنى لهذا البند الشكلي (15). من المعلوم للجميع أن الدستور نص لا قيمة إلزامية له بالنسبة لمنظومة قيادتها الفعلية خارج أطر المؤسسات، ولا تقدم حسابات لأحد ولا تحترم أي قاعدة.

فيروس كوفيد-19- هبة من السماء بالنسبة للسلطة التي ظلت في وضعية دفاعية طيلة أكثر من سنة. وما أخفقت فيه كل مناورات أجهزة التأثير النفسي التابعة للمخابرات أنجزه الفيروس الجديد. قرر الحراك في منتصف آذار/مارس 2020 تعليق المسيرات الأسبوعية.

لا تحظى تصريحات رئيس الدولة، صاحب الظهور الإعلامي المتضارب بصفة ملحوظة، إلا بسخرية المشاهدين. تتناقض السرديات القصيرة والمنمّقة حول "الجمهورية الجديدة" أو "الجزائر الجديدة" التي ينوي تجسيدها والترويج لها مع اشتداد القمع. في الواقع تشكل حملة التضييق والاعتقالات المستعرة التي أطلقتها الأجهزة البوليسية، والتي تراقب شبكات التواصل الاجتماعي عن كثب، التأكيد المفتوح والمتواصل لقائمة النوايا الحسنة، التي يكررها الرئيس في كل ظهور تلفزي له.

يتم منذ عدة أشهر حبس عشرات الناشطين، ويحاكمون وتصدر بحقهم أحكام ثقيلة، فقط لأنهم استعملوا حقهم في التعبير. طيلة التاريخ القاتم للاعتداءات على الحريات التي اقتصرتها الديكتاتورية، وباستثناء قمع "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" في بداية "الحرب القذرة" (عقد التسعينات الفائت)، لم يسبق أن تم الزج بمثل هذا العدد من المواطنين في السجن، لتجرئهم على الخوض في الوضع السياسي للبلاد. ينضم عشرات سجناء الرأي إلى صحافيين ومناضلين سياسيين وراء القضبان، بالإضافة إلى سجناء منسيين منذ أيام الحرب ضد المدنيين في عقد التسعينات. مورست الرقابة على مواقع إخبارية وحجبت (16)، وهددت صحف علناً من قبل السلطة التنفيذية، التي استعادت الممارسات السائدة في حقبة الحزب الواحد البعيدة (17)، لكن دون أن يكون لها المهارة والحنكة نفسيهما.

الجزائر الجديدة: انعدام الكفاءة والتسلط المتجددين

هكذا، ينكص النظام المتصلب، والذي يعيش منذ أمد طويل حالة احتضار يحاول تمديدها مهما كانت الكلفة، إلى الأساليب المترسخة في معدنه السياسي الأصلي. ويبقى التسلط والتعسف لترهيب الشعب هي الحلول الآلية لتنظيم غير قادر على تحمل أقل انفتاح خوفاً من الانهيار. وتتضافر مع كل هذا حملات تشويه وشيطة لفاعلين سياسيين شرفاء محترمين. كما تم حشد أبواق النظام لإنتاج سرديات دعائية رديئة وفجة، تصور بعض الوجوه البارزة في الحراك كعملاء للخارج (18).

تَظهر علناً استعادة أجهزة التأثير النفسي المعتنقة لأساليب توفيق لنفوذها - والتي تمست خلال سنوات "الحرب القذرة" - من خلال عودة خطاب إقصاء وشيطة الإسلام السياسي. تتم فصل مناورات بث الفرقة في صفوف الحراك، بشكل جلي، حول التناقض الزائف بين المعارضات العلمانية والإسلامية.

لكن السياق الذي يتصف بهيمنة الإدارة العشوائية للأزمة الصحية. غياب التنظيم على كل المستويات (فوضى في إدارة المشافي، عدم احترام إجراءات الحجر الصحي...)، يظهر بوضوح التعطل الشامل للإدارة وتهاونها. تؤكد التصريحات الانتصارية للسلطة التنفيذية، حول ما تزعمه من "سيطرتها على الوضع"، فقدانها الصلة بالواقع. استحالة تطبيق الحجر الصحي دون اللجوء إلى طرق تشبه حالة حصار غير معلن - مثل غلق كل المنافذ البرية للعاصمة قبل يوم من عيد الأضحى لتجنب تنقل الناس لذبح الأضاحي - يخبرنا الكثير عن أخلاقيات بيروقراطية خبيثة وقمعية.

كما أن النظام عاجز عن اتخاذ إجراءات بسيطة لمساعدة الفاعلين الاقتصاديين في استئناف - محفوف بالمصاعب - نشاطهم ووصل ما انقطع، أو ضمان دخل أساسي لعشرات آلاف الشغيلة، خاصة الذين يعملون في القطاع غير المهيكّل، ويعانون البطالة منذ بداية انتشار الوباء. تدهورت هذه الوضعية أكثر بسبب التعطل الكامل للإدارات، كما أن شح السيولة الذي يمس القطاع البنكي، هو مظهر عقابي للغاية في بلد لا يوجد فيه أي شكل آخر لتسوية المعاملات. وسط الفوضى والالتباس المقصودين، يشكل التصلب العسكري والخبث الفظ والمتلاعب، بالإضافة إلى احتقار الشعب، القواعد الثابتة للسلطة.

من المعلوم للجميع أن الدستور نصّ لا قيمة إلزامية له بالنسبة لمنظومة قيادتها الفعلية خارج أطر المؤسسات، ولا تقدم حسابات لأحد ولا تحترم أي قاعدة. وفي نهاية مسار الحسابات الخاطئة والإهمال والنهب، ستتحمل الفئات الأكثر هشاشة، التي تعيش أصلاً ظروفاً يرثي لها، تكلفة الأزمة الاقتصادية.

على الرغم من الخطاب الإنكاري الذي تكرر أبواقها كتعويذة، يعلم حكام البلاد الفعليون، أنه يتوجب عليهم مواجهة استحقاقات اقتصادية واجتماعية لا مفر منها. أدى تقلص عائدات المحروقات إلى انخفاض كبير جداً لمستوى احتياطي العملات الصعبة، الذي لم يعد يغطي أكثر من واردات سنة واحدة (مقابل 3 أو 4 سنوات في 2013). ومما يثير القلق أيضاً أن الحاكمين بعدما استنفذوا كل الحلول النقدية الترقيعية لا يمكنهم إلا أن يعاينوا حجم العجز الهائل في الميزانية. وكما هو محتم، يجد النظام نفسه مجرداً من هوامش المناورة المالية، ومن وسائل تخدير الغضب الاجتماعي. وفي نهاية مسار الحسابات الخاطئة والإهمال والنهب، ستتحمل الفئات الأكثر هشاشة، التي تعيش أصلاً ظروفاً يرثي لها، تكلفة الأزمة الاقتصادية. عودة الحركات الهجرية غير النظامية نحو أوروبا، "الحرق"، هو مؤشر فصيح عن التدهور العام. كيف ستكون الأمور غداً، مع نهاية سنة 2021 عندما تصبح العائدات السنوية غير كافية لتغطية فاتورة الواردات الأساسية؟ ما هي المخارج الممكنة للنظام عندما تكون وفرة السلع الحياتية الأساسية وأسعارها، ما بين الندرة والشح، فوق قدرة أصحاب المداخيل المتدنية؟

ديكتاتورية جامدة ومجتمع متحرك

أي معجزات وأي مساعدات من بلدان "صديقة" أو مؤسسات مالية "متفهمة" يمكنها أن تغطي الاختلالات بالغة الخطورة لبلد فيه أكثر من 44 مليون إنسان؟ كما يبين لنا التاريخ، فإن هذه المعونة هي دائماً خطابية ودبلوماسية أكثر مما هي حقيقية وملموسة. ومع ذلك يمكن للنظام أن يراهن على الدعم السياسي لصلاته الخارجية، كما رأينا ذلك في تموز/يوليو 2020 مع الحلقة السخيفة المتمثلة في إرجاع فرنسا لجماعم مقاومين تاريخيين إلى الجزائر (19). طريقة إدارة هذا الحدث ذي الشحنة الرمزية القوية، والذي اختير موعده ليكون هدية اتصالية من الراعي النيوكولونيالي إلى نظام الجزائر، أظهرت خاصة طبيعة علاقة هذا النظام بالعاصمة القديمة (باريس).

وإذا ما كنت الأزمة الصحية قد منحت النظام فسحة من الوقت غير متوقعة، فإنه لم يستغلها أبداً للاستجابة، حتى في الحد الأدنى، لتطلعات الشعب. تسعى السلطة الجزائرية، المتركة بين أيادي كبار قادة الجيش والشرطة أكثر من أي وقت مضى، بكل الوسائل إلى منع عودة الحراك بعد نهاية الأزمة الوبائية. لكن هذا الانبعاث، الذي يشكل وسواساً مربعاً للديكتاتورية راسخ في المجرى الطبيعي لتاريخ البلاد. مكنت الإدارة الكارثية للأزمة الصحية من تقدير مدى عزلة الدولة عبر تغذية السخط والغضب. فقد بلغت الفجوة التي تتسع بين السلطة والمجتمع حدًا لا يمكن معه تصور العودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل 22 شباط / فبراير 2019.

على الرغم من الخطاب الإنكاري، يعلم حكام البلاد الفعليون أنه يتوجب عليهم مواجهة استحقاقات اقتصادية واجتماعية لا مفر منها. أدى تقلص عائدات المحروقات إلى انخفاض كبير جداً لمستوى احتياطي العملات الصعبة، الذي لم يعد يغطي أكثر من سنة واحدة.

تقدم المجتمع الجزائري في العشرية الأخيرة وانفتح بشكل كبير - تحت تأثير العصر الرقمي - على الرهانات المعاصرة. وعزز الحراك هذا النضوج السياسي والثقافي، وأظهره للعالم في تعدديته السلمية والديمقراطية. عقل النظام متأخر بمقدار سنوات ضوئية عن مجتمع يتحول بسرعة، وهو يعطل بشكل منهجي تطلعاته إلى دولة القانون والتنمية.

ما زالت المنظومة المتشكلة حول الجيش والمخابرات، والقاتلة للحريات والناهبة للثروات، غير ممسوسة في تنظيمها، ثابتة على رفضها للقانون وتمسكة بأساليبها. تقود الديكتاتورية العسكرية-البوليسية المتخلفة والمتجمدة، بتسلط فج وانعدام كفاءة نادر، الجزائر نحو فضاءات فوضوية.

وغداً؟

تبدو آفاق ما بعد الحجر الصحي مقلقة بشدة. هل يعوّل النظام المبنثق عن انقلاب 11 كانون الثاني/يناير 1992، والذي طالما خدمته الظروف، على انقلاب اتجاهات الأسواق النفطية، وعودة الأسعار المرتفعة وبعض الرخاء المالي؟ يقوم الاقتصاد السياسي لسلطة ناهبة وعقيمة وعاجزة بشكل جلي عن إصلاح نفسها، بشكل كامل على الربيع - على الرغم من تقلصه الشديد - لضمان ديمومتها عبر شراء داعميها، وتخدير الاحتجاجات الشعبية.

القمع البوليسي، المدعوم بقضاء مذلول، ومناورات التأثير النفسي، هي الأدوات الأخيرة لنظام محاصر ومستنفر. لا حاجة لأن يكون المرء علامة ليقدر الخسائر التي تتسبب فيها هذه الأساليب، والآثار متعددة الأبعاد لوضعية الهروب إلى الأمام في اتجاه الكارثة. من هذا المنظور، يتبين لنا بوضوح أكبر أن السلطة تخوض معركة غايتها إبطاء وتأخير الأمر المحتوم. تعيد السلطة تشكيل نفسها حول أسسها الجوهريّة، وتتحضر لمواجهة عنيفة مع المجتمع. يقدر قادة الجيش، الذين يعدون من بين اللاعبين الأكثر ضراوة خلال الحرب القذرة ضد المدنيين، أن "صعق" (20) الجسم الاجتماعي - بعبارات أخرى بلا شك - هو الثمن اللازم لاستعادة الديكتاتورية والأوضاع العادية.

من الوهم البحث عن مخارج للأزمة العامة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، عبر مقاربات تقنية أو مالية غير مجدية. يمر بالضرورة الخروج من النموذج الريعي، وخلق قاعدة إنتاجية عصرية، وإعادة تأهيل الدولة، يمر عبر تجاوز الأشكال التسلطية لحكم سلطة متحجرة، وكذلك فإن إعادة البناء الوطني تشترط احترام الحريات العامة ودولة القانون.

حتى من دون "استراتيجية الخيار الأسوأ" هذه، فإن مخاطر انهيار الدولة في ظل ظرفية أزمة عامة محتدمة ليست مجرد فرضيات محضة. اللوحة قائمة، لكن الأسوأ، كما يبين التاريخ ذلك، ليس قدرًا محتومًا. بالاستطاعة مجابهة هذه الأزمة الاقتصادية، كما أن إيجاد طرق للتعافي والانتعاش ممكنٌ تمامًا. فلقد عبرت بلدان أخرى مناطق اضطرابات أكثر إشكالية وخرجت منها مزدهرة وأكثر قوة. الرؤية السياسية الثاقبة التي أظهرها الحراك، والإبداع الشعبي، والموارد الضخمة من الكفاءات، غير المستغلة لكن المتوفرة، تشكل قاعدة ميثاق سياسي معترف به يحترم كرامة الجميع. في هذا المستوى بالذات يتموضع الشرط الأولي الأساسي لحل مجمل المشاكل التي تواجهها البلاد.

من الوهم البحث عن مخارج للأزمة العامة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، عبر مقاربات تقنية أو مالية غير مجدية. يمر بالضرورة الخروج من النموذج الريعي، وخلق قاعدة إنتاجية عصرية، وإعادة تأهيل الدولة عبر تجاوز الأشكال التسلطية لحكم سلطة متحجرة. وكذلك فإن إعادة البناء الوطني تشترط احترام الحريات العامة ودولة القانون.

هذه هي الشروط اللازمة لكي يستعيد المجتمع المتحرر الثقة في مصيره، ويتمكن الشعب أخيراً من تعبئة إمكانيات إعادة بناء دولة قابلة للحياة يجد فيها نفسه تماماً، وتكون الجزائر، في ديناميكيتها التحررية القديمة جداً وتعطشها إلى الحرية، قادرة أخيراً على تحضير مستقبل يمنح الجميع أسباباً للعيش والأمل.

Texte disponible en Francais sur le site web d'Assafir Al-Arabi

- 1- انظر المقال المنشور على موقع *tsa-algerie* بتاريخ 19 شباط/فبراير 2019.
- 2- شهدت ظاهرة "الحرقه"، وهي حركة هروب الشباب الجزائري نحو أوروبا بحراً وبلا أوراق ولا تأشيرات، تراجعاً خلال الحراك، لكن يبدو أنها عادت بقوة في المدة الفاتتة. انظر مقال "الحرقه الجزائريون يتدفقون على السواحل الإسبانية"، نشر بالفرنسية في *ObservAlgerie* بتاريخ 27 تموز/يوليو 2020.
- 3- نسبة لكلمة *cuppola* الإيطالية، والتي تعني في لغة المافيا السلطة العليا للتعديل والتنسيق بين العصابات العضو في منظمة "كوزا نوسترا".
- 4- انظر المقال المنشور على موقع *elwatan* بتاريخ 01 آذار/مارس 2020.
- 5- انظر مقال عمر بن درة: "جزائر الأوليغارشيين: تحالف الحراب والخزائن". نشر على موقع *Algeria-watch* بتاريخ 10 كانون الأول/ديسمبر 2014.
- 6- يقع القصر الرئاسي في مرتفعات الجزائر العاصمة، في منطقة المرادية (كانت تسمى لو غولف) داخل ثكنة قديمة كانت تابعة لجيش الاحتلال الفرنسي.
- 7- جنرال "ينابري" (نسبة لانقلاب 1992)، اقترف جرائم ضد الإنسانية وترأس "دائرة الاستعلام والأمن" أي الشرطة السياسية بين 1990 و2015.
- 8- انظر المقال المنشور على موقع *jeunefrique.com* بتاريخ 26 أيلول/سبتمبر 2019.
- 9- تم تكليف كل من عبد العزيز رحابي وكريم يونس على التوالي في تموز/يوليو وآب/أغسطس 2019 بتنسيق "المنتدى الوطني للحوار" بالنسبة للأول، وإطلاق "ندوة وطنية" بالنسبة للثاني. ولقد تكلل كلا المشروعين، اللذين لم يلقيا صدى في المجتمع، بالفشل الذريع.

- 10- عشية اندلاع الحراك تحديداً، كان أحمد قايد صالح يؤدي واحدة من زيارته المتكررة إلى أبو ظبي. انظر المقال المنشور على موقع *algeria-watch* بتاريخ 21 شباط فبراير 2019.
- 11- في علاقة بالدور الجيوسياسي للإمارات العربية المتحدة، انظر هذا المقال المنشور بالفرنسية في موقع مجلة *Lepoint* بتاريخ 23 أيار/مايو 2019.
- 12- مقال حول الشراكة التجارية والصناعية بين الجيش الوطني الشعبي وأبو ظبي. نشر على موقع *elwatan.com* بتاريخ 21 تموز/يوليو 2019.
- 13- انظر مقال ” من هو الجنرال سعيد شنقريحة؟ شهادة لحبيب سوايدية“. المنشور بالفرنسية على موقع *Algeria-Watch* بتاريخ 28 كانون الأول/ديسمبر 2019.
- 14- الجنرال جبار مهنا، واحد من معاوي الجنرال توفيق الأكثر شراً وأذية.
- 15- حول مشروع الدستور انظر مقال ”دستور الجزائر الجديدة لا يحظى بالإجماع“ المنشور بالفرنسية في جريدة لوموند بتاريخ 12 أيار/مايو 2020.
- 16- حول حجب وسائل الإعلام انظر مقال رضوان بوجمعة: ”لا يمكن أن تطور المنظومة الإعلامية دون تحول المنظومة السياسية“، المنشور بتاريخ 18 نيسان/أبريل 2020 على موقع *Afrik.com*.
- 17- انظر مقال رضوان بوجمعة ”الصحافة رهينة للمصالح المالية والبيروقراطية“، نشر على موقع *algeria-watch* بتاريخ 13 تموز/يوليو 2020.
- 18- انظر نقد خالد ساطور للأطروحات التي يروجها أوق النظام. نشر على موقع *algeria-watch* بتاريخ 25 حزيران/يونيو 2020.
- 19- نظر المقال المنشور بالفرنسية على موقع *histoirecoloniale.net* بتاريخ 10 تموز/يوليو 2020.
- 20- الكلمة للملك المغربي الحسن الثاني، استعمالها في سياق تعليقه على التوترات السياسية التي سادت الجزائر بعد أحداث تشرين/أكتوبر 1988



الحراك الجزائري في زمن الحجر الصحي

عمر بن درة

خبير اقتصادي من الجزائر، عضو في Watch Algeria

القطيعة بين النظام والجزء الأكبر من المجتمع الجزائري أصبحت ناجزة بشكل لا يمكن إصلاحه، مع اقتحام ملايين المتظاهرات والمتظاهرين، بشكل فجائي وعلى نطاق واسع، الساحة السياسية التي كانت إلى حد ذلك الوقت مغلقة بواسطة وكلاء منظومة عسكرية - بوليسية تهيمن على البلاد بلا منافس.

هل علقت الأزمة الصحية - التي تسبب بها انتشار وباء كوفيد 19 - بصفة وقتية الحراك الذي انطلق في الجزائر يوم 22 شباط / فبراير 2019، أم أخدمته نهائياً؟ هذا هو السؤال - البلاغي المحض بالنسبة للكثير من النشطاء - الذي يعتمل في أذهان ملاحظين لا تتوفر لديهم مؤشرات سياسية، تائهين بعض الشيء في الترقب منذ تعليق المظاهرات الأسبوعية الحاشدة في منتصف آذار/ مارس 2020. بعد مضي أشهر مذك، يمكن أن نصيغ بإيجاز بداية جواب: الأسباب التي انتفض لأجلها جزء كبير من الشعب، بشكل سلمي للغاية، هي أكثر راهنية من أي وقت سابق. (1)

في واقع الأمر، لم تلبى السلطة العسكرية أيّاً من المطالب الجوهرية للحراك. تتصدر إقامة دولة القانون واحترام الحريات العامة هذه المطالب الملحة، وهي لا تظهر على أية "خارطة طريق" - لاستعارة واحدة من العبارات البلهاء - سلطات الأمر الواقع. لم تتبخر القوى الاجتماعية التي تحركت لفرض حق الشعب في الحرية والعدالة. ما زالت حاضرة بقوة وتسجل اشتداد القمع، وهو دليل قاطع على عدم قابلية النظام للتفاعل معها. لم يحدث شيء يقلص القطيعة السياسية بين الحاكمين والمجتمع.

الهوة بين الشعب والسلطة

في الواقع أصبحت القطيعة بين النظام والجزء الأكبر من المجتمع الجزائري ناجزةً بشكل لا يمكن إصلاحه، مع اقتحام ملايين المظاهرات والمتظاهرين، بشكل فجائي وعلى نطاق واسع، الساحة السياسية التي كانت إلى حد ذلك الوقت مغلقةً بواسطة وكلاء منظومة عسكرية - بوليسية تهيمن على البلاد بلا منافس. أظهر الشعب الجزائري نضجاً سياسياً مميزاً، ومعرفة دقيقة بالفاعلين والرهانات وطريقة عمل النظام، وحدث ذلك تحت الأنظار المتفاجئة لجزء من المعلقين السياسيين الذين كانوا يعتقدون أنه ينفر بشكل عميق من الشأن السياسي. ظهر النظام عارياً في أعين الجميع، من أعلى "قبتة" شبه المافيوزية إلى واجهاته الحكومية والإدارية، وكان ذلك خاصة منذ انقلاب 11 كانون الثاني/ يناير 1992، الذي وضع نهاية دموية مسار ديمقراطي متلعثم. وعلى الرغم من التجائه لحيل مستهلكة تماماً، وعلى الرغم من محاولات "شد الوجه" التجميلية غير المجدية لواجهته المدنية، بقي النظام على حاله دون تغيير. لم يعد من الممكن إخفاء ديكتاتورية القيادات العسكرية خلف السواتر المدنية.

المشكل الذي تواجهه البلاد أبعد من أن يتعلق بشخصيات يمكن أن يؤدي استبدالها إلى تغيير إيجابي لسياق سياسي واجتماعي قائم وبلا أفق. ليس للتحويلات التي تتعلق بالمكون البشري للمنظومة تأثير على بناها وطريقة سيرها.

يعلم الجزائريون والجزائريات، عن تجربة، أن المشكل الذي تواجهه البلاد أبعد من أن يتعلق بشخصيات يمكن أن يؤدي استبدالها إلى تغيير إيجابي لسياق سياسي واجتماعي قائم وبلا أفق. ليس للتحويلات التي تتعلق بالمكون البشري للمنظومة تأثير على بناها وطريقة سيرها. هذه الحقيقة أثبتتها التغييرات على مستوى قيادة الجيش بعد إبعاد عبد العزيز بوتفليقة، وكذلك تلك التي أجريت عقب وفاة صاحب النفوذ المطلق، قائد أركان الجيش أحمد قايد صالح (79 سنة) وتعويضه بواحد من أعضاده، بالكاد أصغر منه سناً، الجنرال سعيد شنقريحة (74 سنة). وجاء هذا التغيير غير المتوقع بعد أيام من انتخاب عبد المجيد تبون (74 سنة) رئيساً للجمهورية يوم 12 كانون الأول/ ديسمبر - في ظروف من التزوير أكثر فولكلورية من المعتاد - وهو من رجال النظام الثانويين والمتمرسين.

هذه التحويرات وسط الركود تُظهر قبل كل شيء عجز النظام شبه الكامل عن تجديد نفسه، ناهيك عن تشييب قيادته. ويبدو أن الشيوخ المستحوذين على السلطة يجعلون من أنفسهم - طوعاً - أضحوكَةً عبر ترقية شخصيات مسنة يُفترض أن تكون - في مناطق أقل شذوذاً - كوادراً احتياطاً، كما تبين ذلك تسمية قائد الحرس الجمهوري الجنرال بن علي بن علي (80 سنة) في رتبة فريق أول المستحدثة، في تموز/ يوليو 2020. متوسط أعمار أصحاب القرار الفعليين في الجزائر، المسؤولين في آخر الأمر عن قيادة شؤون الدولة، هو بلا شك من بين الأكثر ارتفاعاً في العالم. هذه الشيخوخة بارزة للعيان - وغير مفهومة - في بلد يواجه تحديات عملاقة، ويسكنه 44 مليوناً أغلبهم دون سن الثلاثين.

الديكتاتورية، قاعدتها الاجتماعية وداعموها

هذا النظام الهرم والمستنفذ الذي لا يستند إلا على القسر والإكراه، يمتلك على الرغم من كل شيء قاعدةً اجتماعية ضيقة استقطبها ضمن شرائح تتمتع بإمكانية الوصول المباشر أو غير المباشر إلى الربح. وهذه القاعدة الزبائية هي المستفيدة من المنافع الاقتصادية والاجتماعية المتأتية من قربها من سلسلة القيادات العسكرية والبوليسية، وكذلك الأوليغارشيون، ورجال الأعمال المنتمين إلى جماعات مصالح مرتبطة بقيادات الجيش والشرطة السياسية. وفي بلد يبلغ فيه عدد منتسبي مختلف الأجهزة الأمنية قرابة المليون شخص، فإن هذه القاعدة - وهي في مرحلة انحسار بسبب التقلص المحتوم للربح المتأتي من المحروقات - لا يمكن تجاهلها. لكن التراجع واضح: على خلاف ما حصل خلال الحملات الانتخابية السورية لكل من زروال وبوتفليقة، لم تتمكن الأجهزة السياسية - البوليسية من تنظيم مسيرات "عفوية" لدعم المرشح تبون. اضطر النظام الذي تعوزه الصور إلى الاستنجاد بعسكريين يرتدون ملابس مدنية ليظهر على شاشات التلفاز تدفقاً غير مقنع أمام مكاتب الاقتراع.

انطلاقاً من هذا الحوض/ الخزان البشري، وعلى الرغم من التغييرات المهمة التي حصلت على رأس الشرطة السياسية في 2019 - وهي فعلياً بمثابة "قسم الموارد البشرية" للنظام - فهي تواصل انتقاء واستقطاب الكوادر السياسية والإدارية المكلفة بلعب دور الواجهة المدنية للنظام، والبيروقراطيين القائمين بوظيفة تنشيط مشهد سياسي مصطنع، وكذلك يفعل المكلفون بالاتصال، صحافيون وأشباههم (مدوّنون وفاعلون في شبكات التواصل الاجتماعي) المكرسون للبروباغندا والإلهاء الإعلامي.

ويجب أن نضيف إلى هذه النماذج النمطية - في مستوى أكثر أيديولوجية - الستالينيين التائبين، وبعض ممثلي الأهمية الرابعة، وكذلك تيار "حدائي علماني" مكون من مجموعات صغيرة يغلب عليها الطابع الليبرالي، الذين تمّ استقطابهم من بين صفوف البرجوازية الصغيرة الفرزكو فونية، والذين برروا بشكل مبكر جداً انقلاب 1992 ضد الديمقراطية، والتصفية الجسدية للإسلاميين باسم تأويل معاد للدين لماركسية دوغمائية. وفي هذا القطاع من المجتمع، الأقلي للغاية لكن الموجود فعلاً - على الرغم من كون تمثيلته أضعف بوضوح في صفوف الأجيال الجديدة - انتدبت الشرطة السياسية أبقاها ومبعوثيها، وشكلت في سنوات 1990 "فرق كومندوس ديبلوماسية" فعلية، بالأخص في فرنسا، وكلفتها بالدفاع عن الانقلاب والدعاية له. حظي هؤلاء بقبول إيجابي جداً في العالم السياسي والإعلامي، خاصة من قبل تيارات من "اليسار العلماني" الجمهوري ذات النفوذ الكبير، وكذلك حلقات نيوكولونيلية وداعمة للصهيونية. ويواصل اليوم ورثة دعاة الاستئصال هؤلاء، كتأب أو صحافيون مستقرون في باريس أو مناضلون جمعياتيون مكلفون بالدعاية والتحريض الإسلاموفوبي.. تنفيذ عملهم الإنساني.

لكن في الجزائر، كما هو الأمر خارجها، ترتبط قيمة الفاعلين والوكلاء السياسيين في التنظيم السياسي الذي يسيطر على الدولة وأجهزتها بصفة مباشرة بالقضية التي يدافعون عنها. بلغ مستوى انحطاط إدارة هذا التنظيم للبلد، والتي تتسم بانعدام الكفاءة والنزاهة، أعماقاً سحيقة. وحدها العناصر الانتهازية التي لا حساً أخلاقياً لديها هي التي يمكن للنظام استقطابها، فهؤلاء وحدهم قادرون على تبني الخيارات العشوائية لقيادة لا يشغلها إلا بقاؤها في المدى القصير. وتتناسل هذه الطبقات المرتزقة والذليلة وسط رداءة متنامية. الإدارة الكارثية من كل النواحي، للأزمة الوبائية تؤكد العجز المتناهي والعقم العبثي في كل مستويات أخذ القرار.

النظام الهرم والمستنقذ، والذي لا يستند إلا على القسر والإكراه، يمتلك على الرغم من كل شيء قاعدة اجتماعية ضيقة استقطبها ضمن شرائح يمكنها الوصول إلى الربيع. هذه القاعدة الزبائية مستفيدة من المنافع الاقتصادية والاجتماعية المتأتية من قربها من سلسلة القيادات العسكرية والبوليسية، وكذلك الأوليغارشيون، ورجال الأعمال المنتمين إلى جماعات مصالح مرتبطة بقيادات الجيش والشرطة السياسية.

بطريقته الفظة لكن الفصيحة، نعت الجنرال خالد نزار عموم هذه الفئة بالـ"المواشي". والجنرال هو أحد أكثر "اليناريين" (2) تورطاً في جرائم ضد الإنسانية، وكان حينها ساخطاً بشدة على الأداء الضعيف لشهوده المنتمين إلى هذه الأوساط. قال ذلك خلال جلسات قضية التشهير (خسرهما) التي رفعها في باريس في تموز/يوليو 2002 ضد مؤلف كتاب "الحرب القذرة" (3) .. انعدام كفاءة صارخ يضاف إلى الفظاظة والفساد.

المحركات السياسية والاجتماعية للحراك

يستعيد رجال ونساء الجزائر، من خلال الحراك، كرامتهم المواطنية، ويحددون بدقة هؤلاء الفاعلين وولاءاتهم، والتنظيم الزبائني الذي يوحدهم حول النظام. بكل وضوح، يظهر الحراك- المنتمي بشكل ظاهر جداً إلى إرث الثورة الجزائرية وإعلان "الفتاح من نوفمبر" المؤسس للأمة -أنه يحدد موقع قوى الثورة المضادة المستنفرة للحفاظ على امتيازاتها عبر القمع والإنكار والكذب والتلاعب.

يمكن ملاحظة المكونات الاجتماعية للحراك بالعين المجردة: أغلبها فئات شعبية مهمشة اقتصادياً. ومن الواضح أن الجزء الأعظم من أفواج المتظاهرين، التي لا تعد ولا تحصى، يتشكل من شباب الأحياء الشعبية الذين لا شغل ولا مستقبل لهم. وفي هذا الصدد نلاحظ أمراً ذا دلالة، إذ تنتمي الأهازيج والشعارات الأكثر تداولاً لدى المتظاهرين إلى عالم مشجعي أندية كرة القدم. هؤلاء الشباب الذين يمثلون قاعدة وطلبة الحرك ليسوا وحدهم بالطبع. التحقت بهم الفئات التي يشغلها القطاع غير المهيكل (قرابة نصف السكان النشطين في الجزائر المقدر عددهم بـ8 ملايين شخص مرتبطون بهذا القطاع الاقتصادي غير المقتن)، وتلك التي تعيش على أجور متدنية أنهكها تدهور القدرة الشرائية، وهي حاضرة فعلياً على امتداد تراب الوطن.

هذا بالإضافة إلى جزء لا يستهان به من أبناء الطبقات الوسطى التي تأثرت هي أيضاً بالأزمة، والتي تعي بوضوح المأزق العام الذي تتخبط فيه البلاد. ومن المهم أن نسجل هنا التعبئة القوية جداً للجامعات سواء تعلق الأمر بالمدرسين أو الطلبة، والذين نجحوا في فرض يوم ثانٍ للتظاهر، الثلاثاء بالإضافة إلى الجمعة، وهو تعبوي بشكل

قوي على الرغم من كونه في الغالب أكثر تعرضاً للقمع من مظاهرات الجمعة. وتشمل هذه الفئات، حيث تحضر المرأة بقوة، كل الشرائح العمرية أيضاً. من وجهة نظر اجتماعية وديموقراطية هؤلاء المتظاهرون والمظاهرات يمثلون بشكل فعلي قطاعات أغلبية في المجتمع.

أغلب مكونات الحراك من فئات شعبية مهمشة اقتصادياً. تتشكل أفواج المتظاهرين، التي لا تعد ولا تحصى، من شباب الأحياء الشعبية الذين لا شغل ولا مستقبل لهم. ومنتهم الأهازيج والشعارات الأكثر تداولاً لدى المتظاهرين إلى عالم مشجعي أندية كرة القدم. هؤلاء الشباب الذين يمثلون قاعدة وطليعة الحرك ليسوا وحدهم بالطبع.

وتُظهر هذه التمثيلية على مستوى الامتداد الجغرافي أيضاً المتظاهرين هم من كل مناطق البلاد وتقريباً من كل المدن. وعلى الرغم من محاولات التلاعب والتفرقة، فإنه لم يحدث شقاق بين المناطق الناطقة بالعربية وتلك الناطقة بالأمازيغية، بل بالعكس واصلت الصدح بنفس الشعارات التعبوية الديمقراطية. حتى وإن ظهرت التعبئة، في مستوى أكثر عمومية، متقلبة، فإنها أثبتت طابعها الوطني والشامل. طيلة جُمعات الحراك، وعلى الرغم من البكائيات الماكرة لجوقة "كاسندرات" (4) الشبكات الاجتماعية، فإن المواكب ذات الصفوف المتراصة، قليلاً أو كثيراً حسب الأسابيع، لم تتشتت.

لوحظ وجود تجمعات إسلامية أو قومية، وأخرى مناهضة لليبرالية أو نسوية، دون أن يهيمن أحدها بصفة خاصة، على الأقل من جهة الشعارات. كما لوحظ وجود لافتات تعبر عن مواقف قريبة من الطبقات الكادحة. لكن الشعارات الجامعة هي التي كانت الأقوى حضوراً. ويبدو أن شعار "دولة مدنية ماشي عسكرية" هو الذي حظي بالقبول الأكبر لدى المتظاهرين.

كما أنه قلما انقسم هؤلاء المتظاهرون حول معايير أيديولوجية، حتى وإن تشكلت مجموعات ("مربعات" حسب العبارة المستعملة محلياً) حسب مشتركات سياسية. لوحظ وجود تجمعات إسلامية وقومية ومناهضة لليبرالية ونسوية، دون أن يهيمن أحدها بصفة خاصة، على الأقل من جهة الشعارات. أكيد أنه لوحظ وجود لافتات تعبر عن مواقف قريبة من الطبقات الكادحة، لكن الشعارات الجامعة هي التي كانت الأقوى حضوراً. حسب هذا المقياس، يبدو أن شعار "دولة مدنية ماشي عسكرية" هو الذي حظي بالقبول الأكبر لدى المتظاهرين.

الوعي السياسي للحراك

تبين هذه الملاحظات بشكل جلي أن الرأي العام يعرف جيداً أنه يتشكل بطبيعة الحال من حساسيات سياسية متنوعة وأحياناً متضادة، وهذا أيضاً صحيح فيما يتعلق بمكانة السوق وتعديل الاقتصاد من قبل الدولة. لا يعتبر المجتمع هذا الأمر معيماً وعائقاً، فلقد ولى نهائياً زمن الحزب الواحد. على العكس من تمثلات المحليين الذين يعملون غيب الطلب، يميز الحراكيون بدقة الأولويات السياسية، ولم يسقطوا في أي واحدٍ من الكمائن التي نصبها أجهزة التأثير النفسي التابعة للشرطة السياسية.

من الجلي أن القليل من المتظاهرين كان يولي أي أهمية للتناقضات الزائفة - التي تضع وجهاً لوجه الإسلاميين / والعلمانيين، الليبراليين / والمناهضين للرأسمالية، الناطقين بالأمازيغية / والناطقين بالعربية.. وهي تناقضات يريد

فرضها مساهمون نشيطون على شبكات التواصل الاجتماعي. يصطدم المكلفون ببث الدعاية المضادة للثورة بوعي سياسي أرفع بكثير. أغلب الناشطين يعبرون عن هذا بشكل مباشر جداً: الديكتاتورية هي ما يعادونه، ودولة القانون هي ما ينشدونه، وما يرغب فيه الجميع هو إطار سياسي عادل من أجل العيش المشترك بين كل أبناء الشعب الجزائري. أما بقية الأمور فتناقش عندما تتوفر هذه الشروط المبدئية مجتمعة.

الثقافة السياسية للديكتاتورية مبنية على العنف والاحتقار الكامل للشعب، الذي تتمثله ككتلة مسلوبة الإرادة والوعي.

من الظاهر أن النقاشات والجدالات على الإنترنت لا تمثل إلا بعداً محدوداً من واقع أكثر تبايناً بكثير. من النادر أن تجد من بين قادة الحراك، كثيري العدد والمجهولين، من هو مستعد لأن يترك نفسه ينزلق في دوامة المجادلات الأيديولوجية التي لا مخرج منها. خاصة وأن الناشطين يعلمون أن الاستفزاز شامل، وأن الرقابة البوليسية على الشبكات، والتي تمارس بشكل واسع، تترجم بإيقافات وأحكام سجن بتهمة اقرار جرم التعبير.

الزمن الطويل للتحرر

اشتداد القمع هو الترجمة الملموسة لهذا الأمر. يسعى النظام من جهته، وهو المشغول حصراً ببقائه، إلى استغلال الأزمة الصحية لخنق الحراك وتذويبه. تتالي الاعتقالات في كل مكان، والأحكام الثقيلة المسلطة من قضاء تابع وقضاة غير نزيهين، منذ ربيع 2020، كلها إثباتات لا تدع مجالاً للشك. الثقافة السياسية للديكتاتورية مبنية على العنف، والاحتقار الكامل للشعب الذي تتمثله ككتلة مسلوبة الإرادة والوعي. وبدلاً من القيام بفحص نقدي لإدارته الكارثية، وتقويم شامل لعمله على الأرض، يوغل النظام في الإهانة. تصريحات الولاة (5) المهينة - والي سطيف الذي نادى بـ "ضرب الناس حتى يعودوا إلى أماكنهم"، ووالي جلفة الذي اعتبر أن "الموت جوعاً أفضل من الموت بوباء كورونا" - تعطينا صورة واضحة عن أخلاقيات السلطة. يعاود النظام إنتاج ما أوصله إلى الوضع الحالي. وسعيًا منه لتشتيت الانتباه حول أسباب تدهور الوضع الصحي، يعتمد خطاباً اتصالياً خبيثاً يستعيد ثيمة "العوام المستهترين" محاولاً تحميل الشعب مسؤولية الانتشار المتسارع للفيروس، بدلاً عن الإدارة المفلسة أخلاقياً وسياسياً.

تنطلق القوى الاجتماعية، التي حفزت وقادت حركة الشعب الجزائري من أجل القانون والحريات، من تاريخ من المقاومة على مدى طويل، وهي لن تتخلى عن معركتها. خاصة وأن آفاق البلاد لا يمكن أن تسمح بمثل هذا التخلي، لأنه حتى وإن كانت الظروف الحالية تبعث على الانشغال، فإن المستقبل القريب حرج الاقتصاد معطل، ومستقبل الأجيال الصاعدة مهدد.

لم يستطع أصحاب القرار، أو لم يريدوا، استغلال الوباء لمد جسور باتجاه الشعب الجزائري. على العكس، عمقت إدارتهم العشوائية للأزمة الصحية، وإهمالهم البارز للعيان، وتخليهم شبه الكامل عن الشعب مشاعر الغضب وانعدام الثقة. وقد عزز تضافر قمع الحراك وخنق الأصوات الحاملة لخطاب بديل والعجز عن إدارة الأزمة العامة، الصحية والاجتماعية، الإصرار الشعبي على نيل التغيير.

هذا الصراع من أجل التحرر الوطني يتنزل ضمن "الزمن الطويل" (6) لتحرير المجتمع وبناء الدولة. تنطلق القوى الاجتماعية، التي حفزت وقادت حركة الشعب الجزائري من أجل القانون والحريات، من تاريخ من المقاومة على مدى طويل، وهي لن تتخلى عن معركتها. خاصة وأن آفاق البلاد لا يمكن أن تسمح بمثل هذا التخلي، لأنه حتى وإن كانت الظروف الحالية تبعث على الانشغال، فإن المستقبل القريب حرج: الاقتصاد معطل ومستقبل الأجيال الصاعدة مهدد.

ما زالت الأسباب الرئيسية التي فجرت انتفاضة الشعب السلمية قائمةً بشكل كامل. وبدلاً من الهروب إلى الأمام والتمسك بسياسة تسلطية غير مجدية عفا عليها الزمن، يمتلك النظام الوقت الكافي لتحضير انتقال سلمي ومنظم نحو دولة القانون. المسؤولية الآن على عاتق الحكام وأعاونهم التنفيذيين. وأما الذين، من بين هؤلاء، يعتقدون أن الاحتجاجات الحاشدة معطى نفذت صلاحيته فيرتكبون خطأً جسيماً. يطمح الجزائريون بإصرار، عبر تاريخهم المتميز بديناميته، بحياة أفضل، وباحترام كرامتهم في إطار سيادي مبني على الحريات و متمسك بالقانون والقضاء المستقل. من يستطيع إجبار هذه القوى المستنفرة، المولودة في أعماق الشعب الجزائري، على الحياد عن هذه الأهداف؟

علّق كوفيد-19- الحراك فعلاً، لكنه بكل تأكيد لم يخمده.

Texte disponible en Francais sur le site web d'Assafir Al-Arabi

- 1- في علاقة بأمارات وبوادر الحراك سيكون من المفيد الاطلاع على المؤلف الجماعي "الحراك في الجزائر، اختراع انتفاضة"، تحت إشراف عمر بن درّة وفرنسوا غيز ورفيق البجاوي وسليمة ملاح. صادر بالفرنسية عن "منشورات لا فابريك"، باريس 2020.
- 2- "ينايريين" كلمة مستحدثة يقصد بها القادة العسكريون المسؤولون عن انقلاب كانون الثاني/يناير 1991.
- 3- حبيب سويدية. محاكمة "الحرب القذرة". الجزائر : اللواء خالد نزار ضد الملائم حبيب سويدية. صادر بالفرنسية عن دار "لا ديكوفارت"، باريس 2002.
- 4- في الميثولوجيا الإغريقية، كاسندرا هي ابنة الملك بريام، أحبها الإله أبولو ومنحها القدرة على التنبؤ بالمستقبل، لكنها لم تبادل له الود ورفضته فعاقبها عبر جعل كلامها غير قابل للفهم والتصديق.
- 5- منصب الوالي في الجزائر يقابله منصب المحافظ في المشرق العربي.
- 6- المصطلح للمؤرخ الفرنسي فرنان بروديل.





لبنان: ربيع من نوع خاص

نهلة الشهال

استاذة و باحثة في علم الاجتماع السياسي

رئيسة تحرير السفير العربي

لا في 17 تشرين /أكتوبر، تاريخ اندلاع الحركة الاحتجاجية، ولا في 4 آب / أغسطس (انفجار مرفأ بيروت المهول) لم يخرج المسؤولون ليشرحوا، حتى ولو بشكل كاذب، ما الذي جرى. كان هذا الصمت هو أكبر تعبير عن الإفلاس. فقد النظام خطابه، بعدما كان قد فقد وظائفه السيادية، بل وكل ما يفترض به إدارته.

”كلن يعني كلن“ هو الشعار الأساسي الذي رفع في حراك تشرين اللبناني (بدأ في 17 تشرين الأول 2019)، والذي أثار أكثر من أي شعار سواه الجدل. وهو كان ولد خلال ”انتفاضة النفايات“ صيف 2015، ولكنه لم يتمكن من كل معناه إلا هذه المرة. وهذا بذاته له دلالة تؤشر إلى طبيعة التحرك الذي وقع، وبمعنى ما ”جذريته“.

”كلن يعني كلن“ صيغة عبقرية لقول الكثير بثلاث كلمات. هل الاجتماع اللبناني مستقطب على أسس مذهبية راسخة، كما يُردد دوماً؟ الجواب الثوري إذاً هو: كلهم بلا استثناء مدانون! وهي طريقة لتبيان وقوع الانفكاك عن الزعيم الذي يمثل في العرف العام طائفته وليس شخصه. هذا التمثيل يعود عليه بالطبع بفوائد جمّة، مادية ومعنوية، تُفترض أن تشهد توزيعاً لبعض فتاتها على الطائفة، وفق نسب غير متساوية بالطبع، إذ يحدث أولاً وقبل كل شيء الاهتمام بحلقة مقربة تشكل النواة الصلبة للزعيم، وهي قابلة للتعديل دوماً، ثم يجري الالتفات أحياناً وبقدر ما للعامة. هذا الفتات الموزع راسخ في العقول باعتباره ”حقاً“ يمكن لكل فرد من الطائفة الحصول عليه، حتى لو تعدّد ذلك في الواقع. وتلك هي خاصية الشبكة العنكبوتية لنظام المحاصصة، التي تجعل حصة كل قطب معلومة إلى هذا الحد أو ذاك، وهي تُسيّل على شكل نصيب من المشاريع من كل نوع، ونصيبٍ من المناصب، وآخرٍ من الوظائف من أعلاها إلى أسفها، وقدرٍ من التسهيلات، ومن التمكن من الحل والربط، ومن ”الحق“ في التدخلات على أنواعها، والوساطات التي يعبر مقدارها وفعاليتها عن مكانة الزعيم وحاشيته ونفوذهم (حتى ”الفك من حبل المشنقة“ كما يقال لتجسيد الأمر).

تبدو مقارنة انتفاضة 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019 وكأنها تحتاج من أجل تأويلها، إلى مقدمة طويلة تستعيد الأسس، وتحكي سردية نشوء لبنان ومركزاته، لتحاول أن تقول ما الذي تغير الآن، وصار يتيح الانفجار، أو يتسبب به، وكذلك ما هي سمات هذا الانفجار، وما هي إمكاناته وآفاقه. والمؤكد أن لحظة ”17 تشرين الأول“ (بمجمّلها وخلال أشهر وقوعها) تجسد منعطفاً بالمعنى التاريخي، ولكنها بالتأكيد وليدة سياق كامل، وإن كانت الانتفاضة نفسها هي تعبير عن صدمة انكشاف مقدار إدقاع وتفاهة النظام الحاكم.

خاصيات الاجتماع اللبناني

رصد - وصف وتحليل - آلية اشتغال النظام اللبناني أساسي في فهم، ليس فحسب السلطة، وإنما الاجتماع اللبناني. ترافق رفع شعار ”كلن يعني كلن“ مع إزالة صور الزعماء من الساحات العامة. كل تجمع غاضب في مكان محدد تولى إنزال صور زعماء منطقتهم وطائفته، حتى لا تثار حساسيات! ولفترة، خلّت الشوارع الرئيسية من تلك الملصقات العملاقة لوجوه اشتغل عليها كثيراً فوتوشوب، وتصطحبها جملٌ أطناب بعضها ركيك بشكل لا يُصدق..

”كلن يعني كلن“ صيغة عبقرية لقول الكثير بثلاث كلمات. هل الاجتماع اللبناني مستقطب على أسس مذهبية راسخة، كما يُردد دوماً؟ الجواب الثوري إذاً هو: كلهم بلا استثناء مدانون! وهي طريقة لتبيان وقوع الانفكاك عن الزعيم الذي يمثل في العرف العام طائفته وليس شخصه.

وبالمناسبة، فقد أدى الطائف إلى انفجار في أعداد ”الزعماء“، وإلى تعيّر في نوعياتهم. كما أن الطامحين كثراً طالما أن اتفاق الطائف (أو ”وثيقة الوفاق الوطني اللبناني“ المقررة في تشرين الثاني/نوفمبر 1989، وهي التسوية التي أنهت

الحرب الأهلية المديدة) قد فتح الباب أمام تجديد "النخب". بقي حاضراً بعض من أبناء أو أحفاد مؤسسي لبنان أو زعمائه التقليديين، بينما ظهر آخرون كمنتج جديد تماماً، سعد محمولاً على موجة اندثار الزعيم القديم وسلالته. ثمة تفاوت في مقدار ذلك "التجديد"، حيث بدا أن التمثيل الشيعي الحالي قد مَحَق رموز الإقطاع السياسي القديم (وأبرزهم آل الأسعد في الجنوب، وآل حمادة في البقاع)، وظهرت تشكيلات من طبقة طبقية وأيديولوجية جديدة تماماً تمثل "المحرومين" أي فقراء تلك الطائفة ومعدميها، وذلك ينطبق على حركة "أمل" كما على حزب الله الذي أضاف إلى هذه الخاصة موضوعة الإسلام السياسي وقاتل إسرائيل.

وفي طوائف أخرى كان التغيير أقل قطعياً. فقد أنزل رفيق الحريري بمظلة، وبعده هائلة من الخدمات أبرزها في حينه عشرات ألوف المنح الدراسية، ومشاريع "أوجيرو" وتوظيفاتها، ولكن بقيت زعامة عائلات سلام وكرامي مثلاً حاضرة، وإن صارت تتقاسم مع الوافد الجديد الحصة، واندثرت أخرى بفعل الانقراض. ويصح الأمر نفسه على التمثيل المسيحي الذي شهد تجديداً من داخله (القوات من رحم الكتائب، بداية مع بشير الجميل ابن ييار، ثم مع ظهور أمراء حرب فرضوا أنفسهم على الرغم من منابتهم المتواضعة، وليسوا قطعاً أبناء عائلات الإقطاع السياسي التقليدي، ولا هم أبناء الوجهاء المدينيين الحديثين، وهو حال سمير جعجع، أبرزهم).

ولكن الملفت أن الزعماء الجدد، أفراداً وتنظيمات، تمثّلوا بسرعة أغلب عادات وتقاليده الإقطاع السياسي القديم، حتى وإن كانوا غير منحدرين منه. والأهم أنهم تبنوا ديناميات المحاصصة، وصاروا يجادلون في نسبها وفي تعبیراتها. فبدا أن "النظام" القائم أقوى من التغييرات الطارئة على مظهراته، وأنه يستوعب تلك التغييرات بسهولة نسبية ليقولها وفق معادلاته.

والسر في ذلك هو أن نظام المحاصصة الطائفية - الذي بُني على الميثاق الوطني في 1943، وأسس لبنان على أساسه، ثم أُعيد تأكيده، مع بعض التعديلات، في اتفاق الطائف - ينظّم تقاسم السلطة والثروة. وهذا معنى أنه ريع، وإن كان من نوع خاص، أو مختلف عن الريع النفطية مثلاً. السلطة والثروة مترابطان. أي أن السلطة هي مصدر الثروة الأساسي، ليس بالمعنى الفردي فحسب (إتاحة الإثراء للزعيم وحاشيته) وإنما بالمعنى الجماعي. وهكذا يدار لبنان، مأزوماً بشكل مستمر لشعور كل طرف بأنه كان ينبغي أن ينال أكثر، أو أن الآخر ينال فوق حصته، مع محاولات للتشاطر، أو انفجارات عنيفة بحسب الظروف (1) .

"دور" لبنان: شيء من التاريخ

لا يمكن فهم ما يجري اليوم في لبنان من دون العودة ولو بشكل خاطف إلى تاريخه المعاصر. فهو ليس كياناً "بديهيّاً"، كما هي الدول عادة، مهما كان تاريخها معقداً أو ملتبساً، بل لبنان نتاج صيغة مركبة بتقصد، ووفق معادلات رجراجة، وهو الأمر الذي يثار اليوم مع الأزمة المصرية التي تلم به، وتبدو أنها تطال تحديداً ما يُفترض أنه تأسس على هذه الصيغة، وفي القلب منها: ما يمكن تسميته بدور لبنان، أو وظيفته.

قام لبنان إذاً على "صفحة" غير مكتوبة، "الميثاق الوطني"، جرى الاتفاق على تفاصيلها في 1943 بين الوجهاء من الطوائف المختلفة، برعاية "مراجعهم" الدولية والإقليمية ومباركتها، وهو يُعتبر الاتفاق أو التوافق الذي أتاح للبنان نيل استقلاله عن الانتداب الفرنسي. يرتكز هذا التوافق إلى "دور" يمكن أن يلعبه هذا البلد الذي رُكّب على عجل في

1920، بعد انتهاء السلطة العثمانية، وتحويل متصرفية جبل لبنان ذات الاستقلال الذاتي النسبي، إلى "لبنان الكبير" بضم أفضية جديدة إليها. الدور الموكل إلى لبنان يخص الاستثناء الذي يمثله البلد، والإمكانات التي يمتلكها أبناؤه، وقبلهما الحاجة إليه من قبل المنطقة الناشئة، والقوى الغربية التي تتقاسمها. دور الوسيط ما بين الداخل العربي وأوروبا، في التجارة والوكالات، والاستيراد والتصدير، وهو مألوف منذ قرون في هذا البلد الممتد على طول ساحل البحر المتوسط، علاوة على المعاملات البنكية التي تحيط بها السرية المصرفية. يضاف إلى كل هذا وجود قدر عال من حرية الحركة ومن التسامح في أممات الحياة، مرده إلى التنوع القائم، وإلى وجود أقدم الجامعات والمدارس الإرسالية في المنطقة، والمطابع، والجرائد، وإلى إتقان اللغات... وإلى جمال البلد الصغير الذي يبرر كونه مقصداً للسياحة، ومع هذه الخدمات التي ترافق ذلك وتفرض على نفسها توفير الجودة العالية.

الزعماء الجدد الذين برزوا بعد انتهاء الحرب الأهلية في مطلع التسعينات الفائتة، تمثلوا بسرعة أغلب عادات وتقاليد الإقطاع السياسي القديم، حتى وإن كانوا غير منحدرين منه. وهم تبنوا ديناميات المحاصصة، وصاروا يجادلون في نسبها وفي تعبيراتها. فبدأ أن "النظام" القائم أقوى من التغييرات الطارئة على مظهراته، وأنه يستوعب تلك التغييرات بسهولة نسبية ليقولها وفق معادلاته.

كانت الشكوى إجمالاً هي من تركز كل ذلك في بيروت، التي كانت تضم قبل الحرب الأهلية في 1975 أكثر من نصف اللبنانيين.

نظام المحاصصة الطائفية - الذي بني على الميثاق الوطني في 1943 - ينظم تقاسم السلطة والثروة. وهذا معنى أنه ربيع، وإن كان من نوع خاص. السلطة والثروة مترابطين. أي أن السلطة هي مصدر الثروة الأساسي، ليس بالمعنى الفردي فحسب (إتاحة الإثراء للزعيم وحاشيته) وإنما بالمعنى الجماعي.

يسجل التاريخ وقوع الحرب الأهلية المحدودة في 1958، التي استمرت ستة أشهر، وكان عنصرها المفجر قرار رئيس الجمهورية آنذاك، كميل شمعون، الانحياز إلى "حلف بغداد" ضد المحور الذي يقوده جمال عبد الناصر. وقد انتهت بتسوية جاء على أثرها قائد الجيش آنذاك، فؤاد شهاب، كرئيس للجمهورية. وقد عرف عهده إصلاحات عديدة، وإنشاء مؤسسات دولتيّة حديثة، ما بدأ أنه تعديل ما في صيغة التقاسم الطائفي الفج للمناصب والمكاسب، الذي لم يلغ، ولكن أضيفت إليه بعض الأصول والضوابط. وكان هذا الإصلاح عابراً، إلا أنه ما زال يُذكر لليوم، كمحاولة يُعتد بها. ويتوافق مع هذه الجوانب التذكيرُ بالمقدار العظيم الأهمية لأثر "الخارج، في الاتجاهين: تأثيره المباشر في شؤون البلد، والتمكن من إيجاد تسويات فيه بمعية إقليمية ودولية.

كما يسجل التاريخ أزمة بنك إنترا 1966، كأول هزة اقتصادية كبيرة عاشها هذا التركيب الدقيق (2). وقد أمكن تجاوزها بتوسيع القطاع المصرفي ودائرة المتحكمين فيه، مع ملاحظة أنه في صيغة الحل التي اعتمدت، كان هناك دور كبير للسلطة في لبنان، ولدول عربية كانت ذات مصلحة في الحل، وتملك ودائع في المصرف.

بعد ذلك وقعت الحرب الأهلية المديدة (1975-1990). كانت بالطبع حرباً داخلية طاحنة، ذهب ضحيتها مئات ألوف القتلى، وما زالت أعداد المفقودين هائلة، ناهيك بالتهجير وبالدمار. ولكنها أيضاً تمتلك أبعاداً إقليمية ودولية قوية، بحيث يصعب التفريق بين الجانبين، الداخلي والخارجي، كما هو حال لبنان على الدوام. وقد تخللت الحرب الأهلية المديدة حربان كبيرتان ومباشرتان مع إسرائيل، في 1978 (حرب الليطاني)، وخصوصاً في 1982 حين اجتاحت إسرائيل لبنان، واحتلت بيروت (بناءً على تسوية دولية). كما دخل الجيش السوري إلى لبنان في 1976 في إطار "قوات الردع العربية" ثم منفرداً، ولم يغادره إلا في 2005. ومن المعروف أن جولات التفاوض بإشراف دولي التي سعت للوصول إلى تسوية تُنهي الاقتتال وتُنتج صيغة للحكم، قد تجاوز عددها الـ 52 جولة، بينما لم تنتج تسوية الطائف إلا في 1989. وقد وضعت هذه الأخيرة مبادئ واتفاقيات تخص ما سمي الإصلاح السياسي والإداري، وانسحاب الجيش السوري، وسوى ذلك. وكان مفهوماً أنها عناصر تزيينية بالدرجة الأولى، أو شكلية إلى حد بعيد، للتوصل فعلياً إلى وقف إطلاق النار، وإلى ترقية يمكنها أن تستلم البلد "بالتي هي أحسن".

الخاصية الرئيسية للحرب الأهلية اللبنانية هي تمدها على طول السنوات الـ 15. والاستعصاء هنا يشي بعدة معاني، أولها اضطراب المحيطين الدولي والإقليمي، بحيث تعذر وجود أطراف يمكنها حسم الموقف أو الوصول إلى تسويات، كما في 1958. ولكن الأمر الأهم أن لبنان بدأ قابلاً للاستغناء عنه.

ولو كان يجب تسجيل الخاصية الرئيسية لهذه الحرب، فهي تمدها على طول السنوات الـ 15 والاستعصاء هنا يشي بعدة معاني. أولها اضطراب المحيطين الدولي والإقليمي، بحيث تعذر وجود أطراف يمكنها حسم الموقف، كما في 1958. ولكن الأمر الأهم والحاسم كان أن لبنان بدأ قابلاً للاستغناء عنه. صحيح أن البزنس استمر خلال الحرب، ولكنه كان محكوماً بقوانينها وليس بالمعادلة الأصلية لدور لبنان ووظيفته. وحين وقع انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان إثر الاجتياح الإسرائيلي في 1982، ثم انهيار العملة الوطنية التي خسرت ألف مرة قيمتها (من الدولار الواحد يعادل 3 ليرات، إلى معادلته بـ 3000 ليرة، ولم يستقر على 1508 ليرة إلا "بقرار").

مشروع رفيق الحريري: رهانات خاسرة

بعد الطائف، راهن النجم الصاعد، رفيق الحريري، على استعادة دور لبنان الإقليمي كحاضرة مالية وخدماتية وسياحية. وهو شكّل أولى حكوماته عام 1992، بينما كان أفق ما يُتداول حينها يتعلق بالسلم القادم في مجمل المنطقة مع إسرائيل. عُقد مؤتمر مدريد للسلام في أواخر 1991، بعدما كان تدمير العراق بحرب قادتها الولايات المتحدة الأمريكية عليه قد بدأ في مطلع ذلك العام على أثر غزو صدام حسين للكويت. وإن كان مؤتمر مدريد لم يصل إلى نهاياته، لأسباب عديدة منها انهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان شريكاً فيه، وكونه كان إطاراً شاملاً لبلدان المنطقة، مما يجعله مشروعاً معقداً و"طموحاً"، فقد تم تجاوزه باتفاق أوصلو الذي رعته واشنطن، وأعلن عنه ووقّع في 13 أيلول/سبتمبر 1993.

لا يمكن لأي منطق أن يعقل "خطة إعادة إعمار بيروت" - وخصوصاً وسطها الذي كان مدمراً بشكل كامل - سوى بادراك وجود هذه الرؤيا خلف الخيارات. فما أنجز في ظل هذه الخطة يكشف ذلك، علاوة على قلة الذوق الصادمة، وعلى الصراع مع شركة "سوليدير" ("الشركة اللبنانية لتطوير وإعادة إعمار وسط بيروت") لمنعها من تدمير

كل ما تبقى نسفاً وتسوية بالأرض، من أجل بناء ناطحات سحاب وفق المعايير الخليجية للعمارة والجمال. وتلك كانت أولى المعارك المدنية التي خيضة بمشاركة واسعة ومتنوعة، وبجدارة تثير الإعجاب بغض النظر عن حجم المنجز. وهي ضمت أطيافاً متنوعة، وشخصيات وازنة وتمكنت من إنقاذ بعض ما أنقذ من العمارات الجميلة، ومن عرقلة بعض المخططات التي كانت أفدح. لا يمنع ذلك أن الاستملاكات التي طالت أملاك الناس، وأصحاب الحقوق كانت بعيدة عن العدالة والشفافية، وأن إعادة إعمار هذه المنطقة بمعناها الواسع قد جرت وفق هاجس توفير أعلى الأرباح للشركة وكبار المساهمين فيها، والتي يقف خلفها ظل الحريري نفسه (3). إلا أن ما تنشئه سوليدير ومجمل مشاريعها، كان يستهدف شريحة اجتماعية بالغة اليسر، يرجح أنها خليجية بالدرجة الأولى. فهؤلاء القوم هم من يتوجه إليهم هذا النمط من الاستهلاك، وهم أيضاً القادرون عليه.

ثم أنشأ الحريري الأوتوسترادات الكبرى التي تشق الساحل اللبناني من جنوبه إلى شماله، ومن بيروت إلى البقاع، مستنداً إلى مخططات ومراسيم قديمة لم تبصر النور في حينها، وإلى حاجة لبنان الأكيدة إلى شبكة طرق لائقة. ولكن، وعدا كل ملفات التنفيعات والتعديلات على المسارات، التي جعلت هذه الطرقات تكلف أضعافاً مضاعفة من كلفتها الفعلية (4)، وتثري سياسيين ووجهاء مرتبطين بكبار الزعماء - هنا المحاصصة تأخذ كل مداها - والمتعهدين المرتبطين بهم، وأثارت أحياناً تندرماً مريباً حول بعض استداراتها، إرضاءً لهذا أو ذاك، عدا ذلك كله، فهي لفتت الأنظار بسبب "ربطها" بلداناً من المنطقة عبر لبنان، وتحديداً جاريه الوحيدين، سوريا وإسرائيل. هل تلك ظنون شريرة وحسب؟ أم هي من بنات مشاعر الرهاب من المخططات التي تقرر في الكواليس، وتنقذ "ببراءة"؟

بعد الطائف، راهن رفيق الحريري على استعادة دور لبنان الإقليمي كحاضرة مالية وخدمائية وسياحية. وهو شكّل أولى حكوماته عام 1992، بينما كان أفق ما يتداول حينها يتعلق بالسلم القادم في مجمل المنطقة مع إسرائيل. عُقد مؤتمر مدريد للسلام في أواخر 1991، بعدما كان تدمير العراق بحرب قادتها الولايات المتحدة الأمريكية عليه قد بدأ.

كان الصراع مع شركة "سوليدير" لمنعها من تدمير كل ما تبقى نسفاً وتسوية بالأرض - وبناء ناطحات سحاب وفق المعايير الخليجية للعمارة والجمال - أولى المعارك المدنية التي خيضة بمشاركة واسعة ومتنوعة، وبجدارة تثير الإعجاب، بغض النظر عن حجم المنجز. وهي ضمت أطيافاً متنوعة، وشخصيات وازنة، وتمكنت من إنقاذ بعض ما أنقذ، ومن عرقلة بعض المخططات الفادحة.

بكل الأحوال، كان لبنان المضطرب غير مهياً لاستثمار هذا الأفق الذي ظهر بسرعة أنه وهمي تماماً، فلم يكن هناك سلام شامل في المنطقة وقتها. وبدأت "سوليدير" تعاني من خسارات، وبدأ المشروع برمته غير مجز. بل اغتيل الحريري نفسه، واضطر الجيش السوري للانسحاب من البلاد بعد ما يقرب من 30 عاماً على احتلاله لها، واستباحتها، ووقع العدوان الإسرائيلي الواسع على لبنان في 2006، تلتها قرارات بمقاطعة لبنان من قبل عدة دول خليجية، وبدعوة مواطني تلك الدول للامتناع عن التوجه إليه، ما جعل وسط بيروت، بفنادقه ومطاعمه الفخمة ومحلاته التي تعرض ثياباً ومجوهرات فاخرة، ومبانيه التي بقي أكثر من نصفها فارغاً.. جعله منطقة أشباح.

دور انتهى

كان رفيق الحريري لا يزال قادراً على توفير ودائع خليجية توضع في البنوك اللبنانية، وتؤدي إلى "شقل" الحسابات المتعثرة، وليس إلى معالجة اقتصاد بدأ غير موجود. وقد أشرت مجمل هذه الحالة إلى المكابرة خصوصاً والافتعال، لغايات سياسية وليس لوظيفة فعلية.

كان التغيير في المواقع قد ظهر بجلاء: لبنان كملجأ لرؤوس الأموال العربية الهاربة من تأميمات بلدانها، اندثر، إلا في حالات خاصة كرؤوس أموال السوريين الذين كان بلدهم في حالة حرب وتفكك، أو بعض الأموال اليمنية للأسباب نفسها، أو بعض الأموال العراقية المتراكمة بفعل عمليات فساد كبرى... وهي حالات محددة ومحدودة، ولا علاقة لها بأن يوفر شركاء لبنانيون لرؤوس أموال عربية مجالات في البنزنس. وقد سبقت بيروت دبي والدوحة وحتى عمّان. بل لم تعد أوروبا، ومنذ عقود، هي مركز الغرب، وصارت الأموال الخليجية وحتى سائر الأموال العربية مستقطبة مباشرة من الولايات المتحدة، لو لزم الأمر.

كان يمكن للبنان أن يجد لنفسه "دوراً" آخر هو مهياً له تماماً: كان يمكن أن يكون بلداً للتعليم الجيد وللطبابة الجيدة وللسياحة الممتعة. لكن ذلك بدأ أكثر تواضعاً مما يجب، ثم أنه لم يكن ليوفر للشريحة المتنفذة العوائد التي توفرها برامج كاملة من المعونات والقروض والهندسات المالية، وكل ما يرافق ذلك من فساد مشرعن بقرارات وترتيبات متداخلة.

وفي بلد يغيب عنه تماماً مفهوم المصلحة العامة، حتى ولو ادعاءً، لصالح قيم "الشرطة" والتحصص في السمسرات والنهب، وهي قيم معلنة ومتبناة، ويتوفر لها تأييد عام، بدأ أن هناك عجزاً تاماً عن التفكير بالورطة القائمة - وجزء كبير منها هو نتاج عوامل ومتغيرات موضوعية، وليست نهياً مهولاً فحسب - وبكيفية الخروج منها. لذا استمر الهروب إلى الأمام، واعتماد الحلول الترفيقية... إلى أن انكشف ما كان بالكاد مستوراً.

في بلد يغيب عنه تماماً مفهوم المصلحة العامة، حتى ولو ادعاءً، لصالح قيم "الشرطة" والتحصص في السمسرات والنهب، وهي قيم معلنة ومتبناة، ويتوفر لها تأييد عام، بدأ أن هناك عجزاً تاماً عن التفكير بالورطة القائمة وجلبها نتاج عوامل ومتغيرات موضوعية وليست نهياً فحسب - وبكيفية الخروج منها. لذا استمر الهروب إلى الأمام، واعتماد الحلول الترفيقية... إلى أن انكشف ما كان بالكاد مستوراً.

الانتفاضة

"كلن يعني كلن" هو الإعلان الصريح عن إفلاس البناء الذي أدار البلاد منذ انتهاء الحرب الأهلية. انتفض اللبنانيون حين صادرت البنوك مدخراتهم واحتجزتها. وظهر أن عملية سرقة كبيرة قد نُظمت، وأنها تجاوزت افتراس ونهب المال العام: فهذه العملية الأخيرة جرت على مدى سنوات طويلة، وكانت معلومة من الجميع من دون استنكار شديد، إذ تُعامل كما لو كانت أمراً واقعاً، أي بتسامح مستسلم وكأنها شيء "عادي"، مع بعض التدقيق في حصص المستفيدين

لتفحص مدى "عدالتها": ومع الظن بأن حصة الطرف الشيعي متضخمة للغاية في السنوات الأخيرة.. تماماً كما كان يُظن بأن حصة الموارنة كانت متضخمة قبل الحرب الأهلية.. ولكن، ومع المسّ بالمال الخاص راحت تظهر القضايا كلها: أزمات الإيجارات والسكن والصحة والتقاعد والتعليم وعجز القدرة الشرائية والبطالة، وأعطاب ورداءة كافة الخدمات العامة. كل ما هو "اجتماع"، ومشارك، أو الحياة نفسها.

وقد تميزت التحركات الانتفاضية بأنها أعادت طرح هذا المشترك، الذي صار - هو والسرقة الموصوفة الجارية - الجسر الذي امتد بين المناطق والطوائف والحساسيات السياسية. وهذا ما يفسر الفرح الذي رافق التحركات، والتلاقي غير المفتعّل بين جماعات كانت منقطعة فيما بينها، والمبادرات التضامنية في الشعارات كما في الوفود المتبادلة، وأيضاً في تدفق التبرعات وبالأخص منها لإقامة المطاعم المجانية المفتوحة، والتزام رجال ونساء من خلفيات متنوعة، طبقية وعمرية، بالساحات.. كان في ذلك كله اكتشاف لسمات في الاجتماع اللبناني جعلته يبدو لمرة، إن لم يكن مندمجاً فمفتوحاً ومتسامحاً، وطرحت قيماً عامة مشتركة.

ظهر تفاوت كبير في الشعارات المرفوعة. فقد صُدِحَ بـ"اسقاط النظام الطائفي" وهو شعار يبدو جذرياً تماماً، بينما شاركت في رفعه قوى طائفية كانت على الدوام جزء من المعادلة اللبنانية. ورفع أيضاً، وفي الوقت نفسه، وبشكل اجماعي أيضاً، شعار أشد تواضعاً بكثير هو إقالة ومحاسبة حاكم مصرف لبنان، باعتباره مسؤولاً عن الهندسات المالية التي أفلست البلد، ومتواطئاً مع السلطة النهابية.

كان أهم ما ظهر في هذه التحركات، من خلال شعاراتها، وأيضاً من خلال تركيبة بشرها المتنوعة بحدود غير مسبوقة، هو السقوط العنيف لشرعية المؤسسات السياسية، وليس فحسب مؤسسات الدولة. أدينت "السياسة" ومعها "الأحزاب" بينما كان كل ما يدور سياسياً بامتياز. بدءاً من الدعوة إلى محاسبة السراق، ونصب المشانق الرمزية بعد انفجار المرفأ.

لم يظهر أن الانتفاضة اللبنانية سعت إلى بلورة برامج. كانت هناك مجموعات ولكل منها تصورها العام، ولكنها كلها كانت بلا برامج. كان هناك التكنوقراطيون وهم مجموعات عديدة (لعل أبرزها المجموعة النشطة المجتمعة حول "المركز اللبناني للدراسات السياسية" LCPS، وكذلك مجموعة "كلنا إرادة")، وهم أصدروا بيانات فيها مقترحات تقنية لإدارة الأزمة، وكان هناك "مواطنون ومواطنات في دولة" (وهو يقدم نفسه كحزب سياسي) وهو بلور تصوراً اعتبره برنامجياً، بل قام بتوزيع خطواته المقترحة للحل زمنياً، وطالب باعتباره هو البديل وبتسليمه السلطة (!) لأنه يعرف الحل، وكان هناك المتابعة المثابرة لمجموعة "المفكرة القانونية" التي عملت على معالجة تدابير السلطة وكشف عوارها وقصورها، وكان هناك البرنامج الكلاسيكي للحزب الشيوعي الذي صدر على إثر اجتماع يفترض أنه توافق في فندق الكومودور ببيروت في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، كما كانت هناك مجموعات تعتبر نفسها راديكالية وتنادي مثلاً بـ"تأميم المصارف"! ولم يحدث أن تمكن هؤلاء جميعاً من التحاور فيما بينهم، ومن الاتفاق على بضعة نقاط يمكنها أن تشكل إطاراً جامعاً للتحرك. وإلى جانب هؤلاء، تشكلت مجموعات، وعقدت ندوات وأسس بعضها نوادي في الخيام المنصوبة في الساحات، بل وأصدر مطبوعات أو مواقع إلكترونية، كما أقيمت نشاطات فكرية وثقافية وفنية.. وحضرت كتل حزبية من مختلف الاتجاهات، ولكن كان واضحاً أنه لا يمكنها النطق

باسم أحزابها بشكل صريح أو فعال. ونجح إلى حد بعيد التوافق الضمني على تبني العلم اللبناني ورفعته، كاتنماء جامع وعابر للطوائف والتيارات، فعرف بهذا ازدهاراً غير مسبوق. أما الكتلة الرئيسية للتجمعات فبقيت عفوية، سمتها الغضب مما يجري، والاشمئزاز من سلوك السلطة المتواطئة مع المصارف، والسخرية منها. وكان اختراق هذه التجمعات من قبل الأجهزة الأمنية يسيراً، وهو ما حدث في عدة ساحات وبأشكال مختلفة. وكل ذلك عزز السمة الاحتفالية لهذه التجمعات. أو كما عينها الباحث الفرنسي برتراند بادى في أحد نصوصه: ”هذه الحركات لم تعد تتمفصل على منطق المطالبة، وإنما هي خطوات للتعبير عن النفس“ (5). ولعل النقص الأساسي كان في العجز عن إيجاد أي قواسم مشتركة بين المجموعات، أو توافقات يمكن التأسيس عليها، على الرغم من وجود اتفاق عام على المطالبة بمحاسبة المسؤولين، في بلد لم تجر فيه تاريخياً أية محاسبات من أي نوع.

ومما يستدعي التفكير والنقاش كذلك، ما ظهر من تفاوت في الشعارات المرفوعة. فقد صُحح ب”اسقاط النظام الطائفي“ وهو شعار يبدو جذرياً تماماً، بينما شاركت في رفعه قوى طائفية وكانت على الدوام جزء من المعادلة اللبنانية، ولو أنها هُمتت لصالح سواها في التركيبة التي حكمت البلد في السنوات الاخيرة، وبخاصة بعد ”اتفاق مار مخايل“ بين حزب الله و”التيار الوطني الحر“ في 2006. ورُفِع أيضاً، وفي الوقت نفسه، وبشكل إجماعي، شعار أشد تواضعاً بكثير هو اقالة ومحاسبة حاكم مصرف لبنان، باعتباره مسؤولاً عن الهندسات المالية التي افلست البلد، ومتواطئاً مع السلطة النهائية. وهو الشعار الذي أيده حزب الله ووجه جمهوره لتبنيه حين كان يجيز له النزول الى الشارع والمشاركة في التظاهرات، بينما كان يستنفر لقمع هذه الاخيرة حين يمس شعار ”كلن يعني كلن“ بزعيمه أو بسمعة حليفه رئيس المجلس النيابي (يتأسسه منذ 1992 بلا انقطاع) وزعيم حركة أمل، نبيه بري. ومن الجلي أن شعار اقالة رياض سلامة، حاكم المصرف المركزي، يحد كثيراً من وجهة تحميل مجمل النظام المسؤولية عما جرى.

الخلاصة: الصمت

لا في 17 تشرين الأول /أكتوبر، ولا في 4 آب /أغسطس (انفجار مرفأ بيروت المهول)، لم يخرج المسؤولون ليشرحوا، حتى ولو بشكل كاذب، ما الذي جرى. كان هذا الصمت هو أكبر تعبير عن العجز والإفلاس. فقد النظام خطابه، بعدما كان قد فقد وظائفه السيادية، بل وكل ما يفترض به أن يديره. وحتى شخص بجبروت نصر الله وحزبه، وهو كان كثير التدخل على التلفزيون، لم يشرح ما الذي جرى، وقفز أحياناً إلى ما اعتبره حلولاً بدت مضحكة..

وما زال هذا الصمت سارياً. تتخذ البنوك قرارات تخص حياة المواطنين، بعضها بالاتفاق مع السلطة، وأخرى يظهر من خلالها أن هناك توترات بين القطبين الحاكمين.. وأما كيف ولماذا، فالله أعلم. وأما كيف يمكن لكل هذا أن ينتهي فهو الغموض بذاته. ولكن وفي الواقع، فما زال اللبنانيون - وبناءً على تقاليد عريقة يختزنونها - يأملون بمنقذ، وبأن يحدث توافق دولي وإقليمي على منع لبنان من الانحدار التام (6) ، ويعتبرون أن هناك فساداً هائلاً بالتأكيد، وهو مستمر بقوة مضاعفة في ظل هذه الأزمة الطاحنة، ويتندرون بتفاصيله اليومية، كما بتفاصيل انعدام الكفاءة لدى المسؤولين، ولكنهم وبالمقدار نفسه، يعتبرون أن هناك ”مؤامرة“ وتركيبات يمكن تجاوزها بقرار، ويميلون تارة لاعتبارها تهدف للضغط على حزب الله، أو لفرض السلم مع إسرائيل تارة أخرى.. أو هي مؤامرة من حزب الله لفرض سيطرته على لبنان الخ.. ولعل هذه الميول تقوم بمفعول تخديري وانتظاري.

تسود اليوم في لبنان الاسئلة: لماذا لم يمكن إنجاز توافقات، وهل الذاتية تكفي لتفسير هذا القصور؟ لماذا لم تظهر نخبة دولية متمكنة أو مقنعة، ويمكنها أن تستقطب الناس؟ هل السبب في كل ذلك هو الإحساس بأن اللعبة تدار من مكان آخر أكبر من لبنان؟ وعلى أية حال، هل كان التوافق ليغير شيئاً "على الأرض"؟ وغير ذلك الكثير مما يكشف تناقض تلك "الكلن" الفرحة والإطلاقية، وتلك "الكلن" الحذرة والقشرية...

1- للتوسع: السلم الأهلي البارد : لبنان المجتمع والدولة، 1964-1967، وضاح شرارة، معهد الإنماء العربي 1980، وأيضاً: الهوية الطائفية و الزمن الإجتماعي في أعمال مؤرخي لبنان المعاصرين، أحمد بيضون، منشورات الجامعة اللبنانية 1984، وهو كتاب ضخم يبدأ بسؤال: "هل لبنان موجود حقاً"

2- أزمة بنك إنترا - حديث مع هشام صفي الدين، أستاذ في تاريخ الاقتصاد السياسي، المفكرة القانونية، 11 كانون الثاني/يناير 2020.

3- <https://al-akhbar.com/Community/73439>

4- ما يسمونه عالمياً "مشاريع الفيل الأبيض"، وهو تعبير مستوحى من رمزية الأفيال بيضاء اللون بالغة الكلفة ومعدومة المردودية التي كان يتسابق الأثرياء في الهند على اقتنائها تباهياً وتبذيراً.

5- Bertrand Badie : « L'acte II de la mondialisation a commencé », entretien avec Le Monde, 8 novembre 2019

6- "هل من خطر على الأمن الغذائي في لبنان؟" تقرير الأسكوا في 30 آب/أغسطس 2020، الذي يقول إن نصف الشعب اللبناني بات تحت خط الفقر. وقد ظهرت بقوة زوارق الموت التي تحمل هذه المرة لبنانيين، كما اشتدت حركة الهجرة لمن هو قادر عليها..

الانتفاضات تعين الافق!

لم يكن الجوع - فحسب او بالدرجة الاولى - هو محرك انتفاضات 2019 في العراق والجزائر والسودان ولبنان، كما قبلها انتفاضات 2011. صحيح أن افقار الناس قد وصل الى حدود قصوى، كاشفاً عن النهب المنظم الممارس على مواردها، وهو يتجاوز السرقة الى الافتراس، ويترافق مع انعدام كفاءة مذهب. وصحيح أن القمع طال كل الفئات وتمثل، علاوة على القتل الصريح، بممارسة الاعتقال الموسع وخصوصاً الاعتباطي، وتعطيل ما كان قائماً من مؤسسات وسيطة، رسمية أو أهلية، وتغول السلطة التنفيذية ومن يسندها، وبخاصة الأجهزة العسكرية والامنية. ولكن بقيت تكتيكات التئيس ومحاولات الاذلال أساسية في مخططات الاخضاع، وهو ما أجابت عليه الحركات المنتفضة باعلاء شأن "الكرامة" بمقدار الخبز والحرية في 2011 وكذلك في 2019. وكانت تلك الشعارات تجسد الافق الذي تسعى اليه الانتفاضات بمقابل انسداد الافق الذي أرسته الانظمة، ومحاولاتها جعل الناس يعتادون على يؤسهم المتعدد.

أشرف "السفير العربي" على إعداد الأبحاث ونشرها على موقعه، بدعم من مؤسسة روزا لكسمبورغ.